World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

التوزيع: عام
التاريخ: 11 مايو/أيار 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/6-A/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017

يسر الأمانة أن تقدم الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017 مقترنة برأي مراجعي الحسابات وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. وقد أُعدّت الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدَّم رأيا غير مشفوع بتحفظات.

وتُعرض هذه الوثيقة على المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 13-1 و14-8 من النظام المالي، التي تنص على أن تقدم إلى المجلس الكشوف المالية المراجعة **للبرنامج** وتقرير بشأنها من مراجع الحسابات الخارجي. وتقدم الكشوف مشفوعة بالتقرير في وثيقة واحدة.

وتتضمن هذه الوثيقة بيانا بشأن الرقابة الداخلية يوفِّر ضمانا محدَّدا يؤكد فعالية الرقابة الداخلية في **البرنامج**.

وترد ردود الأمانة على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوثيقة المعنونة "تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (WFP/EB.A/2018/6-I/1).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Juneja
مساعد المدير التنفيذي
لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية
هاتف: 066513-2885

السيد N. Nelson
مدير
شعبة المالية والخزانة
هاتف: 066513-6410

السيدة M. Mananikova
رئيسة
فرع الحسابات العامة
هاتف: 066513-2868

مشروع القرار*

إن المجلس:

1) يوافق على الكشوف المالية السنوية **للبرنامج** لعام 2017 مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي؛

2) يوافق، عملا بالمادة 10-6 من النظام المالي، على تجديد موارد احتياطي التشغيل من الحساب العام بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي لتغطية مبلغ مسحوب من احتياطي التشغيل بالاستناد إلى مساهمة متوقعة لم تتحقق؛

3) يلاحظ استخدام مبلغ 914 442 8 دولارا أمريكيا من الحساب العام في عام 2017 لتمويل شطب مبالغ مستحقة القبض وسلع؛

4) يلاحظ أن خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2017 تشكِّل جزءا من نفقات التشغيل لنفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

بيان المحتويات

	الصفحة
عرض	1
مشروع القرار	4
القسم الأول	4
• بيان المدير التنفيذي	4
• بيان الرقابة الداخلية	16
• الكشف الأول	22
• الكشف الثاني	23
• الكشف الثالث	24
• الكشف الرابع	25
• الكشف الخامس	26
• مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016	27
القسم الثاني	73
• رأي مراجع الحسابات الخارجي	74
• تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	76
الملحق	95

القسم الأول

بيان المدير التنفيذي

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 13-1 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، التي أُعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية)، عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، للموافقة عليها. وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقريره بشأن الكشوف المالية لعام 2017، وكلاهما مقدم أيضا إلى المجلس حسب ما تقتضيه المادة 14-8 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

السياق التشغيلي

2- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. وتوائم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2017-2021 عمله كمنظمة مع النداء العالمي للعمل الذي أطلقته خطة عام 2030 والذي يولي الأولوية لجهود القضاء على الفقر والجوع وانعدام المساواة، بما فيها الجهود الإنسانية والإنمائية. ولا تزال الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسُبل كسب العيش – سواء من خلال المساعدة المباشرة أو عن طريق تعزيز القدرات القطرية – تُشكِّل صميم عمليات **البرنامج**، خاصة في سياق الاحتياجات الإنسانية المتزايدة التعقيد والطول. ويدعم **البرنامج** في الوقت نفسه البلدان في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب عن طريق مواصلة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجة التحديات المتنامية التي يفرضها تغيُّر المناخ وارتفاع معدلات انعدام المساواة. ويعمل لدى **البرنامج** أكثر من 16 000 موظف في جميع أنحاء العالم، منهم أكثر من 88 في المائة في البلدان التي توفِّر فيها الوكالة مساعداتها. ويحكم **البرنامج** مجلس تنفيذي مؤلف من 36 عضوا لتقديم الدعم الحكومي الدولي لأنشطة **البرنامج** وتوجيهها والإشراف عليها.

3- وتُمثِّل السنة المالية 2017 السنة الأولى لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2017-2021 التي توائم عمل **البرنامج** مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015. وتميَّز عام 2017 باستمرار العدد القياسي لحالات الطوارئ التي سُجلت في السنة السابقة ونشأت أساسا عن النزاع. وبلغت حالات الطوارئ الفعلية في نهاية السنة ست حالات طوارئ من المستوى 3 وخمسا من المستوى 2، بما يشمل المجاعات الأربع المحتملة التي خلَّفت وحدها 20 مليون شخص مُعرَّض للخطر في اليمن والصومال وجنوب السودان ونيجيريا. واستجاب **البرنامج** في عام 2017 لاحتياجات الأمن الغذائي والتغذية في سياق النزاع، وتغيُّر المناخ، والفساد، وسوء الإدارة، إلى جانب تعطل نُظم الأغذية.

4- وسجلت إيرادات **البرنامج** من المساهمات في عام 2017 مستوى قياسيا بلغ 6 مليارات دولار أمريكي. غير أن مجموع المتطلبات بلغ أيضا مستويات أعلى من أي وقت مضى، إذ وصل إلى 9.8 مليار دولار أمريكي. ونظرا لهذه الفجوة التمويلية التي بلغت 3.8 مليار دولار أمريكي، اضطر **البرنامج** إلى ترتيب أولوياته جغرافيا بين الأُسر والأنشطة. ومع ذلك، تمكِّن **البرنامج** من تحقيق نتائج ملموسة. وفي ضوء المساهمات المستلمة، وبالشراكة مع الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وأكثر من 1 000 منظمة غير حكومية شريكة، استطاع **البرنامج** من الوصول مباشرة إلى 88.9 مليون شخص في 82 بلدا. وبينما ظلت الاستجابة للطوارئ محور تركيز **البرنامج** في عام 2017 – حيث استأثرت حالات الطوارئ من المستويين 3 و2 بما نسبته 68 في المائة من برنامج العمل النهائي الإجمالي – كانت استجابة **البرنامج** كبيرة في مجال التغذية، وفي العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاون مع الحكومات الوطنية، وتقديم الخدمات المشتركة، من بين مجالات أخرى. وجدير

بالإشارة أيضا أن **البرنامج** لا يزال أحد أكبر موزعي قسائم النقد والسلع في النظام الإنساني، إذ صرف 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017 بزيادة عن المبلغ المقابل في عام 2016 وقدره 882 مليون دولار أمريكي.

خارطة الطريق المتكاملة

5- شهد عام 2017 أيضا بدء تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، بما في ذلك بدء تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية في 12 بلدا.

6- ووافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2016 على العناصر الأربعة لخارطة الطريق المتكاملة، وهي الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية. وتُمثِّل خارطة الطريق المتكاملة تغييرا تنظيميا تحويليا مطلوبا للوفاء بمتطلبات خطة عام 2030 والعمل في إطار الصلة الحالية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وسوف يكفل تصميم حوافظ شاملة ومتسقة وتنفيذها – بالتعاون الوثيق مع الشركاء – تعزيز شفافية استجابة **البرنامج** وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها.

7- وأسفر استعراض الإطار المالي عن وضع هيكل ميزانية الحوافظ القطرية، وساهم في تعميم تخطيط التنفيذ المستند إلى الموارد، وتنسيق الأُطر المالية وأُطر النتائج. ويوحِّد هذا الهيكل جميع العمليات والموارد في البلد المعني[1] في هيكل واحد من أجل تحسين إدارة الأموال والإشراف عليها. ومن المهم أن تلك البنية تحقق خط رؤية واضح من الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج** مرورا بالأنشطة ووصولا إلى الموارد من أجل تحسين الإبلاغ عن الأداء والمساءلة.

8- ووافق المجلس التنفيذي في دورتيه العادية الأولى والسنوية لعام 2017 على أول موجتين من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وميزانيات الحوافظ القطرية المصاحبة لها[2]. ومن بين الخطط الأربع عشرة المعتمدة، انتقل اثنا عشر مكتبا قطريا[3] إلى إطار التخطيط الاستراتيجي القطري في عام 2017. وترد في الكشف المالي الخامس المعلومات المالية المتعلقة بالبلدان الاثني عشر المشمولة بالخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية. وساعدت الدروس المستفادة خلال السنة على تحسين إطار خارطة الطريق المتكاملة، وإثراء صياغة الإرشادات وتبسيط العمليات.

9- وفي 1 يناير/كانون الثاني 2018، انتقل 53 مكتبا قطريا آخر إلى الإطار الجديد. وتُمثِّل المكاتب القطرية الخمسة والسِّتون العاملة في إطار خارطة الطريق المتكاملة 64 في المائة تقريبا من برنامج العمل السنوي **للبرنامج** لعام 2018. ومن المتوقع أن تنتقل جميع المكاتب القطرية إلى الإطار الجديد في موعد لا يتجاوز يناير/كانون الثاني 2019.

10- وتستوعب شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز) نظام المشروعات الحالي والإطار الجديد لخارطة الطريق المتكاملة وتُديرهما حتى اكتمال مرحلة التنفيذ. ويبين الكشف المالي الخامس بوضوح المعلومات المتعلقة بالميزانية الأصلية والميزانية النهائية والإطار الذي تنطبق عليه.

التحليل المالي

ملخص

11- إن المصدر الرئيسي لإيرادات **البرنامج** هو المساهمات الطوعية من المانحين. ويسجل **البرنامج** إيرادات المساهمات عندما تُؤكد كتابة، وفي الحالات التي تُحدَّد فيها المساهمات للسنة المالية الجارية. وتسجَّل المساهمات التي يُحدِّد المانحون استخدامها

[1] باستثناء اتفاقات مستوى الخدمات والاتفاقات مع الأطراف الثالثة التي تُشكل جزءا عرضيا من برنامج عمل **البرنامج** والأنشطة العابرة.

[2] الموجة 1 ألف من الخطط الاستراتيجية القطرية تشمل: بنغلاديش، والصين، وكولومبيا، وإكوادور، والسلفادور، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي. وتشمل الموجة 1 باء خططا استراتيجية قطرية للكاميرون، ولبنان، وموزامبيق، وناميبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان.

[3] بدأ العمل بالخطتين الاستراتيجيتين القطريتين للكاميرون ولبنان في 1 يناير/كانون الثاني 2018.

في فترات مستقبلية كإيرادات مؤجلة. وكان عام 2017 سنة قياسية سواء من حيث إيرادات المساهمات المسجلة في تلك السنة أو من حيث الإيرادات المؤجلة لفترات مالية في المستقبل.

12- وتتعلق المصروفات الرئيسية في **البرنامج** بالسلع الغذائية الموزَّعة والتحويلات القائمة على النقد. وتُسجل المصروفات عندما تُسلَّم السلع الغذائية أو عندما توزَّع التحويلات القائمة على النقد. وهناك دائما فارق زمني بين تسجيل الإيرادات وتسجيل المصروفات. ويمكن أن تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات في تلك السنة نظرا لاستخدام **البرنامج** أرصدة الصناديق أو تجديد مواردها.

13- وفي ضوء طبيعة عمليات **البرنامج**، فإن أغلبية أصوله هي أصول جارية يتوقع أن تتحقق في غضون اثني عشر شهرا من تاريخ الإبلاغ. ويتوقع أن تكون الأصول الجارية أعلى كثيرا من الخصوم الجارية بسبب الفارق الزمني بين تسجيل الإيرادات والمصروفات على النحو المبيَّن أعلاه.

14- وأخيرا، يشمل مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات أرصدة الأموال المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات على المصروفات (بما في ذلك الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة في الأصول الصافية) في الفترات المالية السابقة، والاحتياطيات التي يُقرر المجلس استخدامها في تمويل أنشطة محدَّدة في ظروف محدَّدة.

الأداء المالي

الشكل 1: الإيرادات
(ملايين الدولارات الأمريكية)

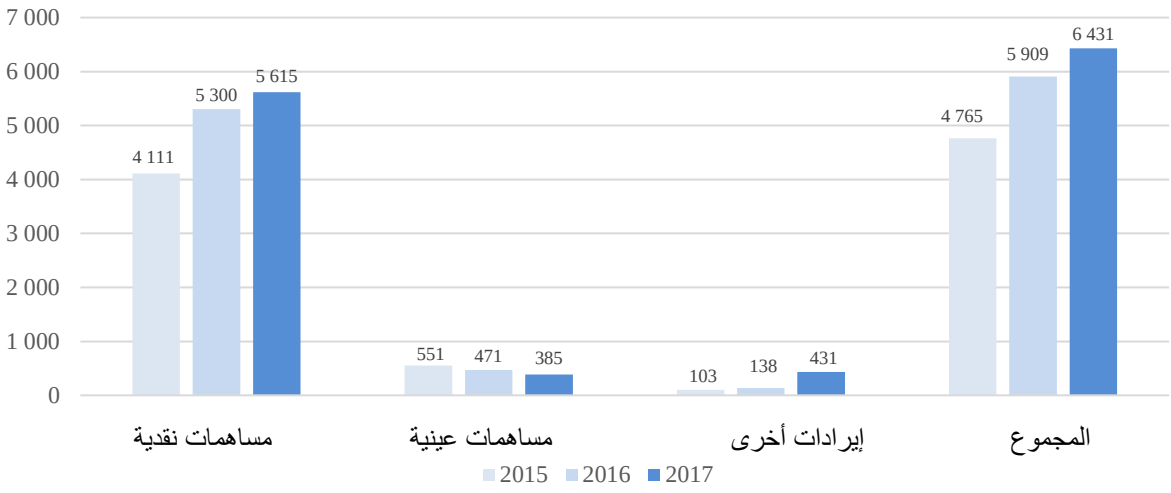

15- وبلغ مجموع الإيرادات 6 430.9 مليون دولار أمريكي في عام 2017، بزيادة قدرها 522 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 9 في المائة، عن إيرادات عام 2016 التي بلغت 5 908.9 مليون دولار أمريكي.

16- وهذه الزيادة الكبيرة في الإيرادات في عام 2017 نابعة أساسا من زيادة المساهمات النقدية المستلمة من الجهات المانحة الرئيسية من أجل الاستجابة البرامجية في الجمهورية العربية السورية ولحالة طوارئ اللاجئين السوريين، وللاستجابة للمجاعات المحتملة في أربعة بلدان (جنوب السودان، ونيجيريا، والصومال، واليمن).

17- وشملت عناصر الإيرادات الأخرى التي بلغت 431 مليون دولار أمريكي في عام 2017 ما يلي:

أ) فروق صرف العملات الأجنبية – مكسب قدره 231 مليون دولار أمريكي؛

ب) عائد الاستثمار – مكسب قدره 51 مليون دولار أمريكي؛

ج) إيرادات أخرى تحققت من تقديم سلع وخدمات – 149 مليون دولار أمريكي.

الشكل 2: المصروفات
(ملايين الدولارات الأمريكية)

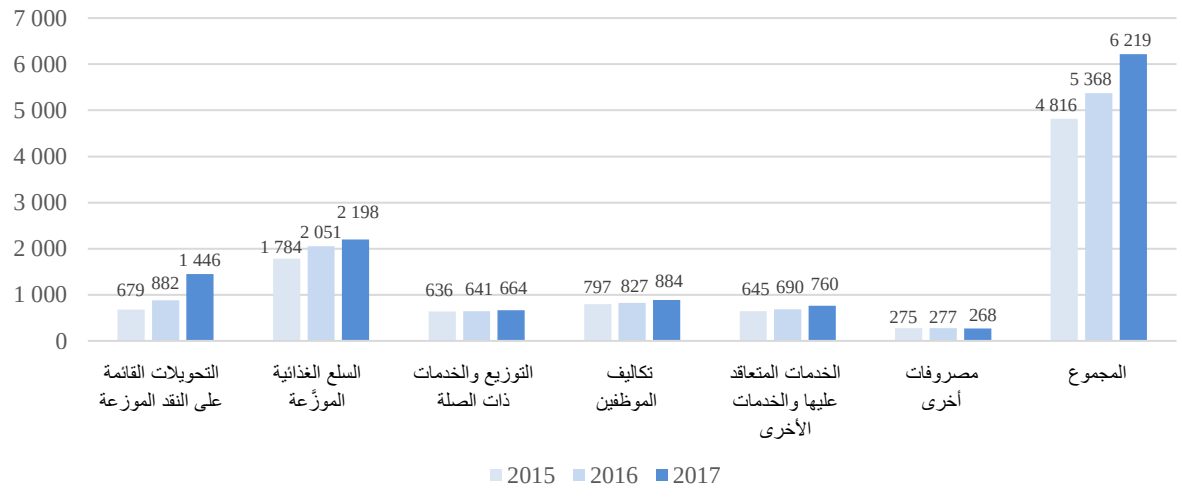

18- وفي عام 2017، بلغت مصروفات **البرنامج** 6 219.2 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 851.7 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 16 في المائة، مقارنة بعام 2016.

19- وازدادت مصروفات التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة إلى 1 446.1 مليون دولار أمريكي مقابل 882.3 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع البالغ 64 بالمائة بدرجة كبيرة إلى الارتفاع في التحويلات القائمة على النقد الموزعة للاستجابة في الجمهورية العربية السورية ولحالة طوارئ اللاجئين السوريين وللأزمة في الصومال.

20- وازدادت السلع الغذائية الموزعة في عام 2017 إلى 3.9 مليون طن متري مقابل 3.7 مليون طن متري في عام 2016، بما قيمته 2 197.5 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 7 في المائة مقابل 2 051.1 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة. ويعزى 61 في المائة من السلع الغذائية الموزّعة بالأطنان المترية و57 في المائة من قيمتها إلى عمليات **البرنامج** الواسعة النطاق في الجمهورية العربية السورية وفي حالة طوارئ اللاجئين السوريين، واليمن، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وملاوي، ونيجيريا، وأوغندا.

21- وسجلت زيادة نسبتها 7 في المائة في تكاليف الموظفين، حيث وصلت إلى 884 مليون دولار أمريكي. ويرجع السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة في تكاليف الموظفين إلى زيادة عدد الموظفين الدوليين من الفئة الفنية، والموظفين المحلّيين، والخبراء الاستشاريين.

22- وزادت الخدمات التعاقدية والخدمات الأخرى إلى 759.5 مليون دولار أمريكي مقابل 689.5 مليون دولار أمريكي في عام 2016، أي بزيادة نسبتها 10 بالمائة، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة المصروفات المتعلقة بالخدمات المقدمة من الشركاء المتعاونين في الاستجابة في الجمهورية العربية السورية والاستجابة لحالة طوارئ اللاجئين السوريين، وكذلك بسبب العمليات في جنوب السودان ونيجيريا.

23- وتشمل فئة المصروفات الأخرى في الشكل 2 ما يلي:

أ) الإمدادات، والمواد الاستهلاكية، والتكاليف الجارية الأخرى – 174.4 مليون دولار أمريكي؛

ب) تكاليف الاستهلاك والإهلاك – 47.7 مليون دولار أمريكي؛

ج) مصروفات أخرى – 43.7 مليون دولار أمريكي؛

د) تكاليف التمويل – 1.9 مليون دولار أمريكي.

الفائض

24- في عام 2017، بلغ فائض الإيرادات عن المصروفات 211.7 مليون دولار أمريكي مقابل 541.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وهذا الانخفاض بواقع 329.7 مليون دولار أمريكي يعبر عن توقيت تسجيل الإيرادات والمصروفات، وزيادة الإنفاق بما قيمته 851.7 مليون دولار أمريكي من 5 367.5 مليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 6 219.2 مليون دولار أمريكي في عام 2017. وتُعبّر هذه الزيادة أساسا عن زيادة التوزيع على المستفيدين (زيادة في التحويلات القائمة على النقد والسلع الموزّعة).

المركز المالي

الجدول 1: موجز المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	2017	2016 (أعيد بيانها)
الأصول الجارية	6 840.4	5 481.3
الأصول غير الجارية	1 139.1	1 140.7
مجموع الأصول	**7 979.5**	**6 622.0**
الخصوم الجارية	2 253.8	1 065.2
الخصوم غير الجارية	1 291.8	1 272.2
مجموع الخصوم	**3 545.6**	**2 337.4**
الأصول الصافية	**4 433.9**	**4 284.6**
أرصدة الصناديق	4 053.5	3 954.9
الاحتياطيات	380.4	329.7
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات	**4 433.9**	**4 284.6**

مجموع الأصول

25- ازداد مجموع الأصول في عام 2017 بما قيمته 1 357.5 مليون دولار أمريكي، أي 20 في المائة، من 6 622.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016 إلى 7 979.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017. وترجع الزيادة في مجموع الأصول أساسا إلى زيادة في الأصول الجارية، أي زيادة في النقدية، ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والجزء المتداول من المساهمات المستحقة القبض.

26- وسجلت زيادة قدرها 521.1 مليون دولار أمريكي، أي 27 في المائة، في مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل التي بلغت 2 475.2 مليون دولار أمريكي مقابل 1 954.1 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وترجع الزيادة أساسا إلى زيادة نسبتها 63 في المائة في النقدية ومكافئات النقدية بسبب زيادة مساهمات المانحين. وتُغطي نقدية **البرنامج** ومكافئاته النقدية واستثماراته القصيرة الأجل المشمولة بالجزء الخاص بحسابات فئات البرامج البالغ 1 573.4 مليون دولار أمريكي ثلاثة أشهر من النشاط التشغيلي (مقابل أربعة أشهر في عام 2016).

27- وسجلت زيادة قدرها 656.7 مليون دولار أمريكي، أي 20 في المائة، في مجموع المساهمات المستحقة القبض التي بلغت 3 902.0 مليون دولار أمريكي مقابل 3 245.3 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وتتعلق الزيادة بالجزء المتداول من المساهمات المستحقة القبض وترجع إلى زيادة كبيرة في مساهمات المانحين في عام 2017.

28- وازدادت قيمة مخزونات السلع الغذائية في **البرنامج** في نهاية عام 2017، وهي 689.6 مليون دولار أمريكي، بمقدار 62.8 مليون دولار أمريكي، أي 10 في المائة، مقارنة بقيمتها في عام 2016، وذلك أساسا بسبب زيادة قدرها 0.1 مليون طن متري، أي 10 في المائة، في المخزونات المحتفظ بها مقارنة بعام 2016 (1 مليون طن متري في عام 2016 مقابل 1.1 مليون طن متري في عام 2017). وفي ضوء المتوسط التاريخي للسلع الموزَّعة، يُمثل مخزون السلع الغذائية البالغ 1.1 مليون طن متري ثلاثة أشهر من النشاط التشغيلي.

مجموع الخصوم

29- ازداد مجموع الخصوم بما قيمته 208.2 1 مليون دولار أمريكي، أي 52 في المائة، من 337.4 2 مليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 545.6 3 مليون دولار أمريكي في عام 2017، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في الإيرادات المؤجلة، وهي 942 مليون دولار أمريكي، والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وهي 175.5 مليون دولار أمريكي.

30- وتُعتبَر الإيرادات المؤجلة عن إيرادات المساهمات المحدَّدة للاستخدام في السنوات المقبلة. وازدادت الإيرادات المؤجلة في عام 2017 بما قيمته 942 مليون دولار أمريكي، أي 96 في المائة، من 986.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016 إلى 928.2 1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017. ومن مجموع الإيرادات المؤجلة، وهي 928.2 1 مليون دولار أمريكي، تقرر استخدام 550 1 مليون دولار أمريكي في عام 2018، وتقرَّر استخدام الرصيد المتبقي، وهو 378.2 مليون دولار أمريكي، في عام 2019 وما بعده.

الأصول الصافية

31- تمثل الأصول الصافية الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم في **البرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغ مجموع الأصول الصافية **للبرنامج** 433.9 4 مليون دولار أمريكي، وهو ما يؤكّد سلامة المركز المالي بشكل عام. ومن هذه الأصول الصافية (أرصدة الصناديق والاحتياطيات)، يتعلَّق 692.8 3 مليون دولار أمريكي بمشروعات **البرنامج**، وتُمثِّل قرابة خمسة أشهر من النشاط التشغيلي (نفس الفترة في عام 2016). وتتعلق الأرصدة بالحساب العام، والحسابات الخاصة، والاحتياطيات، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستئمانية. وتتعلق أرصدة الصناديق التشغيلية بالدعم المقدَّم من الجهات المانحة والموجهة أساسا إلى برامج محددة في مراحل مختلفة من التنفيذ، مع عدم تسجيل المصروفات وما يرتبط بها من تخفيض في أرصدة الصناديق إلّا بعد توزيع السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد. وترجع الزيادة في الاحتياطيات في عام 2017 إلى زيادة قدرها 44.4 مليون دولار أمريكي في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، وزيادة قدرها 8.5 مليون دولار أمريكي في حساب الاستجابة العاجلة عوَّضها جزئيا انخفاض بلغ 2.2 مليون دولار أمريكي في احتياطي التشغيل.

تحليل الميزانية

أساس الميزانية

الشكل 3: ميزانية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
(ملايين الدولارات الأمريكية)

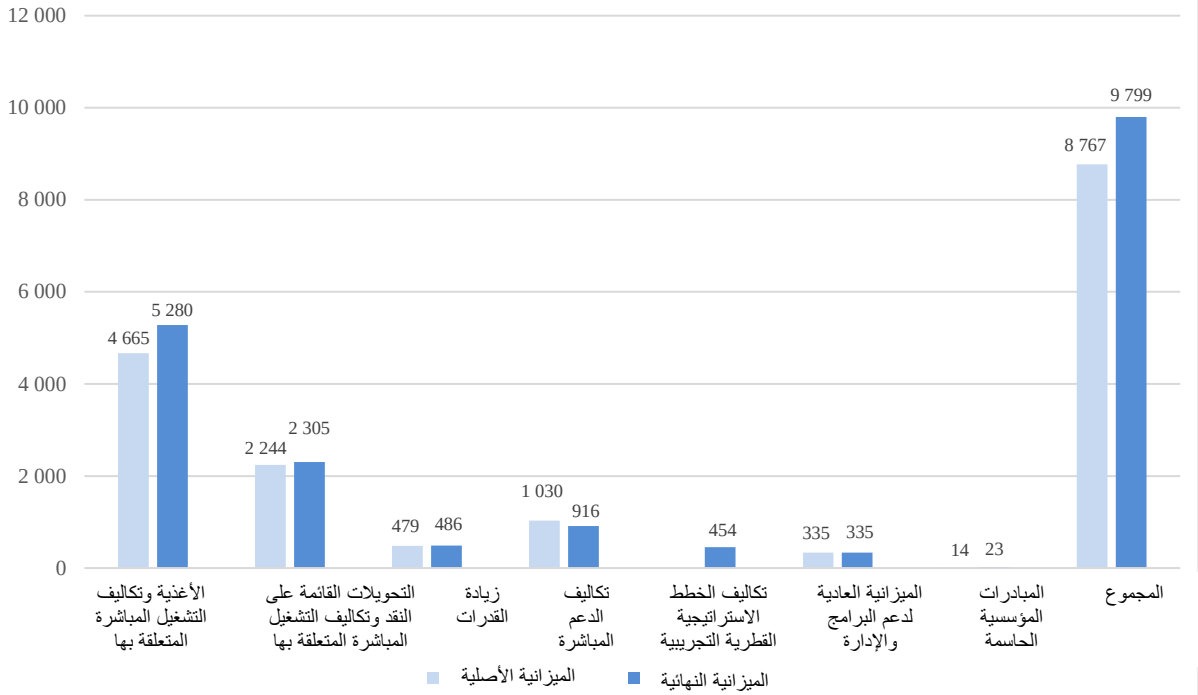

32- استُمدت أرقام ميزانية تكاليف المشروعات المباشرة وتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية، والتكاليف غير المباشرة (ميزانية دعم البرامج والإدارة) التي ترد في الكشف المالي الخامس – كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، من برنامج العمل المحدَّد في خطة الإدارة (2017-2019) وتستند عموما إلى الاحتياجات. وتتاح الموارد لتكاليف المشروعات المباشرة عندما يؤكد المانحون مساهماتهم للمشروعات المعتمدة ومن خلال السلف المقدَّمة من مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات. وتُتاح الموارد لتغطية التكاليف المباشرة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

33- وعرضت خطة الإدارة للفترة 2017-2019، التي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، برنامج العمل لعام 2017 البالغ 8 766.8 مليون دولار أمريكي. ويرد ذلك في الكشف المالي الخامس في بند "الميزانية الأصلية". وبحلول نهاية عام 2017، شمل برنامج العمل النهائي الاحتياجات غير المنظورة. ووصل برنامج العمل النهائي لعام 2017 إلى 9 799.2 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 12 في المائة، أي 1 032.4 مليون دولار أمريكي. ويرد ذلك في الكشف المالي الخامس في بند "الميزانية النهائية".

34- وترجع الزيادة البالغة 1 032.4 مليون دولار أمريكي أساسا إلى متطلبات غير متوقعة في نيجيريا والصومال (616 مليون دولار أمريكي بسبب حالات الطوارئ المرتبطة بالنزاع التي أثرت على كلا البلدين)، وتليها زيادة في متطلبات أوغندا (123 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف الاستجابة للأعداد المتزايدة من اللاجئين من جنوب السودان)، وزيادة في متطلبات حالات الطوارئ في جنوب السودان واليمن (بما مجموعه 183 مليون دولار أمريكي).

35- وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت أيضا حالات الطوارئ من المستوى 3 التي أُعلنت في عام 2017، على غرار ما كان عليه الحال في بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في زيادة المتطلبات التي ازدادت في بنغلاديش بنسبة 57 في المائة إلى 56 مليون دولار أمريكي، وازدادت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 18 في المائة إلى 37 مليون دولار أمريكي.

36- وسجل أيضا انخفاض كبير في المتطلبات النهائية، مثلما في حالة إثيوبيا التي شهدت أكبر انخفاض بلغ 239 مليون دولار أمريكي. ونجم ذلك أساسا عن زيادة مشاركة الحكومة التي خصصت موارد أكثر للمناطق التي يعمل فيها **البرنامج**، وقلَّصت بالتالي من نطاق تغطية **البرنامج**.

استخدام الميزانية

الشكل 4: استخدام الميزانية النهائية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
(ملايين الدولارات الأمريكية)

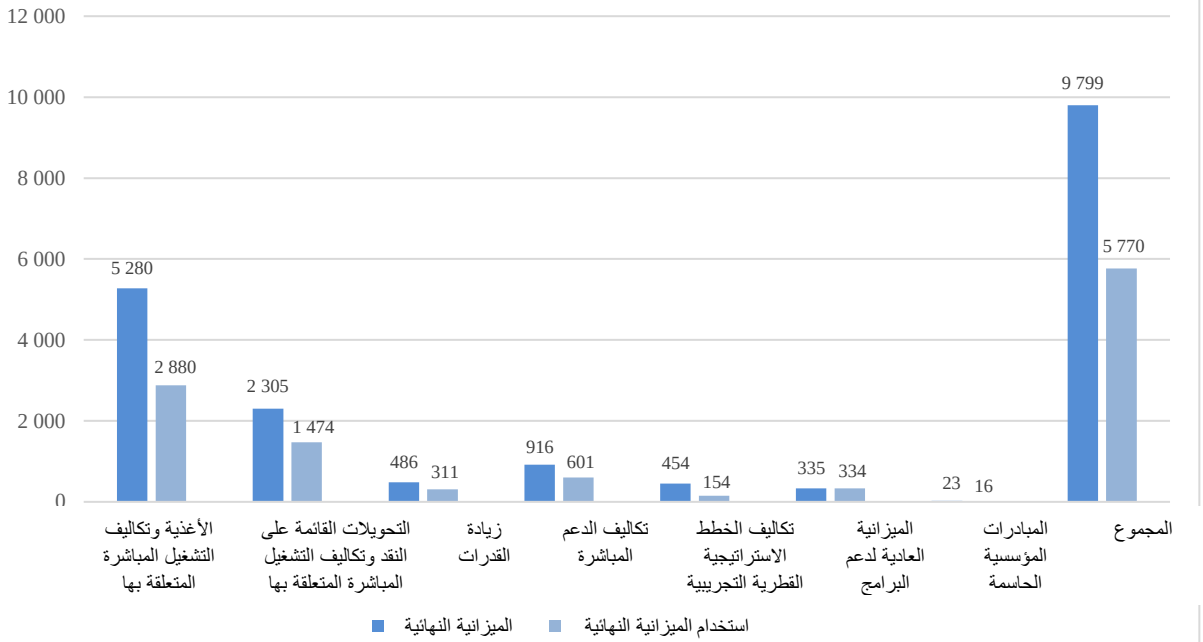

37- يمكن **للبرنامج** استخدام الموارد عند تأكيد المساهمات للمشروعات المعتَمدَة أو الخطط الاستراتيجية القطرية أو عند توفير أموال عن طريق أنشطة التمويل بالسُلف. ويمكن للمشروعات شراء السلع من مرفق الإدارة الشاملة للسلع باستخدام المصدرين كليهما. ومما قيَّد استخدام الميزانية خلال السنة حجم المساهمات وتوقيتها وإمكانية التنبؤ بها وكذلك القيود التشغيلية المتأصلة. وفي عام 2017، بلغت الميزانية النهائية لتكاليف المشروعات المباشرة وتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية 440.4 9 مليون دولار أمريكي. ووصلت نسبة استخدام الميزانية النهائية في عام 2017 إلى 59 في المائة (دون تغيير عن عام 2016).

38- وفيما يلي معدل الاستخدام في مختلف عناصر الميزانية:

- تكاليف الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة ذات الصلة– 55 في المائة؛
- التحويلات القائمة على النقد وتكاليف التشغيل المباشرة ذات الصلة – 64 في المائة؛
- زيادة القدرات – 64 في المائة؛
- تكاليف الدعم المباشرة – 66 في المائة؛
- تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية – 34 في المائة.

39- وعقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية (2017-2021) اعتمد المجلس أول خطط استراتيجية قطرية في إطار ميزانيات الحوافظ القطرية، وبدأ العمل بها في **البرنامج** على سبيل التجربة في عام 2017. وترد الميزانية النهائية والأرقام الفعلية لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية في الكشف المالي الخامس – كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية حسب النتائج الاستراتيجية.

40- ومثَّلت التحويلات القائمة على النقد 26 في المائة من الميزانية الأصلية، و24 في المائة من الميزانية النهائية، في حين مثَّلت التحويلات الغذائية 53 في المائة من الميزانية الأصلية و54 في المائة من الميزانية النهائية. وترجع أكبر ميزانية للتحويلات القائمة على النقد إلى الاستجابة البرامجية في الجمهورية العربية السورية والاستجابة لحالة طوارئ اللاجئين السوريين، ولا سيما في تركيا ولبنان، بينما شهد اليمن والجمهورية العربية السورية أكبر عمليات للأغذية.

41- وتألفت الميزانية النهائية لدعم البرامج والإدارة من 335.4 مليون دولار أمريكي للنفقات العادية، و23.4 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة. واستخدُم 99.6 في المائة من الميزانية العادية النهائية المعتمدة لدعم البرامج والإدارة البالغة 334.1 مليون دولار أمريكي بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. واستُخدم مبلغ 15.7 مليون دولار أمريكي (67 في المائة) من الميزانية النهائية للمبادرات المؤسسية الحاسمة المعتمدة بما مجموعه 23.4 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

الخطة المحددة الأولويات والاستخدام الفعلي للميزانية النهائية

الشكل 5: المقارنة بين الخطة المحدَّدة الأولويات والأرقام الفعلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015
(ملايين الدولارات الأمريكية)

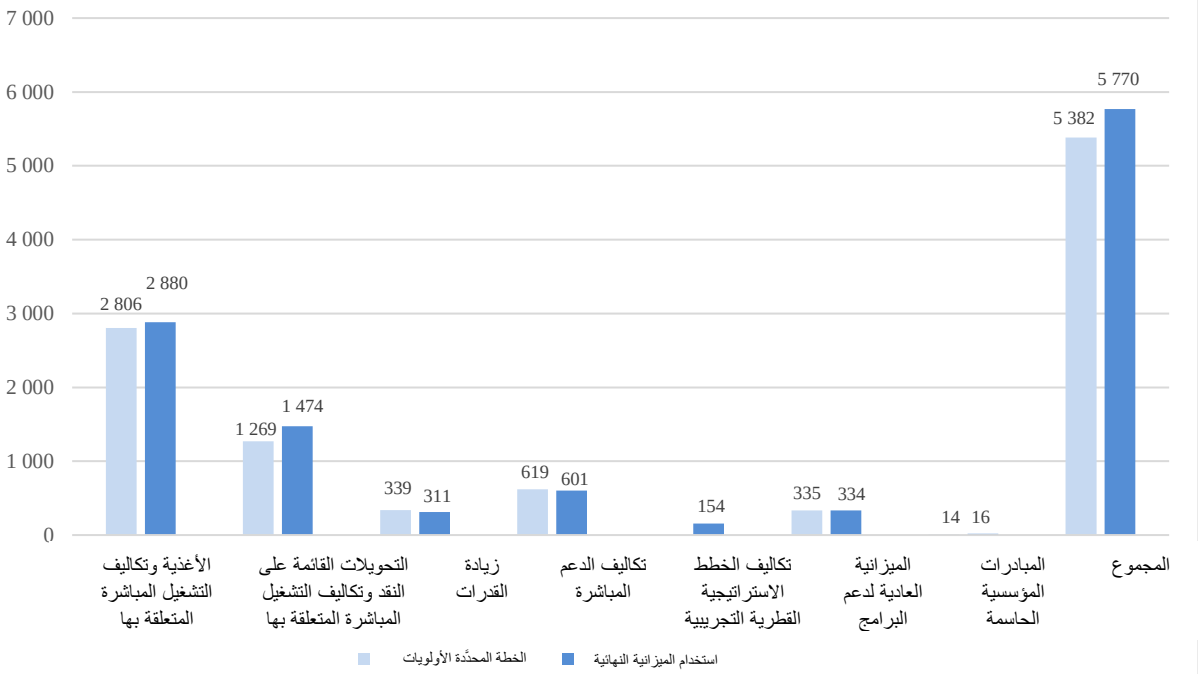

42- تزيد التكاليف الفعلية عن الخطة المحدَّدة الأولويات بسبب زيادة إيرادات المساهمات عن المتوقع نتيجة الزيادة في المتطلبات التشغيلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لعمليات الإغاثة استجابة لأزمة اللاجئين السوريين وهو ما ساهم في زيادة التحويلات القائمة على النقد، وفي بلدان مثل اليمن والجمهورية العربية السورية، وهو ما ساهم في زيادة التحويلات الغذائية.

تعزيز الشفافية والمساءلة

43- يُعد **البرنامج** الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان الإبلاغ المالي في الوقت المناسب وذي الصلة والمفيد، وبالتالي تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

44- وضمانا لاستمرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يقيّم **البرنامج** الأثر ويُطبّق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام ويغير السياسات المحاسبية عندما تقتضي ذلك التغييرات في المعايير المحاسبية. ويواصل **البرنامج** العمل

في تعاون وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى من خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتتيح فرقة العمل المذكورة منبرا لمناقشة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية من أجل تحقيق الاتساق في استخدام التطورات الجديدة في هذه المعايير وتحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية. واستضاف **البرنامج** في عام 2017 في مقره الرئيسي في روما اجتماع فرقة العمل.

45- ويجتمع فريق الإدارة التنفيذية بانتظام لمناقشة مسائل السياسات والمسائل الاستراتيجية، بما في ذلك استعراض مجموعة مختارة من الملامح المالية البارزة المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تُغطي المجالات الرئيسية للأداء المالي في **البرنامج** ومركزه المالي.

46- ونفَّذ **البرنامج** إطار الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية اللذين أصدرتهما لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وتُحدِّد سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2015 وبيان تقبل المخاطر لعام 2016 الرؤية فيما يتعلق بكيفية النظر إلى المخاطر داخل المنظمة وإدراج المواضيع والقضايا الناشئة عن تحليلات المخاطر التشغيلية وعن الاجتماعات الفصلية لفريق الإدارة التنفيذية. وتواصل جميع المكاتب التابعة **للبرنامج** إدارة سجلات المخاطر الخاصة بكل منها، لرفع مستوى المخاطر على النحو المطلوب تمشيا مع الهياكل الإدارية القائمة. وتعكس المخاطر المؤسسية التحديات التي يواجهها **البرنامج** في النهوض بولايته على المستوى العالمي. ومع تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2017-2021) والسياسات المصاحبة التي جرى تعميمها من خلال خارطة الطريق المتكاملة، سيُعزز **البرنامج** أيضا ثقافته وممارساته في مجال إدارة المخاطر. وسعيا إلى تقييم تحديدات تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحدَّدة في الخطة الاستراتيجية 2017-2021، ستستفيد تنقيحات سجل المخاطر المؤسسية بصورة أكبر من عمليات الإدارة اليومية ونتائج الرقابة والتقييم كأساس لتصميم تدابير التخفيف من المخاطر وتحسينها.

47- ويقوم مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد، ورئيس الشؤون المالية بما يلي: أ) الإشراف على إطار الرقابة الداخلية ورصد تنفيذه من خلال بيانات الضمان السنوية من المتابعة والتحليل والإبلاغ عن الإدارة الشاملة وتوصيات الرقابة؛ ب) كفالة وجود خطة عمل واضحة لمعالجة مسائل الرقابة الداخلية المطروحة في البيان السنوي للرقابة الداخلية. ويصدر البيان المذكور مصحوبا بالكشوف المالية السنوية ويوفِّر ضمانا محدَّدا بشأن فعالية الرقابة الداخلية.

48- وتكفل الأمانة فعالية متابعة توصيات أجهزة الرقابة المستقلة والخارجية، باعتبار ذلك مكونا مهما للرقابة الداخلية، وتقدَّم تقارير منتظمة إلى فريق الإدارة التنفيذية وإلى لجنة مراجعة الحسابات في **البرنامج** بشأن المواضيع ذات الأولوية المنبثقة عن نتائج الرقابة، مع التركيز على التوصيات غير المنفذة وإجراءات معالجة التوصيات بخصوص مجالات المخاطر الشديدة.

49- واعتمد **البرنامج** سياسات واضحة تتعلق بالإفصاح العام عن التقييمات المستقلة وعمليات المراجعة والتفتيش. ويمكن الرجوع إلى تقارير التقييم وردود الإدارة المصاحبة لها منذ عام 2000 في الموقع الشبكي العام **للبرنامج**. ومنذ أواخر عام 2012، تُنشر تقارير المراجعة الداخلية وتقارير التفتيش في الموقع الشبكي العام **للبرنامج** في غضون ثلاثين يوما من صدورها. وبالإضافة إلى ذلك، تُتاح في الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي تحديثات سنوية مقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

إدارة المخاطر المالية

50- يتعرض **البرنامج** بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغيُّر الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركّز سياسات إدارة المخاطر المالية في **البرنامج** على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي **للبرنامج**.

51- وتتولى خزانة مركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعها المدير التنفيذي استنادا إلى مشورة لجنة الاستثمار التابعة **للبرنامج**. وتغطي السياسات صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة.

52- وفي عام 2017، واصل **البرنامج** جهوده للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المالية المحتملة المحيطة بعمليات التحويلات القائمة على النقد والتخفيف منها. واستنادا إلى الخطوط التوجيهية للإدارة المالية والمحاسبة والإجراءات المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد الصادرة في عام 2016 – التي شجَّعت وعزَّزت الامتثال للإطار المؤسسي للرقابة الداخلية – اتخذ **البرنامج** في عام 2017 نهجا متعدد التخصصات لتعزيز أو تبسيط الإجراءات والأدوات والتقييمات الرئيسية القائمة بشأن التحويلات القائمة على النقد. وسعيا إلى زيادة قدرة المؤسسة على تحديد وإدارة المخاطر المالية المحتملة المحيطة بعمليات التحويلات القائمة على النقد، شهد عام 2017 أيضا إطلاق الاستعراض الشامل لمخاطر التحويلات القائمة على النقد والرقابة الداخلية. وبهدف إجراء تقييم متعمق لمخاطر التحويلات القائمة على النقد الحالية والناشئة، وضوابطها وأنشطة التخفيف من مخاطرها، جمع الاستعراض أول مجموعة من البيانات ذات الصلة بالمخاطر في عام 2017. ومن الآن فصاعدا، سيجري تجميع هذه المجموعة الأوَّلية من البيانات بالاقتران مع المعلومات التي تم جمعها خلال عام 2018، وستُشكِّل الأساس لمزيد من التحديثات لممارسات الحوكمة والسياسات والخطوط التوجيهية ذات الصلة بالتحويلات القائمة على النقد، وكذلك تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في العالم لتوجيه المنظمة نحو الاستعداد لمخاطر التحويلات القائمة على النقد في المستقبل.

53- وبلغت الخصوم المتعلقة باستحقاقات موظفي **البرنامج** 878.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ويُجنِّب **البرنامج** أصولا للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في شكل أموال نقدية واستثمارات طويلة الأجل (سندات وأسهم). ووفقا لخطة التمويل الحالية التي اعتمدها المجلس في عام 2010، أُدرج تمويل سنوي إضافي بقيمة 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية لفترة 15 عاما اعتبارا من عام 2011 بغرض تحقيق التمويل الكامل للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في عام 2025. ويُحدِّد **البرنامج** مستوى التمويل بالاستناد إلى الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغ مستوى التمويل الذي وفرته الأصول المجنَّبة (573.1 مليون دولار أمريكي) لتمويل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل (841.2 مليون دولار أمريكي) 68 في المائة. ويزيد ذلك على مستوى التمويل في عام 2016، وهو 66 في المائة، ويرجع أساسا إلى زيادة في العائد على الأصول الذي ارتفع إلى 18.2 في المائة خلال السنة على خلفية الزيادة الكبيرة في أسواق الأسهم وأسواق الدخل الثابت المرنة في عام 2017، ويقابله جزئيا نمو الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. واستنادا إلى نتائج التقييم الاكتواري لهذه السنة، فإن من المتوقع أن يتحقق التمويل الكامل في عام 2027. وفي مطلع عام 2018، ستوضع اللمسات الأخيرة على دراسة الأصول والخصوم التي تُجريها الأمانة، وسوف تُستخدم نتائجها في تقييم مدى ملاءمة سياسة التمويل الحالية.

54- ويسود على نطاق منظومة الأمم المتحدة اعتراف بمسألة المستوى الكبير للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل ذي الصلة. وعملا بقرار الجمعية العامة 244/68، الذي طلبت فيه من الأمين العام أن يُجري استقصاء لخطط الرعاية الصحية الحالية للموظفين العاملين والمتقاعدين داخل منظومة الأمم المتحدة، قدَّم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن إدارة الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/70/590). واسترشد التقرير إلى حد كبير بعمل الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الذي يشارك **البرنامج** بدور نشط في عضويته، واستطلع الخيارات الخاصة بزيادة كفاءة خطط التأمين الصحي، وتضمَّن التكاليف ذات الصلة. وخلال الفترة منذ الدورة السبعين للجمعية العامة، حدَّد الفريق العامل أولويات التوصيات التي أقرتها الجمعية العامة، والتي يسعى عمل الجمعية العامة بموجبها إلى إحداث أكبر تأثير على خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المدى القصير. واستعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التحديثات التي أُجريت على التوصيات السابقة والتوصيات الإضافية للفريق العامل، وطلبت من الأمين العام أن يُبقي على الفريق العامل، ويقدِّم تقريرا عن نتائجه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

الاستدامة

55- يُعدّ **البرنامج** الكشوف المالية على أساس استمرارية العمل. وعند اتخاذ هذا القرار، بحث **البرنامج** عواقب انخفاض كبير محتمل في المساهمات، وما إذا كان هذا الانخفاض من شأنه أن يقابله انخفاض في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا

على ثقة، بعد الاطلاع على أنشطة **البرنامج** المتوقّعة والمخاطر المقابلة لها، بأن **البرنامج** لديه ما يكفي من الموارد لمواصلة العمل في الأجل المتوسط.

56- ويستند بياني بشأن الاستدامة إلى ما يلي: 1) المتطلبات التي طرحتُها في خطة **البرنامج** للإدارة (2018-2020)؛ 2) الخطة الاستراتيجية (2017-2021) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2016؛ 3) الأصول الصافية المحتفظ بها في نهاية الفترة، والمساهمات المستلمة في عام 2017؛ 4) مستويات المساهمات المتوقّعة لعام 2018؛ 5) اتجاه الدعم المقدّم من الجهات المانحة، الذي ساعد **البرنامج** على مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

57- يبين الملحق الأول في هذه الوثيقة محل العمل الرئيسي **للبرنامج**، وأسماء وعناوين المستشار العام والخبراء الاكتواريين والمصرفيين الرئيسيين ومراجع الحسابات الخارجي.

المسؤولية

58- وفقا لما تنص عليه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرّني أن أُقدّم الكشوف المالية التالية التي أُعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقا لأفضل ما يتوفّر لدي من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أُدخلت في السجلات المحاسبية بالشكل الصحيح، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية، والتي تشكّل جزءا من هذا التقرير، تعبّر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

الكشف الأول	كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
الكشف الثاني	كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
الكشف الثالث	كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
الكشف الرابع	كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
الكشف الخامس	كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
	مذكرات على الكشوف المالية

ديفيد بيزلي
المدير التنفيذي

روما، 22 مارس/آذار 2018

بيان الرقابة الداخلية

نطاق المسؤولية والغرض من الرقابة الداخلية

1- إن المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤول أمام المجلس التنفيذي عن إدارة **البرنامج** وتنفيذ برامجه ومشروعاته وأنشطته الأخرى. وعلى المدير التنفيذي، بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، أن يضع ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقيق، لضمان استخدام موارد **البرنامج** بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله المادية.

2- والغرض من نظام الرقابة الداخلية هو الحد من مخاطر العجز عن تحقيق أهداف **البرنامج** ومقاصده وإدارة تلك المخاطر وليس القضاء عليها. ويمكن أن يوفر ضمانات معقولة ولكنها ليست مطلقة لكفالة تحقيق مقاصد **البرنامج**. ويستند النظام إلى عملية مستمرة، الغرض منها هو تحليل المخاطر الرئيسية أمام تحقيق الأهداف، وتقييم طبيعة وحجم تلك المخاطر وإدارتها بفعالية وكفاءة وبأسلوب اقتصادي.

بيئة عمل البرنامج

3- يلتزم **البرنامج**، انطلاقا من واجبه الإنساني، بالاستجابة كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويُعرّض هذا المبدأ **البرنامج** لبيئات عمل ومواقف تشتد فيها المخاطر المتأصلة، سواء ما يتصل منها بأمن موظفيه والمستفيدين، أو بقدرته على الحفاظ على أعلى معايير الرقابة الداخلية في بعض الحالات.

4- وتمثِّل الرقابة الداخلية دورا هاما للإدارة وجزءا لا يتجزأ من العملية الشاملة لإدارة العمليات. وتقع على إدارة **البرنامج** بكافة مستوياتها المسؤولية عن الآتي:

- تهيئة بيئة رقابية وغرس ثقافة تعزّز الرقابة الداخلية الفعَّالة، وتمنع وتردع السلوك المسيء والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛
- تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، بما في ذلك مخاطر التدليس والفساد؛
- تحديد واقتراح السياسات والخطط ومعايير العمل والإجراءات والنُظم وأنشطة الرقابة الأخرى للتقليل من المخاطر المصاحبة لحالات التعرض المكتشفة، والتخفيف و/أو الحد منها؛
- ضمان فعالية تدفق المعلومات والاتصال حتى يتاح لجميع موظفي **البرنامج** ما يحتاجون إليه من معلومات لأداء مسؤولياتهم؛
- رصد فعالية الرقابة الداخلية.

إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية

5- في عام 2015، نقَّح **البرنامج** إطار رقابته الداخلية ليعكس التوجيهات التي أصدرتها لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي في عام 2013. وأصدر المدير التنفيذي آنذاك تعميما بشأن هذا الإطار بأربع لغات. ويعتمد الإطار المنقح على إرشادات وأدوات لمساعدة المديرين على تقييم فعالية الرقابة الداخلية في مكاتبهم.

6- وعقب موافقة المجلس التنفيذي في عام 2015 على السياسة المنقَّحة لإدارة المخاطر المؤسسية، حدَّث **البرنامج** بيانه الخاص بتقبل المخاطر في عام 2016، ليحدِّد رؤية لكيفية النظر إلى المخاطر داخل المنظمة وإدراج مواضيع وقضايا ظهرت من تحليلات المخاطر التشغيلية ومن الاجتماعات الفصلية لفريق الإدارة التنفيذية. وتدير جميع المكاتب التابعة **للبرنامج** سجلات المخاطر الخاصة بكل منها، لرفع مستوى المخاطر على النحو المطلوب تماشيا مع الهياكل الإدارية القائمة. وتعكس المخاطر المؤسسية التحديات التي يواجها **البرنامج** في الاضطلاع بولايته على المستوى العالمي. وتراعي تنقيحات سجل المخاطر

المؤسسية دور **البرنامج** في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك استخدام نتائج الرقابة والتقييم كأساس لتصميم وتحسين تدابير التخفيف من المخاطر. ويتم تقاسم سجل المخاطر المؤسسية مع لجنة مراجعة الحسابات التابعة **للبرنامج**، ويستخدم كأساس لإحاطات تقدّم إلى المجلس التنفيذي.

7- ويرصد **البرنامج**، والأمم المتحدة عموما، الحالة الأمنية في كل بلد يعمل فيه، لاتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة من أجل تطويع عملياته، والحد من تعرض موظفيه للمخاطر.

8- وعقب إصدار سياسة **البرنامج** لمكافحة التدليس والفساد في 2015، حسَّن **البرنامج** تركيزه على مكافحة التدليس والفساد عن طريق: 1) ضوابط وتوازنات مناسبة؛ 2) تدريب الموظفين وإذكاء الوعي؛ 3) مراعاة الأصول الواجبة عند تعيين موظفي **البرنامج** والاستعانة بالمتعاقدين؛ 4) ضوابط للمراجعة الداخلية والخارجية مع عمليات تفتيش وتحقيق فعالة. وأتاح **البرنامج** فرصا للتعلم والتطوير بشأن مخاطر التدليس والفساد، بما في ذلك دورة إلزامية للتعلم الإلكتروني لجميع الموظفين في مجال منع التدليس والفساد والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وهي متاحة بأربع لغات، وتهدف إلى زيادة الوعي عن مخاطر التدليس والفساد، وتنمية المهارات لفهم هذه الممارسات، والكشف عنها، ومنعها، والإبلاغ عنها.

9- وفي عام 2016، أدخل **البرنامج** برنامجا إلزاميا للتدريب على الأخلاقيات بعنوان "الأخلاقيات ومعايير السلوك في **البرنامج**"، وهدفه ضمان أن يدرك جميع موظفي **البرنامج** معايير السلوك كما عبَّر عنها ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، والنظامين الأساسي والإداري للموظفين، ومدونة قواعد السلوك في **البرنامج**، وغير ذلك من الإصدارات الإدارية الأخرى. وأصدر **البرنامج** الجزء الثاني من سلسلة التعلم الإلكتروني الإلزامية في مجال الأخلاقيات في ديسمبر/كانون الأول 2017. وتُطبّق هذه الدورة، وهي بعنوان "الأخلاقيات ومعايير السلوك في **البرنامج**: التزاماتنا العملية تحت المجهر" المبادئ التأسيسية التي يغطيها الجزء الأول من أجل تنوير أفعال الموظفين.

10- وتماشيا مع التزام **البرنامج** باتباع نهج استباقي في مكافحة التدليس، عمَّم **البرنامج** استخدام الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في عام 2017 كأداة لفحص أساليب عمله أو عملياته لتقييم احتمال تعرضها للتدليس والفساد و/أو المخالفات الأخرى. ومن خلال استعراضين استباقيين للنزاهة أُجريا في عام 2017، حدَّد **البرنامج** عددا من ثغرات الرقابة الداخلية التي عولجت جميعا. وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، أصدر مكتب المفتش العام دليلا بشأن استعراضات النزاهة الاستباقية بغرض توفير التوجيه العملي للأفراد المعنيين بإجراء استعراضات النزاهة الاستباقية.

11- وفي عام 2017، أنشأ **البرنامج** شُعبة جديدة لإدارة المخاطر المؤسسية تابعة لإدارة تسيير الموارد. وتعترف هذه الشُعبة الجديدة بالبيئة السياقية المتطورة وبرنامج عمل **البرنامج**، وهو ما يتطلب تركيزا إضافيا على إدارة المخاطر والرقابة الداخلية لتوفير أقوى الضمانات الممكنة للمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تحقيق الأهداف التنظيمية. ووحَّد إنشاء هذه الشُعبة الجديدة وظيفة إدارة المخاطر التابعة لشُعبة إدارة ورصد الأداء، ووظائف الرقابة الداخلية وتحليل الرقابة الإدارية والمتابعة والإبلاغ التابعة لشُعبة المالية والخزانة، في هيكل إداري واحد. وتشمل مسؤوليات الشُعبة الجديدة مجالين جديدين: أنشطة مكافحة التدليس والفساد في الجانب الإداري، والتنسيق المركزي لاستعراضات المانحين. ويقود هذه الشُعبة الجديدة الموظف الأول المسؤول عن المخاطر.

12- وفي عام 2018، سيُجري **البرنامج** تحديثا لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية وبيان تقبل المخاطر، وتصنيف المخاطر التنظيمية وسائر الممارسات الفُضلى، بما يشمل إطار إدارة المخاطر المؤسسية الذي جرى تحديثه مؤخرا. وستشمل السياسة المنقَّحة أيضا خطوطا توجيهية بشأن رفع مستوى المخاطر والتخفيف منها.

13- وتُكمِّل وظيفة مكافحة التدليس والفساد في الجانب الإداري التي أنشئت مؤخرا الأنشطة المستقلة التي يجريها المفتش العام في مجال مكافحة التدليس والفساد. وبعد انتهاء مكتب المفتش العام من إجراء تقييم شامل لمخاطر التدليس في عام 2018، سيُعد **البرنامج** خطة عمل لمواصلة دمج ضوابط مكافحة التدليس في الأُطر التنظيمية والإدارة التشغيلية.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

14- يستفيد استعراض فعالية ضوابط الرقابة الداخلية في **البرنامج** من المديرين الذين تقع عليهم مسؤولية تحديد ضوابط الرقابة الداخلية والحفاظ عليها كل في مجال اختصاصه. وتُستمد ضمانات صريحة مما يلي:

أ) **بيانات ضمان فعالية الرقابة الداخلية** موقَّعة من 135 من كبار مديري **البرنامج**، بمن فيهم نائب المدير التنفيذي؛ والمديرون التنفيذيون المساعدون؛ ورئيس ديوان الموظفين؛ والمديرون الإقليميون؛ والمديرون القطريون؛ ومديرو مكاتب **البرنامج**؛ ومديرو الشُعب في المقر. ويمثل هذا المستوى امتثالا بنسبة 100 في المائة. وتخضع البيانات لاستعراض واحد على الأقل على المستوى الأعلى. وكما في الأعوام الماضية، طُلب من المديرين تقديم تعليقات تدعم الردود بكلمة "نعم" وكذلك الردود بكلمة "لا" لتيسير إجراء تحليل شامل على نحو أفضل للاستجابات. وشمل بيان الضمان لعام 2017 سؤالا جديدا بشأن سياسة إدارة الأمن في **البرنامج** وإطار المساءلة، وكذلك أسئلة محدَّثة عن الأخلاقيات، ومعدل تبديل الموظفين، وتخطيط الأداء السنوي، وتقييم المخاطر، وإدارة التغيير، والتواصل الداخلي.

ب) **رأي الضمان المقدَّم من مكتب المفتش العام في عام 2017 الذي** يستند بالدرجة الأولى إلى نتائج عمليات المراجعة الداخلية والضمان الاستشاري واستعراضات المتابعة التي يُجريها المكتب. ولم تكشف هذه النتائج عن أي نقاط ضعف ملموسة في الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر على نطاق **البرنامج** من شأنها الإضرار بشكل خطير بتحقيق أهداف **البرنامج**.

ج) **الأدلة الأخرى**، تشمل توصيات الرقابة والإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، وسجل المخاطر المؤسسية، وتقارير عن ملامح المخاطر العالمية، واجتماعات لجنة مراجعة الحسابات، والتي تسدي المشورة بشأن فعالية نُظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة الداخلية.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

المسائل المطروحة في بيان عام 2017

15- أثيرت مسألتان مهمتان متعلقتان بالمخاطر والرقابة الداخلية خلال عام 2017:

أ) **إدارة المستفيدين.** على الرغم من التحسينات التي أُدخلت على إدارة بيانات المستفيدين في نظام إدارة معلومات المستفيدين (SCOPE) في عام 2017، بات واضحا بعد عمليات المراجعة الداخلية التي أُجريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 لإدارة المستفيدين والضوابط العامة وضوابط استخدام نظام إدارة معلومات المستفيدين إن من الضروري إدخال تحسينات كبيرة على ضوابط إدارة المستفيدين، بينما يلزم إجراء تحسينات ثانوية في ضوابط نظام إدارة المستفيدين. ويحظى هذا المجال الرقابي ذو الأولوية حاليا باهتمام فريق الإدارة التنفيذية. وأكدت عمليات المراجعة التي أجراها مكتب المفتش العام لعمليات إدارة المستفيدين ونظام إدارة المستفيدين وجود انفصال بين الالتزام المؤسسي وتوفير الموارد من أجل توسيع نطاق نظام إدارة المستفيدين. ويمثل هذا الانفصال خطرا على مصداقية **البرنامج** وسمعته في حال عدم رأبه، نظرا لأن **البرنامج** يعتمد على هذا النظام في تحقيق أهداف إدارة المستفيدين.

ب) **حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضوابطها وأمن الفضاء الإلكتروني.** هناك مسألة أخرى نالت اهتمام فريق الإدارة التنفيذية في عام 2017، وهي حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضوابطها وأمن الفضاء الإلكتروني. وخلال أعمال الضمان المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، حدَّد مكتب المفتش العام عدة مجالات في حاجة إلى تحسين، بما فيها إدارة المستخدمين والأدوار، والفصل بين الواجبات، وأُطر الحوكمة. ووافق **البرنامج** مؤخرا على تعزيز أمن الفضاء

الإلكتروني والاستثمار فيه، والاعتراف بالحاجة إلى ضوابط داخلية قوية وحلول تقنية لمنع واكتشاف الوصول غير المرخص، ولحماية سرية البيانات والبرامج وسلامتها وتوافرها.

مسائل تم الإبلاغ عنها في بيان عام 2016 بشأن الرقابة الداخلية:

16- استرعى بيان عام 2016 بشأن الرقابة الداخلية الانتباه إلى مجالين في حاجة إلى تحسين. وتحقق تقدم هام في كلا المجالين، وإن كان ثمة الكثير مما ينبغي القيام به.

أ) **أثر العدد الكبير من حالات الطوارئ المعقدة من المستوى 3 والمستوى 2 بالاقتران مع الانتقال إلى خارطة الطريق المتكاملة.** خلال عام 2017، واصل **البرنامج** الاستجابة لحالات طوارئ متعددة وممتدة ومتزامنة من المستوى 3 أو المستوى 2. وشهد عام 2017 تفعيل و/أو تمديد الاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 3 أو المستوى 2 في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة القرن الأفريقي، والعراق، وليبيا، ومالي، وميانمار/بنغلاديش، ونيجيريا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وأزمة اللاجئين السوريين، واليمن. وظل عبء العمل الناجم عن حالات الطوارئ عند مستويات مرتفعة بصورة استثنائية. ولفت بعض كبار المديرين الانتباه إلى مخاطر تقليص مستوى الضوابط الداخلية الناجم في جانب منه عن قلة عدد الموظفين المدربين تدريبا سليما والمتمرسين.

ولا يزال خطر عدم تمكن **البرنامج** من الوفاء بالتزاماته الإنسانية بسبب انتشار الأزمات في السنوات الأخيرة يحتل مكانا بارزا في سجل المخاطر المؤسسية.

وبالمثل، أفاد مكتب المفتش العام أيضا في تقرير الضمان لعام 2017 بأثر نقص الموارد في المكاتب الميدانية على الضوابط الداخلية بسبب العدد المستمر وغير المسبوق من حالات الطوارئ من المستوى 3، بالاقتران مع إدارة مبادرات من قبيل خارطة الطريق المتكاملة. وسلط مكتب المفتش العام الضوء على ذلك باعتباره شاغلا رئيسيا نظرا لأن قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الطموحة الأخرى واستيعاب التمويل الإضافي وإدارة أنشطة الشركاء المنفذين ومعالجة المبادرات المحدَّدة، لا يزال يُمثِّل تحديا.

وخلال عام 2018، سيواصل **البرنامج** رصد أثر المستوى الكبير غير المسبوق لأنشطة الطوارئ الممتدة في **البرنامج** على فعالية الضوابط الداخلية، وسيتخذ الإجراءات العلاجية الضرورية لضمان تحقيق مستويات ملائمة من الرقابة الداخلية.

ووضع **البرنامج** أيضا خطة شاملة لمعالجة متطلبات التوظيف في حالات الطوارئ وبناء القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة.

وفي عام 2018، وسعيا إلى ضمان الرقابة الإدارية الملائمة والدعم المناسب للمكاتب القطرية في مختلف الأقاليم، سيُجري **البرنامج** دراسة استطلاعية شاملة في المكاتب الإقليمية لاستعراض الثغرات وتحديد الأنشطة الحاسمة، وستُحدِّد تلك الدراسة الأنشطة اللازمة لتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في المكاتب الإقليمية.

ب) **إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الإدارية.** وُضعت نُظم الإدارة الداخلية وآليات الرقابة في **البرنامج** لدعم أعلى معايير النزاهة، والكفاءة التشغيلية والفعالية. وبات جليا في عام 2016 أن صعوبة بيئة المخاطر التي يعمل فيها **البرنامج** تقتضي تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة. وأكد مكتب المفتش العام ضرورة وضع مؤشرات مخاطر رئيسية لتحليل ورصد تعرض **البرنامج** للمخاطر في المجالات الرئيسية.

وفي مارس/آذار 2017، عُقد اجتماع عالمي للإدارة انصب التركيز فيه على تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية وثقافة الرقابة الداخلية في **البرنامج**. وشهد عام 2017 أيضا إنشاء شُعبة جديدة لإدارة المخاطر المؤسسية. وسوف تُنسِّق هذه الشُعبة عددا من الأنشطة تحت مظلة تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية وستُموَّل كمبادرات مؤسسية

حاسمة. ووضعت الشُعبة مؤخرا تصنيفا معياريا للمخاطر يُعبِّر عن مجالات المخاطر الرئيسية لحافظة عمليات **البرنامج** العالمية، وهو ما سيمكِّن **البرنامج** من أن يُحدِّد بطريقة منهجية الاتجاهات السائدة في مجالات المخاطر الرئيسية ورصدها، وتعزيز صنع القرار ودعم تبادل المعلومات عن المخاطر مع أصحاب المصلحة والشركاء.

ج) **تحسين نُظم الرصد التشغيلي والاستعراض.** تناول بيان عام 2016 التقدَّم الذي تحقق في التعميم الشامل لأداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت). وخلال عام 2017، عدَّل **البرنامج** هذه الأداة بما يتفق مع العمليات المعتمدة في إطار خارطة الطريقة المتكاملة. ويوجه إطار النتائج المؤسسية الجديد الذي يجري تعميمه كجزء من خارطة الطريق المتكاملة، تخطيط برامج **البرنامج** وتنفيذها ورصدها. وتُساعد أداة كوميت على إدارة البرامج في المكاتب القطرية عن طريق دعم عملية تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية وتطبيق إطار النتائج المؤسسية لدعم خارطة الطريق المتكاملة **للبرنامج**. ووضع **البرنامج** أيضا إرشادات للرصد من جانب الأطراف الثالثة، وهي متاحة بالفعل باللغة الإنكليزية وتجري ترجمتها بسائر لغات الأمم المتحدة، واستراتيجية الرصد المؤسسي في **البرنامج** (2018-2021) التي لا تزال بانتظار الإصدار النهائي. وتتفق معظم مكونات مجموعة أدوات الرصد مع خارطة الطريق المتكاملة. وتم تحديث خلاصة المؤشرات مرتين في عام 2017 لاستيفاء منهجيات المؤشرات أو لتحسينها.

وسوف يواصل **البرنامج** إيلاء الأولوية لهذا المجال خلال عام 2018. وسعيا إلى معالجة ثغرات الرقابة المحدَّدة في إدارة قوائم المستفيدين، سيستعرض **البرنامج** إرشادات ونُظم التحقق من أنشطة التوزيع وتقارير التوزيع والأدلة الداعمة وسيقوم بتعزيزها؛ وسيستمر هذه العملية في الاستفادة من أدوات إدارة البرامج القائمة، مثل أداة كوميت وستُعزِّز تعميمها.

ومن المقرر إجراء مراجعة داخلية لرصد أداة كوميت، بما يشمل استعراضها، في عام 2018.

د) **إدارة المواهب وتخطيط قوة العمل.** من المسائل الأخرى التي نشأت في عام 2016 وتُعبِّر عن استمرار حالات الطوارئ من المستوى 3 والمستوى 2، ضرورة تحسين إدارة المواهب وتخطيط قوة العمل. ولم تعالج استراتيجية شؤون العاملين لعام 2014، وهي مخطط يوضح طريقة اعتزام **البرنامج** تعزيز قوة عمله وبنائها واستبقائها وتعيينها، احتياجات التوظيف على نطاق المنظمة بشكل واف. ولا تزال بعض المكاتب القطرية المصنَّفة بأنها مراكز عمل شاقة تواجه تحديات عند اجتذاب واستبقاء موظفين مؤهلين، وخاصة في مناطق النزاع. ونجم قصور مهارات الموظفين في حالات أخرى عن نقص التدريب بسبب عدم كفاية الأموال. وأدّى الاعتماد على موظفين بعقود قصيرة الأجل إلى ارتفاع نسبة تبدُّل الموظفين، وإلى ثغرات في استبقاء المعرفة.

وأبرز مكتب المفتش العام أن الحاجة ما تزال قائمة إلى تخطيط قوة العمل، ومواءمة هياكلها مع الاستراتيجيات، وإلى تقدير وتوريد المهارات الصحيحة، ولاسيما مع قيام البلدان بنشر خارطة الطريق المتكاملة.

ويختبر **البرنامج** نهجا لتخطيط قوة العمل في إحدى شُعب المقر وسيستخدم المعلومات المرتدة في صقل النموذج قبل اختباره في مكتب قطري. وتشكل مفاهيم تخطيط قوة العمل جزءا من أداة الموارد البشرية للاستعداد التنظيمي لخارطة الطريق المتكاملة، وهي تفيد في معالجة الفجوات في التنظيم، والمهارات، والمواهب حال نشوئها. وكجزء من تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة فإن **البرنامج** يقوم بصورة منتظمة بتقدير تركيب قوة العمل على المستوى القطري.

17- وبصرف النظر عن المسائل التي ذُكرت أعلاه، وفَرت بيانات الضمان المقدمة من مديري **البرنامج** وعمليات الرقابة الإدارية ضمانا بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وقوتها في **البرنامج** في عام 2017. وخلال عام 2018، ستشدِّد إدارة **البرنامج** على الرقابة فيما يتصل بقضايا الضوابط الداخلية، فضلا عن سائر القضايا التي حددها مكتب المفتش العام في رأيه الخاص بالضمان لعام 2017: أ) القضايا المتصلة بتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة؛ ب) الضوابط في مجال التحويلات القائمة على النقد؛ ج) القضايا المتصلة بالبائعين والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

البيان

18- تنطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود متأصلة، بما في ذلك إمكانية التحايل، وهي بذلك لا يمكن أن توفر إلّا ضمانات معقولة تتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات، والإبلاغ، والامتثال. وعلاوة على ذلك، ونظرا لتغيُّر الظروف، يمكن لفعالية الضوابط الداخلية أن تتفاوت بمرور الوقت.

19- وبناء على ما تقدَّم، أرى، وفقا لأفضل ما لدي من معرفة ومعلومات، أن نُظم الرقابة الداخلية في **البرنامج** كانت مُرضية في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 تمشيا مع الضوابط الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي – الإطار المتكامل (2013).

20- و**البرنامج** ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه كجزء من التحسين المستمر لضوابطه الداخلية.

ديفيد بيزلي

المدير التنفيذي

روما، 22 مارس/آذار 2018

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الأول
كشف المركز المالي
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2017	2016 (أعيد بيانها)
الأصول			
الأصول الجارية			
النقدية ومكافئات النقدية	2.1	1 268.9	777.5
الاستثمارات القصيرة الأجل	2.2	1 206.3	1 176.6
المساهمات المستحقة القبض	2.3	3 523.8	2 756.9
المخزونات	2.4	704.8	643.2
البنود المستحقة القبض الأخرى	2.5	136.6	127.1
		6 840.4	**5 481.3**
الأصول غير الجارية			
المساهمات المستحقة القبض			
الاستثمارات الطويلة الأجل	2.3	378.2	488.4
الممتلكات والمنشآت والمعدات	2.6	626.9	506.3
الأصول غير المادية	2.7	128.4	140.3
	2.8	5.6	5.7
مجموع الأصول		1 139.1	1 140.7
		7 979.5	**6 622.0**
الخصوم			
الخصوم الجارية			
الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2.9	654.9	557.8
الإيرادات المؤجلة	2.10	1 550.0	486.9
المخصصات	2.11	6.3	7.0
استحقاقات الموظفين	2.12	36.9	7.8
القروض	2.13	5.7	5.7
		2 253.8	**1 065.2**
الخصوم غير الجارية			
الإيرادات المؤجلة	2.10	378.2	499.3
استحقاقات الموظفين	2.12	841.2	694.8
القروض	2.13	72.4	78.1
		1 291.8	**1 272.2**
مجموع الخصوم		**3 545.6**	**2 337.4**
الأصول الصافية		**4 433.9**	**4 284.6**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
أرصدة الصناديق	2.15	4 053.5	3 954.9
الاحتياطيات	2.15	380.4	329.7
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات		**4 433.9**	**4 284.6**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثاني

كشف الأداء المالي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

(ملايين الدولارات الأمريكية)

		2017	2016 (أعيد بيانها)
الإيرادات			
المساهمات النقدية	3.1	5 614.8	5 300.4
المساهمات العينية	3.2	385.1	470.7
فرق أسعار صرف العملات	3.3	231.0	(31.3)
عائد الاستثمارات	3.4	51.0	20.3
إيرادات أخرى	3.5	149.0	148.8
مجموع الإيرادات		**6 430.9**	**5 908.9**
المصروفات			
التحويلات القائمة على النقد الموزعة	4.1	1 446.1	882.3
السلع الغذائية الموزعة	4.2	2 197.5	2 051.1
التوزيع والخدمات المتصلة به	4.3	664.4	641.4
الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى	4.4	884.0	826.4
الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى	4.5	174.4	170.8
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	4.6	759.5	689.5
تكاليف التمويل	4.7	1.9	2.1
الاستهلاك والإهلاك	4.8	47.7	48.3
مصروفات أخرى	4.9	43.7	55.3
مجموع المصروفات		**6 219.2**	**5 367.2**
الفائض للسنة		**211.7**	**541.7**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث
كشف التغيرات في الأصول الصافية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	الفائض المتراكم/أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (أعيد بيانها)		**3 413.5**	**541.4**	**329.7**	**4 284.6**
تخصيص الفائض 2016		541.4	(541.4)	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2017					
النقل من الاحتياطيات وإليها	2.15	(50.7)	-	50.7	-
المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	2.6/2.15	58.0	-	-	58.0
المكاسب (الخسائر) الاكتوارية في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	2.12	(120.4)	-	-	(120.4)
الفائض للسنة		-	211.7	-	211.7
مجموع التحركات أثناء السنة		**(113.1)**	**211.7**	**50.7**	**149.3**
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017		**3 841.8**	**211.7**	**380.4**	**4 433.9**

	مذكرة	الفائض المتراكم/ أرصدة الصناديق	الفائض(العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015		**3 543.3**	**(50.9)**	**278.2**	**3 770.6**
تغيير في السياسة المحاسبية	1	23.5	-	-	23.5
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 (أعيد بيانها)		**3 566.8**	**(50.9)**	**278.2**	**3 794.1**
تخصيص العجز لعام 2015		(50.9)	50.9	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2015 (أعيد بيانها)					
النقل من الاحتياطيات وإليها	2.15	(51.5)	-	51.5	-
المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل		14.8	-	-	14.8
المكاسب (الخسائر) الاكتوارية في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين		(65.7)	-	-	(65.7)
الفائض للسنة		-	541.4	-	541.4
مجموع التحركات أثناء السنة		**(102.4)**	**541.4**	**51.5**	**490.5**
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (أعيد بيانها)		**3 413.5**	**541.4**	**329.7**	**4 284.6**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الرابع

كشف التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2017	2016 (أعيد بيانها)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
الفائض للسنة		211.7	541.4
التسويات لمطابقة الفائض مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الاستهلاك والإهلاك	2.7/2.8	47.7	48.3
الخسارة (المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات القصيرة الأجل	2.2	0.5	(0.8)
الخسارة (المكاسب)غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	2.6	(8.8)	(0.3)
(الزيادة) في القيمة المستهلكة من الاستثمارات الطويلة الأجل	2.2/2.6	(3.7)	(3.9)
(النقص) في القيمة المستهلكة من القرض الطويل الأجل	2.13	(0.4)	(0.5)
الفوائد على القرض الطويل الأجل	2.13	2.3	2.6
(الزيادة) النقص في المخزونات	2.4	(61.6)	6.9
(الزيادة) في المساهمات المستحقة القبض	2.3	(656.7)	(975.4)
(الزيادة) في المدفوعات الأخرى	2.5	(8.7)	(16.4)
(الزيادة) في الممتلكات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)	2.7	(1.5)	(8.2)
الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2.9	97.1	44.0
الزيادة في الإيرادات المؤجلة	2.10	942.0	747.6
(النقص) الزيادة في المخصصات	2.11	(0.7)	1.3
الزيادة في استحقاقات الموظفين مخصوما منها المكاسب/الخسائر الاكتوارية في استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	2.12	55.1	47.9
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية:		**614.3**	**434.5**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
(الزيادة) في الاستثمارات القصيرة الأجل	2.2	(22.7)	(350.9)
(الزيادة) في الفوائد المستحقة القبض	2.5	(0.8)	(1.3)
(الزيادة) في الاستثمارات الطويلة الأجل	2.6	(57.5)	(32.7)
(الزيادة) في الممتلكات والمنشآت والمعدات	2.7	(33.0)	(34.6)
(الزيادة) في الأصول غير المادية	2.8	(1.2)	(1.8)
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية		**(115.2)**	**(421.3)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
الفوائد المدفوعة على القرض	2.13	(2.4)	(2.6)
إعادة سداد الأصل السنوي من القرض	2.13	(5.3)	(5.3)
التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل		**(7.7)**	**(7.9)**
صافي الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية		**491.4**	**5.3**
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة	2.1	**777.5**	**772.2**
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة	2.1	**1 268.9**	**777.5**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الخامس

كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية[1]

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	المذكرة	المبلغ المحدد في الميزانية				
		الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبلغ الفعلي على أساس مقارن	الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي	الخطة المحددة الأولويات
تكاليف المشروعات	6					
الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها		4 665.3	5 279.8	2 880.1	2 399.7	2 806.0
النقد والقسائم وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها		2 243.9	2 304.8	1 473.8	831.0	1 269.0
زيادة القدرات		479.1	485.7	310.8	174.9	339.0
تكاليف الدعم المباشرة		1 029.6	916.3	601.3	315.0	619.0
المجموع الفرعي لتكاليف المشروعات المباشرة		**8 417.9**	**8 986.6**	**5 266.0**	**3 720.6**	**5 033.0**
تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية[2]						
النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء		-	278.2	87.3	190.9	-
النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية		-	60.6	17.7	42.9	-
النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة		-	7.5	1.7	5.8	-
النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النُظم الغذائية مستدامة		-	40.4	15.7	24.7	-
النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معزّزة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة		-	14.3	3.4	10.9	-
النتيجة الاستراتيجية 7: إمكانية حصول البلدان النامية على طائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي		-	0.2	0.3	(0.1)	-
النتيجة الاستراتيجية 8: يُعزز اقتسام المعرفة والخبرة والتكنولوجيا دعم الشراكات العالمية لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة		-	22.6	14.7	7.9	-
تكاليف الدعم المباشرة المعدّلة		-	30.0	13.3	16.7	-
المجموع الفرعي للخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية		**-**	**453.8**	**154.1**	**299.7**	**-**
التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة		335.4	335.4	334.1	1.3	335.4
المبادرات المؤسسية الحاسمة		13.5	23.4	15.7	7.7	13.5
المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة		**348.9**	**358.8**	**349.8**	**9.0**	**348.9**
المجموع		**8 766.8**	**9 799.2**	**5 769.9**	**4 029.3**	**5 381.9**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

[1] أُعد على أساس الالتزامات.

[2] غطت المبالغ المرصودة في الميزانية الأصلية ومبالغ خطة التنفيذ عند اعتماد خطة الإدارة للفترة 2017-2019 جميع البلدان، بما فيها البلدان التي انتقلت إلى الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2017. ويرد إطار الخطط الاستراتيجية القطرية وقائمة الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية في القسم المتعلق بخارطة الطريق المتكاملة (الفقرات من 5 إلى 10) من بيان المدير التنفيذي.

مذكرات على الكشوف المالية
بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

1- أعدت الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقا للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية، معدلة بإدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي حال عدم تطرق أحد المعايير المحاسبية الدولية لمسألة معينة، استُخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

2- وأعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.

3- والعملة المستخدمة في **البرنامج**، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحوَّل إلى هذه العملة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحوَّل الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى العملة المذكورة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

النقدية ومكافئات النقدية

4- تتألف النقدية ومكافئات النقدية من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل بما في ذلك النقدية التي يُديرها مدراء الاستثمار.

5- وتثبت عائدات الاستثمارات عند الاستحقاق مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

6- تثبت الأدوات المالية عندما يصبح **البرنامج** طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة الفنية إلى حين استنفاد حقوق تلقي تدفقات نقدية من هذه الأصول أو تحويلها مع تحويل **البرنامج** لجميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيتها.

7- وتقاس الأصول المالية المحتفظ بها للتداول فيها بالقيمة العادلة وتدون أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة نظرا لأنه يحتفظ بها من أجل دعم عمليات **البرنامج** ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في التداول. وتصنف المشتقات المالية أيضا كأصول محتفظ بها للتداول.

8- والقروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتشتمل القروض والمبالغ المستحقة على المساهمات المستحقة القبض نقدا وغيرها من المبالغ المطلوبة والنقدية ومكافئات النقدية. وتدون القروض والمبالغ المطلوبة كتكاليف مستهلكة.

9- والاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وآجال استحقاق ثابتة يعقد **البرنامج** النية على الاحتفاظ بها حتى أجل الاستحقاق ويمتلك القدرة على ذلك. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق التداول المنفصل على فوائد سندات خزانة الولايات المتحدة وأصولها المسجلة (سندات خزانة الولايات المتحدة) الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل والمدونة كتكاليف مستهلكة.

10- والأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة ولا تصنف في أي فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات الطويلة الأجل بخلاف سندات خزانة الولايات المتحدة. ويحتفظ بها بالقيمة العادلة مع إثبات تغيرات القيمة في كشوف تغيرات الأصول الصافية. ويعاد تصنيف المكاسب والخسائر من أصول صافية إلى فائض أو عجز عندما يُلغى إثبات الأصول.

11- وتثبت جميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

12- تُقيَّد السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة بنهاية الفترة المالية باعتبارها مخزونات، وهي تُقيَّم حسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وبموجب الإطار القانوني الذي يعمل **البرنامج** في نطاقه، ينتقل سند الملكية القانونية للسلع الغذائية عادة إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المتلقي حيث تصبح قابلة للتوزيع. ومع أن سند الملكية القانوني قد انتقل بالنسبة لهذه السلع الغذائية التي يحتفظ بها **البرنامج** في مخازنه لدى البلدان المتلقية، إلّا أن **البرنامج** يُقيّدها باعتبارها مخزونات لأن **البرنامج** يحتفظ بالإشراف المادي والرقابة.

13- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة[1] إذا قُدمت عينا، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإيصال السلع الغذائية إلى حوزة **البرنامج** عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة لذلك، تُدرَج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتُحدَّد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

المساهمات المستحقة القبض

14- تُثبَّت المساهمات المستحقة القبض كإيرادات عند تأكيدها كتابيا من جانب المانحين.

15- وتُعرض المبالغ المستحقة القبض صافية من مخصص التلف ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.

16- وتُثبَّت المساهمات العينية المقدمة في صورة خدمات تدعم مباشرة عمليات وأنشطة معتمدة، ولها أثر على الميزانية، ويمكن أن تقاس بصورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.

17- وتُقيَّم التبرعات المقدمة في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كممتلكات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير مادية وإيرادات.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

18- تقاس قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مخصوما منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن اضمحلال قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتُقيَّم التبرعات المقدمة في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كممتلكات ومنشآت ومعدات وكإيرادات مساهمات. ويرد استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلّا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

[1] تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصال	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

19- وتُثبَّت تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيّم بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

20- وتجري استعراضات التلف لجميع الأصول سنويا على الأقل.

الأصول غير المادية

21- تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مخصوما منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن اضمحلال قيمتها بسبب التلف. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة وتثبت كأصول غير مادية وإيرادات.

22- ويحتسب الاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وعمر الاستعمال المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخليا	6
البرمجيات المشتراة خارجيا	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

23- يُثبَّت **البرنامج** الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

- استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في 12 شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛
- استحقاقات ما بعد الخدمة؛
- استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى.

تغيير السياسة المحاسبية

24- في يوليو/تموز 2016، صدر المعيار المحاسبي الجديد 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق *باستحقاقات الموظفين*، ليحل محل المعيار المحاسبي 25، وبدأ تطبيقه فعليا على الكشوف المالية السنوية التي تُغطي الفترات التي تبدأ من 1 يناير/كانون الثاني 2018 أو بعده. واعتمد **البرنامج** المعيار المحاسبي 39 في كشوفه المالية السنوية لعام 2017.

25- وتتمثل الفروق الرئيسية بين المعيار المحاسبي 39 والمعيار المحاسبي السابق 25 في تسجيل المكاسب والخسائر الاكتوارية الناشئة عن خطط الاستحقاقات المحددة وطريقة عرض تلك المكاسب والخسائر. ويتطلب المعيار 39 الإفصاح عن خطط الاستحقاقات المحددة وفقا للخصائص والمخاطر المرتبطة بتلك الخطط.

26- وفي إطار المعيار المحاسبي 25، أتاح نهج الممرات الذي استخدمه **البرنامج** عدم تسجيل المكاسب والخسائر الاكتوارية لاستحقاقات ما بعد الخدمة التي تصل إلى 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة، وأتاح إهلاك المكاسب والخسائر التي تزيد على 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة على متوسط المتبقي من خدمة الموظفين. وفي إطار المعيار المحاسبي 39، لا يسمح باستخدام نهج الممرات، وتسجل المكاسب والخسائر الاكتوارية المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بالكامل في كشف التغيرات في الأصول الصافية.

27- ووفقا للأحكام الانتقالية للمعيار المحاسبي 39، استُخدم المعيار الجديد بأثر رجعي، وأسفر ذلك عن إعادة إصدار الكشوف المالية المقارنة لعام 2016 بعد تعديلها (الأرصدة الافتتاحية في 1 يناير/كانون الثاني 2016). ويتجسَّد أثر تغيُّر السياسة المحاسبية في زيادة الرصيد الافتتاحي للأصول الصافية في 1 يناير/كانون الثاني 2016 بما قدره 23.5 مليون دولار أمريكي، وانخفاض الرصيد الختامي للأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 بما قدره 42.5 مليون دولار أمريكي، وزيادة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في حدود نفس المبلغ. وأُعيد إصدار الكشوف الأول والثاني والثالث بعد تعديلها، وتبين المذكرة 2-12 الأرصدة الافتتاحية والختامية للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، ويبين الكشف الثالث والمذكرة 2-15 الأثر على أرصدة الصناديق.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

28- **البرنامج** منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (صندوق المعاشات التقاعدية)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من نظامه الأساسي، فإن العضوية فيه مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.

29- ويعرّض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين للمنظمات الأخرى المشاركة فيه، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت ولا موثوق به لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. وليس بوسع صندوق المعاشات التقاعدية و**البرنامج**، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية لكل منظمة مشاركة في التزامات الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بموثوقية كافية لأغراض المحاسبة. وبالتالي يتعامل **البرنامج** مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي 39 المتعلق باستحقاقات الموظفين. وتثبت مساهمات **البرنامج** في الصندوق خلال الفترة المالية كمصروفات في كشف الأداء المالي.

المخصصات والخصوم الطارئة

30- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على **البرنامج** التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة **البرنامج** بتسوية هذا الالتزام.

31- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى التي لا تفي بمعايير إثبات الخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلّا عند حدوث، أو عدم حدوث، واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كليا لسيطرة **البرنامج**.

إيرادات المساهمات

32- يُثبت **البرنامج** إيرادات المساهمات عند تأكيدها كتابة وعندما تكون مساهمة مخصصة للاستخدام في السنة الحالية للإبلاغ المالي. وبالنسبة للمساهمات التي يُشترط استخدامها في سنوات قادمة، يُثبت **البرنامج** الأصول (النقدية أو المستحقة القبض) والخصوم (الإيرادات المؤجلة) عند تأكيد الاتفاق كتابة. ولا يتم خصم الإيرادات المؤجلة وإثبات الإيرادات إلّا عندما تبدأ سنة المساهمة على النحو الذي تحدده الجهة المانحة.

السلع الغذائية الموزَّعة والتحويلات القائمة على النقد

33- تُسجل السلع الغذائية كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** مباشرة أو بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدمي الخدمة لتوزيعها.

34- وتُسجل التحويلات القائمة على النقد كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** بصورة مباشرة أو بمجرد توزيعها بواسطة الشركاء المتعاونين أو مقدمي الخدمة.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

35- الصناديق أداة محاسبية متوازنة ذاتيا أنشئت من أجل بيان المعاملات المتعلقة بهدف محدد. وتخصص الصناديق لغرض ممارسة أنشطة محددة أو بلوغ أهداف محددة وفقا للوائح وقيود وحدود خاصة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، ويبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق **البرنامج**. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والمصروفات.

36- وتعد الشرائح نشاطا أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف **البرنامج** جميع المشروعات والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: 1) حسابات فئات البرامج؛ 2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ 3) حسابات الأمانة والعمليات الثنائية. ويبلغ **البرنامج** عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.

37- وعقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، اعتمد المجلس الخطط الاستراتيجية القطرية في إطار ميزانيات الحوافظ القطرية وبدأ تجريبها في **البرنامج** في عام 2017. وطبَّقت هذه الخطط الاستراتيجية القطرية وما يصاحبها من ميزانيات حوافظ قطرية، إطارا برامجيا وماليا جديدا يتطلب تعديل اللائحة العامة **للبرنامج** ونظامه المالي. وريثما يتم إدخال التعديلات المعيارية، أجاز المجلس بأن تُطبَّق على ميزانيات الحوافظ القطرية التجريبية بصورة مؤقتة أحكام اللائحة العامة **للبرنامج** ونظامه المالي التي تُشير إلى فئات البرامج الحالية كما لو كانت تشير إلى الخطط الاستراتيجية القطرية.[(2)]

38- وتمثل حسابات فئات البرامج كيانا محاسبيا أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والمصروفات لجميع الفئات البرامجية. وتشمل الفئات البرامجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.

39- والحساب العام هو كيان محاسبي يسجل في حسابات منفصلة قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، واحتياطي التشغيل والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برامجية محدّدة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن ترحيل أرصدتها إلى الفترة المالية التالية.

(2) الوثيقة WFP/EB.2/2016/15.

40- وتمثل أيضا العمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية الأخرى تقسيمات فرعية محددة من حساب **البرنامج**. وينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لتغطية المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الهدف منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق ائتمانية معينة.

41- ويُحتفظ بالاحتياطيات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويُحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 5-10 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى احتياطي التشغيل أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.

42- و**للبرنامج** أن يُبرم اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتماشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كمصروفات **للبرنامج**. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

43- وتعد ميزانية **البرنامج** على أساس الالتزام والكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشوف الأداء المالي تصنف المصروفات على أساس طبيعة هذه المصروفات بينما تصنف مصروفات كشوف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والنفقات حسب التصنيفات الوظيفية أو النتائج الاستراتيجية، وتُدرج ضمن فئات تكاليف **البرنامج**.

44- ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضا على الخطة الإدارية السنوية وهي تشمل المبالغ المدرجة في الميزانية لأغراض التكاليف المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة والمبادرات المؤسسية الحاسمة. ويمكن فيما بعد أن يعدل المجلس الميزانيات أو أن تُعدَّل بممارسة السلطة المفوضة.

45- الكشف الخامس: المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظرا للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

46- وتمثل الميزانية الواردة في الكشف الخامس متطلبات **البرنامج** التشغيلية التي تشمل الخطة المحددة الأولويات. تمثل هذه الخطة المحددة الأولويات خطة عمل محددة الأولويات مستندة إلى تقديرات المساهمات المتوقعة، مع مراعاة أن **البرنامج** منظمة ممولة طوعيا وأن عملياته وإدارته المالية تعتمدان بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا. وترد الخطة المحددة الأولويات بشكل مفصل في خطة الإدارة وتشمل برنامج العمل المحدد الأولويات لجزء التكاليف المباشرة والتكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة المرصودة في الميزانية والمبادرات المؤسسية الحاسمة لجزء التكاليف غير المباشرة.

الحصص في الكيانات الأخرى

47- طبَّق **البرنامج** في عام 2017 معايير جديدة باتت سارية المفعول في 1 يناير/كانون الثاني 2017، وهي المعيار 34 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق بالكشوف المالية المنفصلة، والمعيار 35 المتعلق بالكشوف المالية الموحَّدة، والمعيار 36 المتعلق بالاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة والمعيار 37 المتعلق بالترتيبات المشتركة، والمعيار 38 المتعلق بالإفصاح عن الحصص في الكيانات الأخرى. وتُحدِّد هذه المعايير الخمسة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام متطلبات الطريقة التي ينبغي أن يحتسب بها أي كيان حصصه في الكيانات الأخرى. ولم يسفر تطبيق المعايير الجديدة عن تغييرات في قياس المبالغ المسجلة في الكشوف المالية أو تقويمها أو طريقة عرضها، ولكنه أسفر عن إفصاح إضافي عن الترتيبات المشتركة الواردة في المذكرة 12.

المذكرة 2-1: النقدية ومكافئات النقدية

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومكافئات النقدية		
الحسابات المصرفية والنقدية في المقر	110.4	178.3
الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	62.7	53.4
حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر	398.0	218.6
النقدية ومكافئات النقدية المحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار	697.8	327.2
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**1 268.9**	**777.5**

48- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الاستثمارات القصيرة الأجل		
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 198.9	1 169.1
الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)	7.4	7.5
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**1 206.3**	**1 176.6**

49- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق مبادئ توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم تتغير ملامح مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل بشكل كبير في عام 2017 وظلت عند مستويات منخفضة جدا في سياق بيئة سوقية اتسمت بالانخفاض المطلق.

50- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 1 198.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 (1 169.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016). وخصص من هذا المبلغ 647.4 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمنها الحكومات أو الوكالات الحكومية (565.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)؛ وخُصص 315.4 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (373.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) كما خُصص مبلغ 236.1 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (230.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016). وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

51- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، اقتصر استخدام المشتقات في الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة، ورئي أن مسألة الاستثمار في المشتقات المعرضة للمخاطر ليست بذات أهمية. وبلغت القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 1.3 مليون دولار أمريكي (6.6 مليون دولار أمريكي في31 ديسمبر/كانون الأول 2016).

	2017	إضافات/ (استقطاعات) صافية	فوائد مستلمة/ مستهلكة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2016
			ملايين الدولارات الأمريكية			
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 169.1	16.7	16.7	(3.1)	(0.5)	1 198.9
الحصة الحالية من الاستثمارات الطويلة الأجل	7.5	(0.5)	0.4	-	-	7.4
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**1 176.6**	**16.2**	**17.1**	**(3.1)**	**(0.5)**	**1 206.3**

52- وخلال عام 2017، زادت الاستثمارات القصيرة الأجل بما يعادل 29.8 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه الزيادة خسائر صافية غير متحققة قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي معروضة في مطابقة الفائض مع التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، والفائدة المستهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار الطويل الأجل البالغة 0.4 مليون دولار أمريكي، وقد عُرضت أيضا في المطابقة كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 3.7 مليون دولار أمريكي. ويرد في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة الاستثمار الرصيد المتبقي، وقدره 22.7 مليون دولار أمريكي، بعد خصم مبلغ 7.1 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	3 523.8	2 756.9
غير جارية	378.2	488.4
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**3 902.0**	**3 245.3**
المساهمات النقدية المستحقة القبض	3 825.2	3 165.5
المساهمات العينية المستحقة القبض	208.4	206.9
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل إنشاء المخصص	**4 033.6**	**3 372.4**
مخصص لأغراض انخفاض إيرادات المساهمات	(124.2)	(111.6)
مخصص التلف	(7.4)	(15.5)
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**3 902.0**	**3 245.3**

53- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا بينما المساهمات غير المستحقة القبض غير الجارية هي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

54- وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستئنائية أو في الحساب العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من **البرنامج** استخدام المساهمة في مشروع أو نشاط أو بلد محدد في غضون مدة زمنية محددة.

55- ويبين الجدول التالي تركيبة المساهمات المستحقة حسب التقادم:

	2017		2016	
	ملايين الدولارات الأمريكية	*النسبة المئوية*	*ملايين الدولارات الأمريكية*	*النسبة المئوية*
التقادم				
2017	3 286.1	83		
2016	555.6	14	2 760.3	80
2015	80.1	2	522.5	15
2014 وما قبلها	56.1	1	180.9	5
المجموع الفرعي	3 977.9	100	3 463.6	100
تسويات إعادة التقييم (المساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)	55.7	-	(91.2)	-
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص	4 033.6	100	3 372.4	100

56- وتُعرض المساهمات المستحقة القبض مخصوما منها مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.

57- ويمثل مخصص انخفاض إيرادات المساهمات مبلغا يقدر لأي انخفاض في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل المشروع الذي تتعلق المساهمات به. ويستند هذا المخصص إلى الخبرة السابقة.

58- وفيما يلي تغيرات مخصص الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام 2017:

	2016	**الاستخدام**	**الزيادة/(النقص)**	**2017**
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات	**111.6**	**(128.9)**	**141.5**	**124.2**

59- وخلال عام 2017، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 128.9 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويُدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة 124.2 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجلت زيادة قدرها 141.5 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

60- ويُسجل مخصص اضمحلال القيمة على أساس استعراض للمساهمات المفتوحة المستحقة القبض لتحديد أي بنود قد لا تكون قابلة للتحصيل بالاستناد إلى أدلة موضوعية تثبت اضمحلال القيمة نتيجة وقوع حدث أو أكثر من حدث بعد التسجيل الأوَّلي للمبلغ المستحق القبض ("حدث مسبب لخسارة") وأن لذلك الحدث (الأحداث) المؤدي (المؤدية) إلى خسارة أثرا على تدفقات النقدية المستقبلية المقدَّرة للمبلغ المستحق القبض أو مجموعة المبالغ المستحقة القبض. ويُلاحظ أن ذلك يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض المتكبدة بالفعل دون توقع الحصول على تمويل من المانحين. وتتطلب المبالغ الفعلية المشطوبة تحويلا من الحساب العام وموافقة من المدير التنفيذي على المبالغ التي تزيد على 000 10 دولار أمريكي.

61- وفيما يلي تغير مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2017:

	2016	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2017
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصصات اضمحلال القيمة	**15.5**	**(1.4)**	**(6.7)**	**7.4**

62- وخلال عام 2017، شطبت مساهمات مستحقة القبض قدرها 1.4 مليون دولار أمريكي. وسجلت هذه المساهمات المشطوبة كاستخدام لمخصص اضمحلال القيمة ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة لتغطية اضمحلال القيمة 7.4 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجل انخفاض قدره 6.7 مليون دولار أمريكي كتسوية للفترة، ويرد بيانه في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

63- يبين الجدولان التاليان تحركات المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة بين مخزونات الأغذية التي تعبر عن الرصيد الافتتاحي والإضافات خلال العام بعد تخفيضها بما يساوي قيمة السلع الموزعة ومخصص اضمحلال القيمة خلال السنة.

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
سلع غذائية حاضرة	503.1	490.0
سلع غذائية قيد الوصول	190.3	140.2
المجموع الفرعي للسلع الغذائية	**693.4**	**630.2**
مخصوما منها: مخصص اضمحلال قيمة الأغذية	(3.8)	(3.4)
مجموع الأغذية	**689.6**	**626.8**
المواد غير الغذائية	15.8	16.6
مخصوما منها: مخصص اضمحلال قيمة المواد غير الغذائية	(0.6)	(0.2)
مجموع المواد غير الغذائية	**15.2**	**16.4**
مجموع المخزونات	**704.8**	**643.2**

مطابقة السلع الغذائية	2016	2015
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الرصيد الافتتاحي	626.8	631.5
الخصم – مخصص اضمحلال القيمة	3.4	3.2
مشتريات الأغذية	1 443.2	1 304.2
المساهمات العينية المستلمة	400.0	419.8
النقل والتكاليف المتصلة به	411.0	315.2
الرصيد الإجمالي المتاح للتوزيع	**2 884.4**	**2 673.9**
مخصوما منه: الأغذية الموزعة	(2 191.0)	(2 043.7)
مخصوما منه: مخصص اضمحلال القيمة	(3.8)	(3.4)
مجموع الأغذية	**689.6**	**626.8**

64- وفيما يتعلق بعام 2017 بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 197.5 مليون دولار أمريكي (2 051.1 مليون دولار في 2016) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ومن هذا المبلغ يتعلق 2 191.0 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية ومبلغ 6.5 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية (2 043.7 مليون دولار أمريكي و7.4 مليون دولار في عام 2016).

65- وبالنسبة للسلع الغذائية، تُحسب على المخزونات التكاليف المتكبدة حتى أول نقطة دخول إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال السلع الغذائية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

66- ويتم التحقق من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم **البرنامج** لتتبع الأغذية، بالحصر المادي للمخزون وتقيَّم على أساس المتوسط المرجح.

67- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات **البرنامج** في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة تُديرها شبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

68- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن مسبقة الصنع، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخلوية، والأغطية الواقية، والإطارات، وقطع الغيار، والمركبات ذات المحركات.

69- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت كمية السلع الغذائية في المخازن 1.1 مليون طن متري قيمتها 693.4 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت كمية المخزونات 1 مليون طن متري بما قيمته 630.2 مليون دولار أمريكي.

70- وتسنى رصد مخصص لاضمحلال القيمة لتغطية الخسائر أو الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمخزونات التي في عهدة **البرنامج**. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.55 في المائة من مجموع السلع الغذائية و3.65 في المائة من المواد غير الغذائية (بلغ المخصص المرصود للأغذية في عام 2016 ما نسبته 0.54 في المائة، و1.23 في المائة للمواد غير الغذائية). وتقيَّم المخزونات بدون قيمة اضمحلال القيمة أو التقادم. وخلال عام 2017، سُجل مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي يمثل مجموع قيمة المواد غير الغذائية التالفة باعتبار ذلك استخداما لمخصص اضمحلال القيمة في كشف المركز المالي. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، أصبح المخصص النهائي المقدر والمطلوب لتغطية اضمحلال القيمة 4.4 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، ترد في كشف الأداء المالي زيادة في مخصص اضمحلال القيمة قدرها 2.1 مليون دولار أمريكي.

71- ويرد فيما يلي تغير مخصصات اضمحلال القيمة في عام 2017:

	2016	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2017
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصص اضمحلال القيمة – الأغذية	3.4	-	0.4	3.8
مخصص اضمحلال القيمة – المواد غير الغذائية	0.2	1.3	1.7	0.6
مجموع المخصصات	**3.6**	**1.3**	**2.1**	**4.4**

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلف المدفوعة للبائعين	38.8	38.0
السلف المدفوعة للموظفين	27.1	26.5
اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض	6.2	3.4
متنوعات مستحقة القبض	96.0	96.3
مجموع البنود المستحقة القبض قبل المخصص	**168.1**	**164.2**
مخصص التلف	**(31.5)**	**(37.1)**
مجموع صافي البنود المستحقة القبض الأخرى	**136.6**	**127.1**

72- السلف المدفوعة للبائعين هي مدفوعات تقدم سلفا عن توريد البضائع والخدمات.

73- والسلف المدفوعة للموظفين هي سلف نقدية لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين. ولا تحسب أي فوائد على هذه السلف وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

74- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقدا ملزما قانونا بين **البرنامج** وطرف آخر يقوم فيه **البرنامج** بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

75- وتشمل المبالغ المتنوعة المستحقة القبض المبالغ المستحقة من العملاء نظير الخدمات المقدمة والفوائد المتحققة المستحقة القبض وضريبة القيمة المضافة في حال الحصول على إعفاء ضريبي مباشر من الحكومات.

76- وتراجع المبالغ المستحقة القبض الأخرى لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لرصد أي مخصصات للحسابات غير مضمونة التحصيل. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، وصلت المخصصات التقديرية إلى مبلغ 31.5 مليون دولار أمريكي، منه 29.7 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، و1.8 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (36 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و1.1 مليون دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2016).

77- وترد فيما يلي تغييرات مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2017:

	2016	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	تسوية إعادة التقييم	2017
			ملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصصات اضمحلال القيمة	**37.1**	**-**	**9.7**	**(15.3)**	**31.5**

78- تُعبر تسويات إعادة التقييم عن عملية إعادة تقييم مخصصات الحسابات غير مضمونة التحصيل المقومة بعملات غير الدولار الأمريكي.

79- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت المخصصات التقديرية المطلوبة 31.5 مليون دولار أمريكي. وسجلت بناء على ذلك زيادة قدرها 9.7 مليون دولار أمريكي كمصروفات للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
سندات خزانة الولايات المتحدة	65.2	69.1
الجزء الجاري (المذكرة 2-2)	(7.4)	(7.5)
الجزء الطويل الأجل من سندات خزانة الولايات المتحدة	**57.8**	**61.6**
السندات	281.6	212.7
الأسهم	287.5	232.0
مجموع السندات والأسهم	**569.1**	**444.7**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**626.9**	**506.3**

80- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة واستثمارات في السندات والأسهم.

81- واشتُريت سندات خزانة الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول 2001 ويُحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. ويحين أجل استحقاق السندات على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-13)، معينة عملته بنفس عملة سندات خزانة الولايات المتحدة ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه السندات فائدة اسمية، واشتُريت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.50 في المائة حتى أجل استحقاق السندات ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من السندات المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.

82- ولا تثبت التغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات سندات خزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 78.4 مليون دولار أمريكي (84.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016).

83- وتعتبر الاستثمارات في السندات والأسهم كمقادير محتفظ بها لتغطية الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة في **البرنامج** ومن غير المنتظر أن تُستخدم لدعم عمليات **البرنامج** الجارية. ورغم تخصيص تلك الاستثمارات لهذه الغاية، وعدم إتاحتها لتمويل العمليات الجارية، فإن الاستثمارات لا تخضع لقيود قانونية منفصلة ولا تستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها من أصول الخطة وفقا لتعريف المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعنون استحقاقات الموظفين.

84- وتوظَّف الاستثمارات من خلال ستة صناديق إقليمية تتولى تتبع تركيب وأداء المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، وهو مؤشر معتمد لأسهم جميع أسواق العالم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر المذكور.

85- ونتجت الزيادة في خدمة السندات واستثمارات الأسهم الطويلة الأجل البالغة قيمتها 124.4 مليون دولار أمريكي عن زيادة قيمة أصول مستثمرة ومن استثمار أموال نقدية في سندات وأسهم، وقيدت المبالغ لصناديق ومشروعات تتعلق باستحقاقات الموظفين. ويستثمر التحويل النقدي البالغ 40 مليون دولار أمريكي تمشيا مع سياسة تخصيص الأصول الخاصة **بالبرنامج** والتي تقضي باستثمار 50 في المائة من الأموال المخصصة لتغطية استحقاقات الموظفين في سندات عالمية و50 في المائة منها في أسهم عالمية. وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

86- وترد فيما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2017:

	2016	إضافات/ (اقتطاعات)	الفوائد المستلمة/ المستهلكة	صافي المكاسب/ (الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2017
			ملايين الدولارات الأمريكية			
السندات والأسهم	**444.7**	40.0	5.4	12.1	66.9	**569.1**
الاستثمار في سندات خزانة الولايات المتحدة	**61.6**	(7.1)	3.3	-	-	**57.8**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**506.3**	**32.9**	**8.7**	**12.1**	**66.9**	**626.9**

87- وخلال عام 2017، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 120.6 مليون دولار أمريكي. وتعامل السندات والأسهم الطويلة الأجل على أنها أصول متاحة للبيع باستثناء الاستثمار في الأدوات المالية المشتقة (49.9 مليون دولار أمريكي) التي تعامل كاستثمارات محتفظ بها لتداول الأصول المالية. ولذلك، فإنه بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حُولت المكاسب الصافية غير المتحققة والبالغ قدرها 58 مليون دولار أمريكي والمرتبطة بالأصول المالية التي تعامل على أنها متاحة للبيع، إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتُعرض الخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 0.9 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة والمكاسب الصافية غير المتحققة البالغة 9.7 مليون دولار أمريكي المتعلقة بفروق العملة الأجنبية في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المستهلكة على الاستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة وقدرها 3.3 مليون دولار أمريكي في مطابقة فائض التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 3.7 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 57.5 مليون دولار أمريكي، صافيا من مبلغ 7.1 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، فإنه معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: الممتلكات والمنشآت والمعدات

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم			صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2017	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويله	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2017	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	مصروفات الاستهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2017
	ملايين الدولارات الأمريكية							
المباني								
الدائمة	25.1	0.2	-	25.3	(3.3)	(0.6)	-	21.4
المؤقتة	96.1	10.3	(3.3)	103.1	(60.5)	(13.4)	2.5	31.7
أجهزة الحواسيب	11.8	0.9	(0.3)	12.4	(10.2)	(0.9)	0.2	1.5
المعدات المكتبية	28.2	2.2	(1.4)	29.0	(23.4)	(2.9)	1.2	3.9
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.6	-	-	0.6	(0.3)	-	-	0.3
معدات الأمن والسلامة	5.8	0.6	(0.2)	6.2	(5.2)	(0.5)	0.3	0.8
معدات الاتصالات	10.1	0.9	-	11.0	(8.0)	(1.4)	-	1.6
المركبات الآلية	174.1	17.6	(15.8)	175.9	(112.8)	(23.5)	15.3	54.9
معدات الورش	7.0	1.9	(0.7)	8.2	(5.3)	(1.0)	0.1	2.0
تحسينات العقارات المستأجرة	20.9	1.7	(0.9)	21.7	(15.4)	(2.2)	1.0	5.1
الأصول الثابتة قيد الإنشاء	5.0	0.9	(0.7)	5.2	-	-	-	5.2
المجموع	**384.7**	**37.2**	**(23.3)**	**398.6**	**(244.4)**	**(46.4)**	**20.6**	**128.4**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم			صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	مصروفات الاستهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016
	ملايين الدولارات الأمريكية								
المباني									
الدائمة	23.0	2.2	(0.1)	25.1	(2.7)	(0.6)	-	(3.3)	21.8
المؤقتة	85.3	12.6	(1.8)	96.1	(49.1)	(12.8)	1.4	(60.5)	35.6
أجهزة الحواسيب	10.9	1.1	(0.2)	11.8	(9.3)	(1.1)	0.2	(10.2)	1.6
المعدات المكتبية	25.9	3.0	(0.7)	28.2	(20.5)	(3.5)	0.6	(23.4)	4.8
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.4	0.2	-	0.6	(0.2)	(0.1)	-	(0.3)	0.3
معدات الأمن والسلامة	5.5	0.3	-	5.8	(4.5)	(0.7)	-	(5.2)	0.6
معدات الاتصالات	9.2	1.1	(0.2)	10.1	(6.7)	(1.4)	0.1	(8.0)	2.1
المركبات الآلية	161.0	18.4	(5.3)	174.1	(94.0)	(23.5)	4.7	(112.8)	61.3
معدات الورش	6.8	0.3	(0.1)	7.0	(4.3)	(1.0)	-	(5.3)	1.7
تحسينات العقارات المستأجرة	19.7	3.0	(1.8)	20.9	(14.8)	(2.3)	1.7	(15.4)	5.5
الأصول الثابتة قيد الإنشاء	2.9	4.2	(2.1)	5.0	-	-	-	-	5.0
المجموع	**350.6**	**46.4**	**(12.3)**	**384.7**	**(206.1)**	**(47.0)**	**8.7**	**(244.4)**	**140.3**

88- وخلال عامي 2016 و2017، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالممتلكات والمنشآت والمعدات في المباني المؤقتة والمركبات. وبلغ مجموع صافي المشتريات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 ما قيمته 13.9 مليون دولار أمريكي، (34.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) منه مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي يتعلق بمنح عينية في صورة ممتلكات ومنشآت ومعدات (8.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016). وترد القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة وقدرها 46.4 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي (47 مليون دولار أمريكي في عام 2016).

89- وتُرسمل الممتلكات والمنشآت والمعدات إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حدا أدنى قدره 5 000 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد عمر الاستعمال التقديري باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويجري دوريا استعراض مستوى الحد الأدنى.

90- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي تراجع في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أجري في عام 2017 عن أي تراجع في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم			صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2017	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	مصروفات الإهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2017	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2017
	ملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	54.8	0.5	1.2	56.5	(50.2)	(1.3)	-	(51.5)	5.0
البرمجيات المشتراة خارجيا	2.8	-	-	2.8	(2.8)	-	-	(2.8)	-
التراخيص والحقوق	0.7	-	-	0.7	(0.7)	-	-	(0.7)	-
الأصول غير المادية قيد الإنشاء	1.1	0.7	(1.2)	0.6	-	-	-	-	0.6
مجموع الأصول غير المادية	59.4	**1.2**	**-**	**60.6**	**(53.7)**	**(1.3)**	**-**	**(55.0)**	**5.6**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم			صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	مصروفات الإهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016
	ملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	54.0	0.8	-	54.8	(49.1)	(1.1)	-	(50.2)	4.6
البرمجيات المشتراة خارجيا	2.8	-	-	2.8	(2.7)	(0.1)	-	(2.8)	-
التراخيص والحقوق	0.7	-	-	0.7	(0.6)	(0.1)	-	(0.7)	-
الأصول غير المادية قيد الإنشاء	0.1	1.0	-	1.1	-	-	-	-	1.1
مجموع الأصول غير المادية	**57.6**	**1.8**	**-**	**59.4**	**(52.4)**	**(1.3)**	**-**	**(53.7)**	**5.7**

91- تُرسمل الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 000 5 دولار أمريكي، إلّا فيما يتعلق بالبرمجيات المطورة داخليا حيث يبلغ الحد الأدنى 000 100 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسملة للبرمجيات المطورة داخليا التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.

92- وترد القيمة الدفترية الصافية للأصول غير المادية في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة، وقدرها 1.3 مليون دولار أمريكي، في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الحسابات المستحقة للبائعين	157.5	101.0
الحسابات المستحقة للمانحين	27.2	25.9
متنوعات	67.7	65.6
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع	**252.4**	**192.5**
المستحقات	402.5	365.3
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	**654.9**	**557.8**

93- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.

94- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشروعات المقفلة، رهنا بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.

95- والمستحقات هي التزامات متعلقة بالسلع تلقاها أو قدمها **للبرنامج** خلال الفترة ولم يقدم الموردون فواتير بشأنها.

96- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع مبالغ مستحقة للموظفين ولوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير الحصول على خدمات، والقيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة.

المذكرة 2-10: الإيرادات المؤجلة

	2017	2016 (أعيد بيانها)
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	1 550.0	486.9
غير جارية	378.2	499.3
مجموع الإيرادات المؤجلة	**1 928.2**	**986.2**

97- وتُمثِّل الإيرادات المؤجلة مساهمات أُرجئ تسجيل إيراداتها للفترات المالية المقبلة نظرا لأن السنة المحدَّدة من الجهة المانحة تبدأ بعد الفترة المالية الجارية.

98- ويشير الجزء الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بالاثني عشر شهرا التالية. ويشير الجزء غير الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بفترة تتجاوز 12 شهرا بعد نهاية السنة المالية.

99- وتماشيا مع السياسة المحاسبية المنطبقة على إيرادات المساهمات على النحو المبيَّن في المذكرة 1، تُخفَّض الإيرادات المؤجلة وتُسجل إيرادات المساهمات في كشف الأداء المالي عندما تبدأ سنة المساهمة التي تُحددها الجهة المانحة.

100- ويوضح الجدول التالي تركيبة الإيرادات المؤجلة حسب سنة المساهمة على النحو الذي تحدده الجهة المانحة:

سنة المساهمة	2017	2016 (أعيد بيانها)
	ملايين الدولارات الأمريكية	
2021	17.2	10.3
2020	111.4	55.7
2019	249.6	139.0
2018	1 550.0	294.3
2017	-	486.9
مجموع الإيرادات المؤجلة	**1 928.2**	**986.2**

المذكرة 2-11: المخصصات

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأميركية	
مخصص إعادة الأموال للمانحين	**6.3**	**7.0**

101- قدِّر مخصص إعادة الأموال إلى المانحين مستوى الأموال المتوقع إعادتها إلى المانحين نظير مساهمات نقدية غير منفقة في المشروعات. ويُحدد المخصص استنادا إلى الخبرة السابقة.

102- ويرد فيما يلي تغير مخصص إعادة الأموال للمانحين في عام 2017:

	2016	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2017
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصص إعادة الأموال للمانحين	**5.7**	**(9.1)**	**10.4**	**7.0**

103- وخلال عام 2017، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى المانحين 17.4 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصص إعادة الأموال إلى المانحين ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغ المخصص النهائي التقديري المطلوب 6.3 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سُجلت زيادة قدرها 16.7 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-12: استحقاقات الموظفين

	2017	2016 (أعيد بيانها)
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	36.9	7.8
غير جارية	841.2	694.8
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**878.1**	**702.6**

104- أسفر اعتماد المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حسب ما هو مبيَّن في المذكرة 1، عن إلغاء نهج الممرات الذي كان مسموحا باستخدامه في إطار المعيار المحاسبي 25 فيما يتصل باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، والإثبات الكامل للمكاسب والخسائر الاكتوارية الناشئة عن خطط الاستحقاقات المحددة. وتماشيا مع متطلبات المعيار المحاسبي 39، أعاد **البرنامج** حساب مبالغ استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة الافتتاحية والختامية لعام 2016 لزيادة الخصوم المتعلقة باستحقاق الموظفين في إطار هذه الخطط في كشف المركز المالي، ولإثبات المكاسب والخسائر الاكتوارية الناشئة عن خطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في كشف التغييرات في الأصول الصافية.

	2017			2016 (أعيد بيانها)
	التقييم الاكتواري	تقييم برنامج الأغذية العالمي	المجموع	
		ملايين الدولارات الأمريكية		
استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل	3.0	33.9	36.9	7.8
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	766.0	1.5	767.5	595.1
استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل	68.6	5.1	73.7	99.7
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**837.6**	**40.5**	**878.1**	**702.6**

2-12-1 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

105- تتألف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل من الإجازة السنوية، ومنح التعليم، والمبالغ المتكبدة ولكن غير المسدَّدة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وتولى خبراء اكتواريون مهنيون تقدير مبالغ الاستحقاقات المتكبدة ولكن غير المسدَّدة والمستحقة كالتزامات متعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل.

2-12-2 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

106- تُعرَّف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

107- وتتيح خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين المشاركة في خطط التأمين الصحي الأساسي أو خطة تغطية التأمين الصحي رهنا بفئة الموظفين التي ينتمي إليها الموظف المتقاعد. ويستفيد من خطة التأمين الصحي الأساسي الموظفون من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر. وتتاح خطة تغطية التأمين الصحي للموظفين المعيَّنين محليا في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وتُمثِّل التزامات الاستحقاقات المحدَّدة في إطار خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لحصة المنظمة من تكاليف التأمين الصحي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة للموظفين النشطين المستحقة حتى تاريخه.

108- ويمثل نظام مدفوعات نهاية الخدمة خطة لتمويل مدفوعات انتهاء خدمة موظفي فئة الخدمات العامة في **البرنامج** في مراكز العمل في إيطاليا.

109- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تُقدِّم تعويضات إلى جميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء المهام الرسمية وكذلك، في ظروف معيَّن، لتكميل معاش العجز ومعاش ورثة الموظف اللذين يسددهما الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

2-12-3 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

110- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة. وتتألف الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومِنح العودة إلى الوطن، ومصروفات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بالعودة إلى الوطن، وتُسدَّد عندما تنتهي خدمة الموظف.

111- وحُدِّدت استحقاقات لما بعد الخدمة لفئتين من الموظفين: أ) الموظفون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر؛ ب) الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية (يُشار إليهم معا باسم الموظفين المعيَّنين محليا). وهاتان الفئتان من الموظفين مشمولتان بالنظام الإداري لشؤون العاملين في منظمة الأغذية والزراعة والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة.

2-12-4 تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

112- يقوم خبراء اكتواريون بقياس الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين أو يحسبها **البرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغ مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين 878.1 مليون دولار أمريكي منها 837.6 مليون دولار أمريكي تولى إجراء حساباتها خبراء اكتواريون، و40.5 مليون دولار أمريكي أعد حساباتها **البرنامج** (690.6 مليون دولار أمريكي و12 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 أعيد بيانها).

113- ومن بين مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين وقدرها 878.1 مليون دولار أمريكي، حُمل مبلغ 516.9 مليون دولار أمريكي على المشروعات والصناديق ذات الصلة (455.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 أعيد بيانها). وحُمل رصيد الخصوم البالغ قدره 361.2 مليون دولار أمريكي على الحساب العام (247.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 أعيد بيانها).

114- ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2010 على خطة لتمويل الخصوم غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمخصصة حاليا للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغا سنويا إضافيا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية الذين تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة اعتبارا من عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل في نهاية فترة السنوات الخمس عشرة إذا تحققت جميع الافتراضات.

2-12-5 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

115- يُحدِّد خبراء اكتواريون مهنيون الخصوم الناشئة عن استحقاقات بعد الخدمة (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات) والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة على أساس الافتراضات والطرق الاكتوارية التي تُعبِّر عن قواعد الخطط ومدفوعات الاستحقاق.

116- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة التي قام الخبراء الاكتواريون بحسابها 834.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 (687.8 مليون دولار أمريكي في عام 2016 أعيد بيانها)، منها 580.1 مليون دولار أمريكي متصلة بموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر

(508.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016 أعيد بيانها) و254.5 مليون دولار أمريكي متصلة باستحقاقات الموظفين المعيَّنين محليا (179.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016 أعيد بيانها).

117- وبموجب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا تشمل مصروفات الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة على النحو الذي يُقرره الخبراء الاكتواريون استهلاك المكاسب/الخسائر) الاكتوارية المُطبَّقة في التقييمات السابقة وفق نهج الممرات الذي كان مسموحا به في إطار المعيار المحاسبي 25. ويُسجَّل كامل مبلغ المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية لاستحقاقات ما بعد الخدمة بدلا من ذلك في كشف التغيرات في الأصول الصافية. ولا تزال المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية في الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تُسجَّل كمصروفات في كشف الأداء المالي عن السنة التي تنشأ فيها.

2-12-5-1 الافتراضات والطرق الاكتوارية

118- يقوم **البرنامج** كل عام باستعراض واختيار الافتراضات والطرق التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد المصروفات والمتطلبات من المساهمات لنظم **البرنامج** لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2017، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والطرق المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والطرق المستخدمة في تقييم عام 2016.

119- وقد أدت الافتراضات والطرق المستخدمة لأغراض تقييم عام 2017 الاكتواري، إلى جانب التجربة المكتسبة من تطبيق الخطة منذ موعد التقييم السابق، إلى زيادة في صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بلغ مجموعها 146.8 مليون دولار أمريكي (116.9 مليون دولار أمريكي في 2016 أعيد بيانها).

120- ويتطلب المعيار المحاسبي 39 الإبلاغ عن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية في الكشوف المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب أن يبلّغ عن كل افتراض من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

121- وترد فيما يلي الافتراضات والطرق التي استخدمت في تحديد قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي **البرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

سعر الخصم	2.7 في المائة للمحاسبة والتمويل استنادا إلى نهج منحنى العائد للخطط المتاحة للموظفين في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر (كانت 3.5 في المائة في تقييم 2016) 4 في المائة استنادا إلى نهج منحنى العائد للخطط المتاحة للموظفين المعينين محليا (كانت 4.7 في المائة في تقييم 2016)
زيادات في تكاليف التأمين الصحي (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطط التأمين الصحي الأساسي – 4.6 في المائة عُيّن خلال عام 2018، وتتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل سنتين إلى 4 في المائة في عام 2030، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل سنة لتصبح 3.7 في المائة في عام 2033 وفي كل سنة بعد ذلك (5 في المائة سنويا خلال عام 2017، وتتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل سنتين إلى 4.4 في المائة في عام 2029، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل ثلاث سنوات إلى 4 في المائة في عام 2041 وما بعده). خطة تغطية التأمين الصحي – 9.2 في المائة اعتبارا من عام 2018، وتتناقص بنسبة 0.3 في المائة كل سنة إلى 7.1 في المائة في عام 2025، ثم تتناقص بنسبة 0.2 في المائة كل سنة إلى 5.1 في المائة في عام 2035، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل عام حتى تصل إلى 4 في المائة في عام 2046 وما بعده (دون تغيير عن تقييم عام 2016)
جدول المرتبات السنوي	3.5 في المائة زائدا مكون الجدارة
الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة	1.9 في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و2.2 في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين (2.5 في المائة في التقييم الذي أُجري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)
أسعار الصرف المستقبلية	الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
معدلات الوفيات	معدلات الوفيات تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
معدلات العجز	معدلات العجز تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
معدلات الانسحاب	تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2009 و2013 في **البرنامج**
معدلات التقاعد	تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2009 و2013 في **البرنامج**
الطريقة الاكتوارية	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة: الوحدة الائتمانية الإضافية المقدَّرة لفترة تحتسب منذ تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ انتهائها. وفي تقييم عام 2016، استخدمت في الإجازات المستحقة الوحدة الائتمانية الإضافية المقدَّرة لجميع الخصوم المحتسبة لفترة الخدمة السابقة. وفيما يتعلق بمصروفات السفر إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بذلك، اكتسبت الوحدة الائتمانية الإضافية المقدَّرة للفترة منذ تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ انتهائها. وفيما يتعلق بمنحة العودة إلى الوطن ومنحة الوفاة، احتُسبت الوحدة الائتمانية الإضافية المقدَّرة على أساس صيغة الاستحقاقات الفعلية.

122- وتتضمن الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية بشأن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المحسوبة من قِبل الخبراء الاكتواريين.

2-12-5-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الصحي بعد الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
			ملايين الدولارات الأمريكية		
التزامات الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (أعيد بيانها)	**561.3**	**94.3**	**20.1**	**12.1**	**687.8**
تكلفة الخدمة لعام 2017	36.1	3.8	1.6	0.5	42.0
تكلفة الفائدة لعام 2016	19.6	2.9	0.6	0.4	23.5
إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2017	(5.1)	(7.4)	(2.8)	(0.5)	(15.8)
مساهمات المشتركين	1.7	-	-	-	1.7
التغيُّر في احتساب الإجازات المستحقة	-	(21.6)	-	-	(21.6)
تحركات سعر الصرف	36.0	0.3	2.8	-	39.1
(المكاسب) الخسائر الاكتوارية الأخرى	80.0	(3.7)	0.6	1.0	77.9
التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	**729.6**	**68.6**	**22.9**	**13.5**	**834.6**

2-12-5-3 المصروفات السنوية للسنة التقويمية 2017

	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
		ملايين الدولارات الأمريكية			
تكلفة الخدمة	36.1	3.8	1.6	0.5	42.0
تكلفة الفائدة	19.6	2.9	0.6	0.4	23.5
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية	-	(3.4)	-	-	(3.4)
مجموع المصروفات	**55.7**	**3.3**	**2.2**	**0.9**	**62.1**

2-12-5-4 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الصحي بعد الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
			ملايين الدولارات الأمريكية		
التزامات الاستحقاقات المحددة					
غير النشطة	203.9	-	-	10.5	214.5
النشطة	525.7	68.6	22.9	3.0	620.1
المجموع	**729.6**	**68.6**	**22.9**	**13.5**	**834.6**
(المكاسب)/الخسائر الناشئة عن التزامات الاستحقاقات المحددة	116.0	(3.4)	3.4	1.0	117.0

2-12-6 الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين – تحليل الحساسية

123- الافتراض الأساسي في تقييم خطط استحقاقات الموظفين هو سعر الخصم. ويرد تحليل حساسية سعر الخصم للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الجدول التالي.

التزامات الاستحقاقات المحددة	خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويضات الموظفين	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				
اقتراض سعر الخصم الحالي ناقصا 1 في المائة	951.3	74.8	25.0	16.4	1 067.5
اقتراض سعر الخصم الحالي	729.6	68.6	22.9	13.5	834.6
اقتراض سعر الخصم الحالي زائدا 1 في المائة	570.3	63.1	21.0	11.4	665.8

2-12-6-1 خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة – تحليل الحساسية

124- فيما يلي الافتراضات الرئيسية الثلاثة المستخدمة في تقييم خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: 1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الطبية في المستقبل؛ 2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ 3) سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

125- يرد في الجدول التالي تحليل الحساسية لكل افتراض من هذه الافتراضات الهامة لخطط التأمين الصحي الأساسي.

التضخم الطويل الأجل في التكاليف الطبية سنويا

سعر الصرف	سعر الخصم	%2.7	%3.7	%4.7
		ملايين الدولارات الأمريكية		
1.095 دولار أمريكي مقابل اليورو	%3.7	289.7	359.8	453.2
1.195 دولار أمريكي مقابل اليورو	%3.7	307.2	381.6	480.6
1.295 دولار أمريكي مقابل اليورو	%3.7	324.7	403.4	508
1.095 دولار أمريكي مقابل اليورو	%2.7	361.8	456.7	584.8
1.195 دولار أمريكي مقابل اليورو	%2.7	383.7	484.3	620.1
1.295 دولار أمريكي مقابل اليورو	%2.7	405.6	512.0	655.6
1.095 دولار أمريكي مقابل اليورو	%1.7	460.4	591.0	769.8
1.195 دولار أمريكي مقابل اليورو	%1.7	488.2	626.8	816.4
1.295 دولار أمريكي مقابل اليورو	%1.7	516.1	662.6	863.00

126- وتفترض النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط ستزداد بنفس نسبة تغيُّر معدل تضخم التكاليف الطبية، دون أن تتأثر جميع الافتراضات الأخرى.

127- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة تغطية التأمين الصحي.

التضخم الطويل الأجل في التكاليف الطبية سنويا

سعر الخصم	%3	%4	%5
	ملايين الدولارات الأمريكية		
%5	148.0	188.7	243.5
%4	190.0	245.3	321.3
%3	247.0	324.6	431.7

2-12-7 التكاليف المتوقعة خلال عام 2018

128- تبلغ مساهمة **البرنامج** المتوقعة في 2018 في نظم الاستحقاقات المحددة 14.1 مليون دولار أمريكي، وقد حُدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

	خطط التأمين الصحي بعد الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
		ملايين الدولارات الأمريكية			
المساهمات المتوقعة من المنظمة في عام 2018	5.4	6.6	1.7	0.4	14.1

2-12-8 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

129- ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات على أن يكلف مجلس صندوق المعاشات التقاعدية استشاريا اكتواريا بإجراء تقييم اكتواري مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. وجرت العادة في صندوق المعاشات التقاعدية على إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية لصندوق المعاشات التقاعدية تكفي لتغطية خصومه.

130- ويتألف التزام **البرنامج** المالي حيال صندوق المعاشات التقاعدية من المساهمة المقدرة له بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حاليا 7.9 في المائة للمشتركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أي حصة في أي مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلّا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استنادا إلى تقدير للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم.

131- وأشار صندوق المعاشات التقاعدية في عام 2017 إلى وجود حالات شاذة في بيانات التعداد المستخدمة في التقييم الاكتواري الذي أجري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. ولذلك، وكاستثناء من الدورة نصف السنوية المعتادة، رحَّل الصندوق بيانات المشاركة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 لاستخدامها في الكشوف المالية لعام 2016. ويجري حاليا إجراء تقييم اكتواري منذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

132- وأسفر ترحيل بيانات المشاركة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 عن نسبة ممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إدخال تعديلات على المعاشات في المستقبل، بنسبة بلغت 150.1 في المائة (127.5 في تقييم عام 2013)، وكانت النسبة الممولة 101.4 في المائة (91.2 في المائة في تقييم عام 2013) عندما أُخذ في الاعتبار النظام الحالي لتسويات المعاشات

133- وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية صندوق المعاشات التقاعدية، خلص الاستشاري الاكتواري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، إلى مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية نظرا لأن القيمة الاكتوارية للصندوق تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطاره. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز القيمة السوقية للأصول أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26.

134- وفي حال الاحتكام إلى المادة 26 بسبب وجود قصور اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء خطة معاشات صندوق المعاشات التقاعدية، ستستند مدفوعات القصور المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة اشتراكات المنظمة المعنية في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية خلال السنوات الثلاث السابقة (2014 و2015 و2016) بما قيمته 751 6 مليون دولار أمريكي، منها 4 في المائة ساهم بها **البرنامج**.

135- وخلال 2017، بلغت اشتراكات **البرنامج** المدفوعة لصندوق المعاشات التقاعدية 97.5 مليون دولار أمريكي. أما الاشتراكات المتوقعة لعام 2018 فهي 100.7 مليون دولار أمريكي.

136- ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإنهاء صادرة من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء تُخصص حصرا لصالح من كان من موظفيها مشتركا في صندوق المعاشات التقاعدية في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة المعنية والصندوق.

137- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشوف المالية لصندوق المعاشات التقاعدية ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات بشأن المراجعة كل سنة. ويصدر الصندوق تقارير فصلية بشأن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها بزيارة موقع الصندوق على الإنترنت في www.unjspf.org.

2-12-9 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

138- يحقّ الضمان الاجتماعي لموظفي **البرنامج** الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن **البرنامج** لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطا أساسيا من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي **البرنامج** ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ولموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-13: القرض

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الجزء الجاري من القرض	5.7	5.7
الجزء غير الجاري من القرض	72.4	78.1
القرض الإجمالي	**78.1**	**83.8**

139- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد كبار المانحين و**البرنامج** بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية لمشروعين قطريين. وبموجب النظام هذا، قدم المانح مساهمة نقدية بمقدار 164.1 مليون دولار أمريكي، استُخدم منها مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي لشراء سلع غذائية بموجب قرض طويل الأجل من وكالة حكومية في البلد المانح.

140- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنويا للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنويا على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري مبلغا سنويا من أصل القرض الطويل الأجل بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة استهلاك قدرها 0.4 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويُحتفظ باستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.

141- ويظهر القرض بالتكلفة المستهلكة مع استخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغ مجموع التكلفة المستهلكة 78.1 مليون دولار أمريكي (83.8 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) مع مبلغ مستحق عن كل سنة مقداره 5.7 مليون دولار أمريكي، وجزء طويل الأجل مقداره 72.3 مليون دولار أمريكي (5.7 مليون دولار أمريكي و78.1 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2016).

142- وفي 2017، بلغ مجموع مصروفات الفائدة 1.9مليون دولار أمريكي (في 31 ديسمبر/كانون الأول 1615)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 2.3 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار 2017، وتمثل (0.4) مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن إثبات القرض بقيمته الحالية الصافية.

143- وتعرض الفائدة المدفوعة خلال العام بما قيمته 2.4 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة التمويل، بينما تُعرض الفائدة المستهلكة (0.4 مليون دولار أمريكي) تحت بند المطابقة مع أنشطة التشغيل.

المذكرة 2-14: الأدوات المالية

2-14-1 طبيعة الأدوات المالية

144- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

145- وتصنف الأصول المالية **للبرنامج** في الفئات التالية:

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الأصول المالية بالقيمة العادلة في إطار الفائض أو العجز	1 199.3	1 170.4
الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق	65.2	69.1
القروض والمبالغ المستحقة القبض	5 103.3	3 950.5
الأصول المالية المتاحة للبيع	568.7	443.4
المجموع الفرعي	**6 936.5**	**5 633.4**
أصول غير مالية	1 043.0	988.6
المجموع	**7 979.5**	**6 622.0**

146- وتصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز على أنها فئة محتفظ بها للتداول.

147- وتحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

148- ويعرض الجدول التالي أصول **البرنامج** المحسوبة بالقيمة العادلة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 وفي عام 2016 على التوالي.

	2017				2016			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				*ملايين الدولارات الأمريكية*			
الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	-	1 199.3	-	1 199.3	-	1 169.4	1.0	1 170.4
الأصول المالية المتاحة للبيع	263.4	304.2	1.1	568.7	224.3	217.2	1.9	443.4
المجموع	**263.4**	**1 503.5**	**1.1**	**1 768.0**	**224.3**	**1 386.6**	**2.9**	**1 613.8**

149- وقد حُددت المستويات المختلفة للقيمة العادلة على النحو التالي: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق العاملة بالنسبة لأصول مماثلة (المستوى 1). ومدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصل، إما بصورة مباشرة (أي أسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2). ومدخلات لأصول لا تستند إلى البيانات السوقية الملاحظة (أي مدخلات غير ملاحظة) (المستوى 3).

150- وتعد المبادئ التوجيهية لاستثمارات **البرنامج** متحفظة جدا في طبيعتها، وهدفها الرئيسي هو المحافظة على رأس المال والخصوم. وتعد الأصول المالية المحتفظ بها للتجارة والمتاحة للبيع من نوعية عالية طبقا للتقديرات الائتمانية الدولية (انظر المذكرة 2-14-2: مخاطر الائتمانات). ويلتزم مديرو الاستثمار بالمبادئ التوجيهية الخاصة باستثمارات **البرنامج**، والتي تطلب منهم اختيار أوراق مالية قابلة للتداول بدرجة عالية فيما يتعلق بحوافظ الاستثمار. وتعتمد مستويات القيمة العادلة بدرجة كبيرة على ما إذا كانت توجد سوق نشطة للأوراق المالية. وتوفر الأسواق النشطة مدخلات مباشرة للبيانات، وقد توفر سيولة أفضل، وتخفض تكاليف التجارة عن طريق أسعار صارمة للعرض والطلب. ولا يعني مستوى القيمة العادلة المختلف بالضرورة مستوى مخاطرة مختلفا أو أعلى بالنسبة للأوراق المالية، فكلها متساوية. ويعكس تسلسل القيمة العادلة طبيعة المدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة، وليس مستوى المخاطرة التي تنطوي عليها الأوراق المالية نظرا لأن احتمال التخلف الجزئي أو الكلي بالنسبة للتدفقات النقدية من جانب أصحاب الأوراق المالية أو النظراء لا علاقة له بفئة القيمة العادلة.

151- ويقدم الجدول التالي التغييرات في الصكوك المالية من المستوى 3 بالنسبة لسنتي 2017 و2016 على التوالي المنتهيتين في 31 ديسمبر/كانون الأول.

	2017			2016		
	الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	الأصول المالية المتاحة للبيع	المجموع	الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	الأصول المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية			*ملايين الدولارات الأمريكية*		
الرصيد الافتتاحي	1.0	1.9	2.9	9.4	-	9.4
المكاسب/(الخسائر) المثبتة في كشف الأصول الصافية	-	0.2	0.2	-	(0.1)	(0.1)
المشتريات	-	1.1	1.1	1.0	3.0	4.0
المبيعات	-	(1.0)	(1.0)	-	(1.0)	(1.0)
تغير رأس مال	-	-	-	(9.4)	-	(9.4)
التحويل	(1.0)	(1.1)	(2.1)	-	-	-
الرصيد الختامي	**-**	**1.1**	**1.1**	**1.0**	**1.9**	**2.9**

152- وخلال عام 2017، حوّل مبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي من المستوى 3 إلى المستوى 2 بسبب زيادة في توافر بيانات السوق المتعلقة باثنين من سندات الشركات.

2-14-2 مخاطر الائتمانات

153- تتوزع مخاطر الائتمانات في **البرنامج** على نطاق واسع، كما أن سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة ضمن فئة AA، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات الطويلة الأجل +A.

154- ويتم التقليل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومكافئات النقدية بشكل كبير من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة تصنيف رئيسية و/أو أطراف أخرى ذات جدارة ائتمانية.

155- وتتألف المساهمات المستحقة القبض أساسا من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وترد في المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض، بما فيها مخصصات تغطية انخفاض إيرادات المساهمات الحسابات غير مضمونة التحصيل.

2-14-3 مخاطر أسعار الفائدة

156- يتعرض **البرنامج** لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 1.80 في المائة و1.97 في المائة على التوالي (1.10 في المائة و1.78 في المائة على التوالي في عام 2016). وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية هي 0.71 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و6.48 سنة للسندات الطويلة الأجل (0.62 سنة و6.09 سنة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2016). ويستخدم مدراء الاستثمار الخارجيون مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

2-14-4 مخاطر النقد الأجنبي

157- كانت نسبة 92 في المائة من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 تُقوّم بالدولار الأمريكي و8 في المائة تُقوّم باليورو وبعملات أخرى (90 في المائة بالدولار الأمريكي، و9 في المائة باليورو، و1 في المائة بعملات أخرى حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016). والهدف الرئيسي من حيازة عملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوّم نسبة 59 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالدولار الأمريكي، و23 في المائة باليورو، و5 في المائة بالدولار الكندي، و13 في المائة بعملات أخرى، (66 في المائة بالدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الأساسية، و18 في المائة باليورو، و8 في المائة بالجنيه الإسترليني، و8 في المائة بعملات أخرى حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016).

158- وتستخدم العقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي للتحوط من مخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة المتكبدة في المقر وفقا لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، جرت تسوية 12 عقدا بمكاسب متحققة بلغت 0.1 مليون دولار أمريكي (تمت تسوية 12 عقدا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 بأرباح متحققة بلغت 0.1 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت استراتيجية تحوط جديدة في عام 2018 أبرم في إطارها **البرنامج** 12 عقدا من العقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي من أجل شراء ما مجموعه 51.2 مليون يورو. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 59.2 مليون دولار أمريكي ووصلت خسائرها غير المتحققة إلى 3.1 مليون دولار أمريكي باستخدام معدل آجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وتُدرج الخسائر المتحققة والخسائر غير المتحققة على حد سواء في فروق سعر النقد الأجنبي وتعرض في كشف الأداء المالي.

2-14-5 مخاطر السوق

159- يتعرض **البرنامج** لمخاطر السوق في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. فالقيمة السوقية لإيراداته الثابتة، وأسهمه، ومشتقاته المالية، وعقوده الآجلة لشراء النقد الأجنبي تحتمل التغيير على أساس يومي. وقد أُعدت جميع تحليلات الحساسية الموضحة أدناه على أساس أن جميع المتغيرات تظل ثابتة، بخلاف تلك التي تُذكر على وجه التحديد.

160- حساسية سعر الفائدة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 13.5 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغييرات في الأصول الصافية 18.4 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

161- حساسية أسعار العقود الآجلة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.01 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود لآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 0.2 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

162- حساسية أسعار الأسهم – تتعقب الاستثمارات في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم. فإذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الأسهم بنسبة 1 في المائة بصورة متناسبة على نطاق صناديق الأسهم الإقليمية الستة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 2.9 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

163- حساسية عقود شراء النقد الأجنبي الآجلة – بالنسبة للعقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي الاثني عشر المتبقية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا ارتفع (انخفض) سعر الدولار الأمريكي/اليورو بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.6 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الآجلة المحتفظ بها حاليا، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.5 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

المذكرة 2-15: أرصدة الصناديق والاحتياطيات

164- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي يراد استخدامها لتلبية احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية في أصول **البرنامج** بعد اقتطاع جميع الخصوم. ويقدم الجدول التالي أرصدة صناديق **البرنامج**.

	2017				
	حسابات فئات البرامج (رصيد الصندوق)	العمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية (رصيد الصندوق)	الحساب العام والحسابات الخاصة		المجموع
			(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2017 (أعيد بيانه)	**3 761.0**	**225.4**	**(31.5)**	**329.7**	**4 284.6**
الفائض (العجز) في السنة	**(333.0)**	**(66.7)**	**611.4**	-	**211.7**
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2017					
سلف للمشروعات	154.2	-	-	(154.2)	-
مدفوعات سداد من المشروعات	(114.5)	-	-	114.5	-
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	-	-	(90.4)	90.4	-
تحويلات بين الصناديق	225.1	25.7	(250.8)	-	-
مكاسب (خسائر) اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	-	-	(120.4)	-	**(120.4)**
مكاسب (خسائر) صافية غير متحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	58.0	-	**58.0**
مجموع التحركات خلال السنة	**264.8**	**25.7**	**(403.6)**	**50.7**	**(62.4)**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 (أعيد بيانه)	**3 692.8**	**184.4**	**176.3**	**380.4**	**4 433.9**

	2016				
	حسابات فئات البرامج (رصيد الصندوق)	العمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية (رصيد الصندوق)	الحساب العام والحسابات الخاصة		المجموع
			(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2016	3 208.6	295.8	(12.0)	278.2	**3 770.6**
تغيير في السياسة المحاسبية	-	-	23.5	-	**23.5**
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2016 (أعيد بيانه)	**3 208.6**	**295.8**	**11.5**	**278.2**	**3 794.1**
الفائض (العجز) في السنة	**223.1**	**(90.4)**	**408.7**	-	**541.4**
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2016					
سلف للمشروعات	215.2	-	-	(215.2)	-
مدفوعات سداد من المشروعات	(124.7)	-	-	124.7	-
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	-	-	(142.0)	142.0	-
تحويلات بين الصناديق	238.8	20.0	(258.8)	-	-
مكاسب (خسائر) اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	-	-	(65.7)	-	**(65.7)**
مكاسب (خسائر) صافية غير متحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	14.8	-	**14.8**
مجموع التحركات خلال السنة	**329.3**	**20.0**	**(451.7)**	**51.5**	**(50.9)**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (أعيد بيانه)	**3 761.0**	**225.4**	**(31.5)**	**329.7**	**4 284.6**

165- ثمة مساهمات نقدية من المانحين لم تخصص وقت تأكيدها لفئة برامجية محددة أو مشروعات ثنائية. وهذه المساهمات تعتبر مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشروعات محددة فإن المصروفات الناجمة ترد في الفئة البرامجية أو المشروعات الثنائية المناسبة.

166- ويمثل تجديد الموارد مساهمات المانحين التي توجه بصفة خاصة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

167- وأدّى التغيير في السياسة المحاسبية لاستحقاقات الموظفين على النحو المبيَّن في المذكرة 1 إلى تعديل القيمة التي جرى الإبلاغ عنها في السنوات السابقة على النحو المشار إليه في الجدول أعلاه.

168- ويحدد المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معيَّنة في ظروف محدَّدة. وكان لدى **البرنامج** في عام 2017 أربعة احتياطيات نشطة: 1) احتياطي التشغيل؛ 2) احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ 3) حساب الاستجابة العاجلة؛ 4) حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويعرض الجدول التالي احتياطيات **البرنامج**.

	2017				
	احتياطي التشغيل	احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع	حساب الاستجابة العاجلة	حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	المجموع
مذكرة	**2.15.1**	**2.15.2**	**2.15.3**	**2.15.4**	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2017	**95.2**	**6.0**	**16.1**	**212.4**	**329.7**
سلف للمشروعات	-	-	(154.2)	-	**(154.2)**
مدفوعات سداد من المشروعات	-	-	114.5	-	**114.5**
مخصصات المجلس المعتمدة	-	-	-	(13.5)	**(13.5)**
مدفوعات سداد مخصصات المجلس غير المنفقة	-	-	-	0.4	**0.4**
شطب القرض	(2.2)	-	-	-	**(2.2)**
تجديد الموارد	-	-	33.2	-	**33.2**
التحويل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة	-	-	15.0	(15.0)	-
فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من مصروفات دعم البرامج والإدارة	-	-	-	72.5	**72.5**
مجموع التحركات أثناء السنة	**(2.2)**	-	**8.5**	**44.4**	**50.7**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	**93.0**	**6.0**	**24.6**	**256.8**	**380.4**

169- وتُحمّل التحركات في الاحتياطيات بشكل مباشر على حسابات الاحتياطيات.

2-15-1 احتياطي التشغيل

170- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي تشغيل لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وعلاوة على ذلك، يُستخدم احتياطي التشغيل لإدارة المخاطر المرتبطة بمرفق الإقراض الداخلي للمشروعات (المعروف سابقا باسم مرفق تمويل رأس المال العامل).

171- في عام 2017، وافق المدير التنفيذي على شطب قرض غير قابل للتحصيل في احتياطي التشغيل من مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات.

172- ووصل رصيد احتياطي التشغيل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى 93 مليون دولار أمريكي، أي دون مستواه المعتمد، وهو 95.2 مليون دولار أمريكي.

2-15-2 احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع

173- في عام 2014، وبعد استعراض شامل لمرفق تمويل رأس المال العامل، أنشئ حساب احتياطي جديد لدعم الإقراض الداخلي في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع (القرار 2014/EB.A/8).

174- ووصل رصيد احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى 6 ملايين دولار أمريكي.

2-15-3 حساب الاستجابة العاجلة

175- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكِّن **البرنامج** من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

176- وفي عام 2017، تلقى حساب الاستجابة العاجلة مبلغ 33.2 مليون دولار أمريكي في شكل تجديدات للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، استند المبلغ المحوَّل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة، وهو 15 مليون دولار أمريكي، إلى خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019) (القرار 2016/EB.2/6 iv).

177- وبلغ مجموع السلف المقدِّمة إلى المشروعات 154.2 مليون دولار أمريكي، وبلغت مدفوعات السداد المقدَّمة من القروض 114.5 مليون دولار أمريكي.

178- وبلغ رصيد حساب الاستجابة العاجلة 24.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، ويقل هذا المبلغ عن المستوى المستهدف المحدَّد بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي وفقا لقرار المجلس التنفيذي 2014/EB.2/4.

179- ووصل مجموع السلف المستحقة على المشروعات المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى 89.5 مليون دولار أمريكي (148.9 مليون دولار أمريكي عام 2016).

2-15-4 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

180- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطيا أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

181- وعملا بالمادة 9-9 من النظام المالي، أعيد إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2017 مبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي من الأرصدة غير المنفقة المتصلة بالمخصصات التي كان المجلس قد وافق على تخصيصها من هذا الحساب في الفترات السابقة.

182- وتم تحويل الفائض في عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة، والبالغ 72.5 مليون دولار أمريكي، إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2017 (فائض بقيمة 108.8 مليون دولار أمريكي في عام 2016).

183- ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى 256.8 مليون دولار أمريكي.

المذكرة 3: الإيرادات

		2017	2016
		ملايين الدولارات الأمريكية	
1-3	**المساهمات النقدية**		
	المساهمات في التكاليف المباشرة	5 407.3	5 021.1
	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة	401.2	382.4
	المجموع الفرعي	**5 808.5**	**5 403.5**
	مخصوما منه:		
	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيراد المساهمات	(193.7)	(103.1)
	مجموع المساهمات النقدية	**5 614.8**	**5 300.4**
2-3	**المساهمات العينية**		
	المساهمات العينية بالسلع	352.5	442.0
	المساهمات العينية بالخدمات	31.6	32.0
	المجموع الفرعي	**384.1**	**474.0**
	مخصوما منه (مضافا إليه):		
	زيادة (انخفاض) إيرادات المساهمات	1.0	(3.3)
	مجموع المساهمات العينية	**385.1**	**470.7**
3-3	**فروق أسعار صرف العملات**	**231.0**	**(31.3)**
4-3	**العائد على الاستثمار**		
	صافي المكاسب (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات	9.5	(7.8)
	صافي المكاسب غير المتحققة من الاستثمارات	8.5	1.7
	الفوائد المحصَّلة	33.0	26.4
	مجموع العائد على الاستثمارات	**51.0**	**20.3**
5-3	**إيرادات أخرى**		
	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات	128.4	119.4
	إيرادات متنوعة	20.6	29.4
	مجموع الإيرادات الأخرى	**149.0**	**148.8**
	مجموع الإيرادات	**6 430.9**	**5 908.9**

184- وتُسوّى إيرادات المساهمات وفقا لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 3-2) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-11). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات حسب كل مساهمة من المساهمات.

185- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات أو مواد غير غذائية خلال السنة.

186- وخلال عام 2017، بلغ مجموع الإيرادات الأخرى 149 مليون دولار أمريكي، منه 128.4 مليون دولار أمريكي تحقق من توفير السلع والخدمات (119.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) و20.6 مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتنوعة (29.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016). واشتملت الإيرادات التي تحققت من توفير السلع والخدمات أساسا على عمليات النقل الجوي وتوفير السلع والخدمات من قبل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، والحساب الخاص لخدمات اللوجستيات. وشملت الإيرادات المتنوعة المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

المذكرة 4: المصروفات

		2017	2016 (أعيد بيانها)
		ملايين الدولارات الأمريكية	
1-4	**التحويلات القائمة على النقد الموزعة**		
	تحويلات النقد والقسائم	1 368.7	856.2
	تحويلات وقسائم السلع	77.4	26.1
	التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة	**1 446.1**	**882.3**
2-4	**السلع الغذائية الموزَّعة**	**2 197.5**	**2 051.1**
	مجموع التحويلات القائمة على النقد الموزعة		
3-4	**التوزيع والخدمات المتصلة به**	**664.4**	**641.4**
4-4	**الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى**		
	الموظفون الدوليون والمحليون	644.3	608.6
	الخبراء الاستشاريون	123.0	108.2
	متطوعو الأمم المتحدة	2.5	3.5
	الموظفون المؤقتون	89.9	84.3
	تكاليف الموظفين الأخرى	24.3	22.1
	مجموع الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى	**884.0**	**826.7**
5-4	**الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى**		
	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	13.9	11.1
	المعدات	106.5	99.4
	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة	19.5	24.4
	المرافق	7.4	7.2
	صيانة المركبات والتكاليف الجارية	27.1	28.7
	مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى	**174.4**	**170.8**
6-4	**الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى**		
	العمليات الجوية	336.8	315.5
	الخدمات الأخرى المتعاقد عليها	335.8	282.3
	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	30.2	31.5
	الأمن والخدمات الأخرى	22.1	24.0
	الإيجارات	34.6	36.2
	مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	**759.5**	**689.5**
7-4	**تكاليف التمويل**	**1.9**	**2.1**
8-4	**الاستهلاك والإهلاك**	**47.7**	**48.3**
9-4	**مصروفات أخرى**		
	خدمات الصيانة	5.3	6.6
	التأمين	15.4	7.8
	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمارات وجهة الإيداع	4.2	3.5
	الحسابات المشكوك فيها والتلف	(0.1)	15.4
	بنود أخرى	18.9	22.0
	مجموع المصروفات الأخرى	**43.7**	**55.3**
	مجموع المصروفات	**6 219.2**	**5 367.5**

187- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يستلم فيه **البرنامج** السلع والبلد المستفيد. كما تشمل تكلفة السلع الموزعة، الخسائر بعد التوريد التي بلغت قيمتها 14.2 مليون دولار أمريكي (21.1 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2016) (المذكرة 9).

188- وفي ضوء السياسة المحاسبية **للبرنامج** التي تنص على تسجيل المصروفات عند تسليم الأغذية إلى الشركاء المتعاونين، كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، سلع غذائية قيمتها 87 مليون دولار أمريكي (121.914 طنا متريا) يحتفظ بها الشركاء المتعاونون ولم توزع بعد على المستفيدين (67.9 مليون دولار أمريكي (93.543 طنا متريا) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016).

189- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي وبما يشمل التوزيع النهائي.

190- وتتعلق الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين بموظفي **البرنامج**، والخبراء الاستشاريين، وأصحاب عقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.

191- وتمثل الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى تكلفةَ السلع والخدمات المستخدمة سواء في التنفيذ المباشر للمشروعات أو في إدارتها ودعمها.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

192- لا تُسوّى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية أو الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوما منها البنود التي يتم إحلالها سريعا والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وآجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

193- تعد ميزانية **البرنامج** وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية باستخدام طريقة المحاسبة على أساس الالتزامات.

194- ووفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 24 "عرض معلومات الميزانية في الكشوف المالية"، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تُعدّ الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد تكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتُمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.

195- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي بما يتماشى مع خطة الإدارة (2017-2019)، والتي تقدم تقسيما للميزانية حسب السنوات.

196- ويشمل الكشف الخامس عمودا – الخطة المحددة الأولويات – يمثل خطة عمل محددة الأولويات ومستندة إلى المساهمات المتوقعة التقديرية، ويأخذ في الاعتبار أن **البرنامج** منظمة ممولة طوعيا وأن عملياته وإدارته المالية معتمدة بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا. وتشمل خطة العمل المحددة الأولويات تكاليف المشروعات المباشرة وتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية، والتكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة، والمبادرات المؤسسية الحاسمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 (WFP/EB.2/2016/5-A/1/Rev.2).

197- ويرد شرح الفروق المادية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية والخطة المحددة الأولويات والمبالغ الفعلية في قسم التحليل المالي وتحليل الميزانية في بيان المدير التنفيذي.

198- وتحدث فروق الأساس عندما يستخدم في إعداد الميزانية المعتمدة أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة **البرنامج**، تُعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية كفروق في الأساس.

199- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة **البرنامج** فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

200- وتحدث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تُعدّ الكشوف المالية عنه. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل العمليات الثنائية وحسابات الأمانة جزءا من أنشطة **البرنامج** وترد في الكشوف المالية ولكنها تُستبعد من الميزانية نظرا لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.

201- وتنجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية. وتبين الإيرادات والنفقات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءا من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض.

202- وترد فيما يلي مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017:

	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية			
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)	**(5 769.9)**	-	-	**(5 769.9)**
الفروق في الأساس	179.9	(115.2)	(7.7)	57.0
الفروق في العرض	6 375.2	-	-	6 375.2
الفروق في الكيانات	(170.9)	-	-	(170.9)
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)	**614.3**	**(115.2)**	**(7.7)**	**491.4**

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي حسب الشرائح

	2017					2016 (أُعيد بيانها)
	حسابات فئات البرامج	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	المعاملات فيما بين الشرائح	المجموع	
	ملايين الدولارات الأمريكية					
الأصول						
الأصول الجارية						
النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	1 573.4	663.6	238.2	-	2 475.2	1 954.1
المساهمات المستحقة القبض	3 167.0	269.1	87.7	-	3 523.8	2 756.9
المخزونات	592.3	105.7	6.8	-	704.8	643.2
البنود الأخرى المستحقة القبض	109.9	421.3	5.3	(399.9)	136.6	127.1
	5 442.6	**1 459.7**	**338.0**	**(399.9)**	**6 840.4**	**5 481.3**
الأصول غير الجارية						
المساهمات المستحقة القبض	187.0	142.1	49.1	-	378.2	488.4
الاستثمارات الطويلة الأجل	-	626.9	-	-	626.9	506.3
الممتلكات والمنشآت والمعدات	85.6	41.0	1.8	-	128.4	140.3
الأصول غير المادية	0.1	5.5	-	-	5.6	5.7
	272.7	**815.5**	**50.9**	**-**	**1 139.1**	**1 140.7**
مجموع الأصول	**5 715.3**	**2 275.2**	**388.9**	**(399.9)**	**7 979.5**	**6 622.0**
الخصوم						
الخصوم الجارية						
المدفوعات والمستحقات	552.0	382.5	120.3	(399.9)	654.9	557.8
الإيرادات ا لمؤجلة	1 278.5	238.1	33.4	-	1 550.0	486.9
المخصصات	4.6	-	1.7	-	6.3	7.0
استحقاقات الموظفين	-	36.9	-	-	36.9	7.8
القروض	-	5.7	-	-	5.7	5.7
	1 835.1	**663.2**	**155.4**	**(399.9)**	**2 253.8**	**1 065.2**
الخصوم غير الجارية						
الإيرادات المؤجلة	187.4	141.7	49.1	-	378.2	499.3
استحقاقات الموظفين	-	841.2	-	-	841.2	694.8
القرض الطويل الأجل	-	72.4	-	-	72.4	78.1
	187.4	**1 055.3**	**49.1**	**-**	**1 291.8**	**1 272.2**
مجموع الخصوم	**2 022.5**	**1 718.5**	**204.5**	**(399.9)**	**3 545.6**	**2 337.4**
الأصول الصافية	**3 692.8**	**556.7**	**184.4**	**-**	**4 433.9**	**4 284.6**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
أرصدة الصناديق	3 692.8	176.3	184.4	-	4 053.5	3 954.9
الاحتياطيات	-	380.4	-	-	380.4	329.7
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	**3 692.8**	**556.7**	**184.4**	**-**	**4 433.9**	**4 284.6**
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 1620	**3 761.0**	**298.2**	**225.4**		**4 284.6**	

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي حسب الشرائح

	2017					2016 (أعيد بيانها)
	حسابات فئات البرامج	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	المعاملات فيما بين الشرائح	المجموع	
	ملايين الدولارات الأمريكية					
الإيرادات						
المساهمات النقدية	4 777.1	735.8	101.9	-	5 614.8	5 300.4
المساهمات العينية	365.6	16.5	3.0	-	385.1	470.7
فروق أسعار الصرف	13.6	218.2	(0.8)	-	231.0	(31.3)
إيرادات الاستثمارات	0.1	50.7	0.2	-	51.0	20.3
الإيرادات الأخرى	138.8	1 045.4	-	(1 035.2)	149.0	148.8
مجموع الإيرادات	**5 295.2**	**2 066.6**	**104.3**	**(1 035.2)**	**6 430.9**	**5 908.9**
المصروفات						
النقدية والقسائم الموزعة	1 438.1	-	8.0	-	1 446.1	882.3
السلع الغذائية الموزعة	2 181.7	852.0	3.2	(839.4)	2 197.5	2 051.1
التوزيع والخدمات المتصلة به	651.2	16.3	28.8	(31.9)	664.4	641.4
الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى	510.7	313.9	72.7	(13.3)	884.0	826.7
الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى	128.6	45.9	13.2	(13.3)	174.4	170.8
الخدمات المتعاقد عليها وغيرها من الخدمات	641.6	190.7	40.3	(113.1)	759.5	689.5
تكاليف التمويل	-	1.9	-	-	1.9	2.1
الاستهلاك	29.4	16.9	1.4	-	47.7	48.3
مصروفات أخرى	46.9	17.6	3.4	(24.2)	43.7	55.3
مجموع المصروفات	**5 628.2**	**1 455.2**	**171.0**	**(1 035.2)**	**6 219.2**	**5 367.5**
الفائض (العجز) لعام 2017	**(333.0)**	**611.4**	**(66.7)**	**-**	**211.7**	**541.4**
الفائض (العجز) لعام 2016	**223.1**	**408.7**	**(90.4)**	**-**	**541.4**	

203- تعرض النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتعرض مجتمعة تحت بند الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومكافئات النقدية	1 268.9	777.5
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 206.3	1 176.6
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	**2 475.2**	**1 954.1**

204- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائدا فيما بين الشرائح وأرصدة مصروفات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توخيا للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

205- وتمثل أرصدة حسابات فئات البرامج وحسابات الأمانة والعمليات الثنائية الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي تُرحَّل لاستخدامها في احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التزامات عقود إيجار العقارات:		
أقل من سنة	41.3	39.5
من سنة إلى 5 سنوات	58.6	26.8
أكثر من 5 سنوات	5.0	1.0
مجموع التزامات عقود إيجار العقارات	**104.9**	**67.3**

206- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، كانت عقود إيجار مباني مقر **البرنامج** في روما تشكل 17 في المائة من مجموع الالتزامات في فئة العقود لأقل من سنة، و51 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة ولا تتجاوز خمس سنوات (18 في المائة و4 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار **البرنامج**. ويسترد **البرنامج** تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

207- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، كان لدى **البرنامج** التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية	206.6	286.3
نقل السلع الغذائية	142.0	131.1
الخدمات	119.1	113.6
المواد غير الغذائية	42.2	51.7
الالتزامات الرأسمالية	10.7	8.2
مجموع الالتزامات المفتوحة	**520.6**	**590.9**

208- وبموجب المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق بالمحاسبة على أساس الاستحقاق، وبالاستناد إلى مبدأ التسليم، لا تسجل الالتزامات المتعلقة بالمصروفات المستقبلية في الكشوف المالية. وتسوى هذه الالتزامات من الجزء غير المنفق من المساهمات بعد استلام السلع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم الطارئة والأصول الطارئة

209- ليست هناك خصوم مادية طارئة ناشئة عن إجراءات ومطالبات قانونية يُحتمل أن تؤدي إلى خصوم كبيرة بالنسبة **للبرنامج**.

210- وهناك حالة واحدة تتعلق بأصول مادية طارئة نتجت عن صدور قرار بشأن التحكيم في عام 2010 على النحو الموصوف أدناه.

211- وفي عام 2005، اكتشفت حالة تدليس قام بها اثنان من موظفي **البرنامج** في المكتب الإقليمي **للبرنامج** في جنوب أفريقيا، مما أدى إلى خسارة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي تقريبا. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008، وقامت سلطات جنوب أفريقيا بتقييد أصول الموظفين المعلومة التي تشير البلاغات إلى أن قيمتها بلغت 40 مليون راند جنوب أفريقي (3.2 مليون دولار أمريكي تقريبا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017).

212- وشرع **البرنامج** في إجراء تحكيم ضد الموظفين الاثنين لاسترداد الأموال المختلسة، لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الدعوى الجنائية. وفي يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكما غيابيا لصالح **البرنامج** في كل الدعاوى المرفوعة منه، وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 5.6 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برفع الحصانة الخاصة **بالبرنامج**، قدم **البرنامج** طلبا إلى المحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي ليُطبّق في جنوب أفريقيا، وهو ما تمت الموافقة عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وهو الآن قرار مبرم.

213- وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، أُدين الموظفان وحُكم عليهما بعد ذلك بالسجن لمدة 25 سنة. وفي عام 2016، أصبحت الأحكام نهائية بالنسبة للمتهمين.

214- ويجري الآن إنفاذ حكم المحكمة بالنسبة للأصول المحتجزة بعد البت في الدعوى الجنائية.

المذكرة 9: الخسائر والإكراميات والمبالغ المشطوبة

215- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكراميات إذا رأى أن في ذلك مصلحة **للبرنامج**. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية." كما تنص المادة 12-4 على أن: "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية."

216- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل الإكراميات والخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى.

	2017	2016
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الإكراميات	0.3	0.4
المساهمات المستحقة القبض	2.8	4.4
خسائر السلع الغذائية	14.2	21.1
شطب السلع	5.6	-
خسائر المواد غير الغذائية	1.3	0.1
خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى	0.9	1.4
	بالأطنان المترية	
خسائر السلع (الكمية)	16 961	23 786

217- وتتعلق الإكراميات أساسا بمطالبات حالات الطوارئ الميدانية. وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بشطب المبالغ من الجهات المانحة. وحدثت خسائر السلع الغذائية بعد وصول الأغذية ذات الصلة إلى البلد المتلقي. ويتعلق شطب خسائر السلع

بالتسوية النهائية لمطالبة من إحدى الحكومات المانحة بشأن برنامج للتغذية المدرسية في عام 2012. وتتعلق خسائر المواد الغذائية أساسا بخسائر المستودعات. وتتعلق الخسائر في الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساسا بشطب البنود المستحقة القبض الأخرى من العملاء وموردي الخدمات.

218- وتشمل حالات التدليس في عام 2017 استحقاقات، وتدليس بائعين وشركاء تورط فيها موظفو **البرنامج** وأطراف ثالثة بلغت قيمتها 198 141 دولارا أمريكيا (964 314 دولارا أمريكيا استُرد منها حتى الآن 100 23 دولار أمريكي استُردت في عام 2016).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
			ملايين الدولارات الأمريكية				
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2017	8	6	1.1	0.8	0.3	2.2	0.1
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2016	6	6	1.2	0.4	0.3	1.9	0.1

219- موظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي ومساعدو المدير التنفيذي ورئيس الديوان، وهؤلاء يتمتعون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة **البرنامج** ويتحملون المسؤولية عن ذلك.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
			ملايين الدولارات الأمريكية				
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2017	36	28	4.3	2.2	1.2	7.7	1.2
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2016	37	28	4.5	2.2	1.1	7.8	1.2

220- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 20 بالكشف عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين **بالبرنامج** توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشُعب في المقر.

221- وتبين الجداول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة الرئيسية وعدد موظفي الإدارة الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا دون تحديد التعيينات بأشخاص.

222- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وغيرهم من كبار موظفي الإدارة ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية واستحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.

223- وموظفو الإدارة الرئيسيون وغيرهم من كبار موظفي الإدارة مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين بنفس مستوى الموظفين الآخرين. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 2-12. وموظفو الإدارة الرئيسيون وموظفو الإدارة العليا الآخرون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

224- وخلال عام 2017، قدمت تعويضات لأفراد مقربين من أسر موظفي الإدارة العليا بلغت قيمتها 0.2 مليون دولار أمريكي (0.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016). ولم تقدم أية تعويضات لأفراد العائلة المقربين من موظفي الإدارة العليا في 2017 و2016.

225- والمقصود بالسلف هو المدفوعات المقدمة على حساب الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين، وهي متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي **البرنامج**.

المذكرة 11: الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

226- تاريخ الإبلاغ لدى **البرنامج** هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشوف المالية بما يؤثر على هذه الكشوف.

المذكرة 12: الحصص في الكيانات الأخرى

المركز الدولي للحساب الإلكتروني

227- أنشئ المركز الدولي للحساب الإلكتروني في يناير/كانون الثاني 1971 عملا بالقرار 2741 (د-25) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوفِّر المركز المذكور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركاء والمستعملين في منظومة الأمم المتحدة. وكشريك ملتزم بولاية هذا المركز، يتحمل **البرنامج** حصة من المسؤولية عن أي مطالبة من أطراف ثالثة أو عن أي التزامات ناشئة عن أنشطة خدمات المركز أو متعلقة بها على النحو المحدَّد في ولاية المركز. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، لم تكن هناك أي مطالبات معروفة تؤثر على **البرنامج**. وتبقى ملكية الأصول خاضعة للمركز لحين تصفيته. وعند التصفية، توافق لجنة الإدارة على تقسيم جميع الأصول والخصوم فيما بين المنظمات الشريكة، بصيغة محدَّدة في ذلك الوقت.

وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر

228- وقَّع **البرنامج** ووكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر اتفاق خدمات إدارية في يونيو/حزيران 2015، وينتهي أجل الاتفاق في 31 أغسطس/آب 2019. ووكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وتشترك مع **البرنامج** في هدف تعزيز الأمن الغذائي.

229- وفي حين أن وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر كيان قانوني منفصل، تخضع سياساتها المالية والتشغيلية المتعلقة بهذا الاتفاق لقواعد **البرنامج**. ويحتفظ **البرنامج** بالأموال التي ترد في إطار هذا الاتفاق ضمن صندوق استئماني تابع للوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر. ويُقدِّم **البرنامج** إلى الوكالة المذكورة الخدمات التقنية والإدارية وخدمات إدارة شؤون الموظفين وإدارة المشروعات. ويكون المدير العام للوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر موظفا لدى **البرنامج** ومساءلا أمام مديره التنفيذي وأمام الوكالة. ويُعتبر الاتفاق عملية مشتركة تدمج، بالاستناد إلى بنوده، المعاملات المالية للوكالة في الكشوف المالية **للبرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغ مجموع الفائض المتراكم المحتفظ به في صندوق استئماني لدى وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر 17.3 مليون دولار أمريكي.

القسم الثاني

Cour des comptes
FRANCE

الرئيس الأول

باريس، 22 مارس/آذار 2018

إلى المجلس التنفيذي

رأي مراجع الحسابات الخارجي

الرأي

راجعنا الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وتشتمل هذه الكشوف المالية على كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية، وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، والمذكرات بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية ومعلومات أخرى.

وفي رأينا فإن الكشوف المالية تعبّر بأمانة عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 وعن نتائج العمليات في هذه الفترة، بما يتفق مع المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام. وقد أُعدت الكشوف المالية وفقا للسياسات المحاسبية المعلنة، وطُبِّقت هذه السياسات على أساس يتسق مع سياسات الفترة المالية السابقة. وقد تمتّ جميع المعاملات التي اطلعنا عليها أو التي اختبرناها أثناء مراجعتنا وفقا للنظام المالي والتفويضات الممنوحة من السلطة التشريعية.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية، ووفقا للمادة 14 من النظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي وملحقه المتعلّق بالمراجعة الخارجية. وتتطلّب منّا هذه المعايير أن نمتثل للقواعد الأخلاقية وأن نخطّط مراجعتنا ونجريها من أجل الحصول على ضمان معقول بأن الكشوف المالية خالية من أي بيانات غير صحيحة ماديا. وطبقا لما يتطلّبه ميثاق الأخلاقيات لديوان المحاسبة، فإننا نضمن استقلال المراجعين، ونزاهتهم، وحيادهم، وحصافتهم المهنية. وفضلا عن ذلك، فقد تقيّدنا أيضا بتعهُّداتنا الأخلاقية الأخرى امتثالا لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وترد مسؤوليات مراجع الحسابات بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية".

ونعتقد أن أدلّة المراجعة التي جُمِعَت كافية ومناسبة لأن تشكّل أساسا معقولا لرأينا.

مسؤولية الإدارة عن الكشوف المالية

وفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي، وبموجب المادتين 13-1 و13-3 من النظام المالي، يُعتَبر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤولا عن تقديم الكشوف المالية. وتُعد هذه الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتضمّن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ ورصد إجراءات الرقابة الداخلية لضمان إعداد عرض أمين للكشوف المالية خالٍ من أية بيانات مهمة غير صحيحة ناجمة عن حالات تدليس أو أخطاء. وتشمل هذه المسؤولية أيضا تحديد تقديرات محاسبية معقولة بما يتواءم مع الظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية

إن الهدف من المراجعة هو الحصول على تأكيد معقول يؤيّد خلو الكشوف المالية في جملتها من أي بيانات غير صحيحة ماديا، سواء بسبب التدليس أو الخطأ. ويُعتَبر التأكيد المعقول تأكيدا على مستوى رفيع، ولكنه ليس ضمانا بأن المراجعة التي أُجريت وفقا لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائما عن أي بيانات غير صحيحة ماديا في حالة وجودها. فالبيانات غير الصحيحة يمكن أن تنشأ عن تدليس أو خطأ، ويمكن أن تُعتَبر مادية إذا كان من المتوقّع على نحو معقول أن تؤثّر بصورة فردية أو جماعية في القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه الكشوف المالية.

ولهذا فإن أي مراجعة تتكوَّن من تنفيذ إجراءات المراجعة من أجل جمع أدلّة للمراجعة تتعلّق بالمبالغ والمعلومات المعروضة في الكشوف المالية. ويضع مراجع الحسابات الخارجي في اعتباره الرقابة الداخلية المعمول بها في الكيان، والمتعلقة بوضع وإعداد الكشوف المالية، من أجل تحديد إجراءات المراجعة المناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأيه عن فعالية هذه الرقابة. ويستند اختيار إجراءات المراجعة إلى الرأي الفني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هو الحال بالنسبة لتقييم المخاطر في الكشوف المالية، ولتقدير مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، وللعرض العام للكشوف المالية.

Didier MIGAUD

Cour des comptes
FRANCE

المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

تقرير المراجعة
الكشوف المالية
لبرنامج الأغذية العالمي
عن السنة المنتهية
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

REFERENCE COUR DES COMPTES: WFP-2018-1

WFP
برنامج الأغذية العالمي
wfp.org/ar

بيان المحتويات

أولا- أهداف ونطاق المراجعة **78**

ثانيا- قائمة التوصيات **80**

ثالثا- الملاحظات والتوصيات **81**

1- متابعة التوصيات السابقة 81

2- لمحة عامة عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 84

2-1 عرض الكشف المبسَّط للمركز المالي 84

2-2 عرض الكشف المبسّط للأداء المالي **للبرنامج** 85

3- النقاط الرئيسية المتعلقة بالكشوف المالية 87

3-1 اعتماد المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام..... 87

3-2 اعتماد المعايير المحاسبية 34 و35 و36 و37 و38 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 87

4- النقاط الرئيسية المتعلقة بالرقابة الداخلية 88

4-1 ملاحظات من عمليات المراجعة التي أُجريت في المكاتب القطرية..... 88

4-2 المساهمات المستحقة القبض وإثبات الإيرادات 88

4-3 نظام كوميت للإبلاغ الإلكتروني عن البرامج 90

5- مراسلات **البرنامج** المتعلقة بالتدليس، والمبالغ المشطوبة، والإكراميات 92

5-1 منع مخاطر التدليس 92

5-2 المبالغ المشطوبة والإكراميات 92

رابعا – شكر وتقدير **93**

التذييل 1: تسويات المراجعة والتعديلات المطلوب إدخالها على الكشوف المالية **94**

أولا- أهداف ونطاق المراجعة

1- وفقا لخطاب تكليفنا المؤرخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2017، قام فريق مكوَّن من ستة مراجعين خارجيين (من بينهم مُحلل بيانات) بإجراء مراجعة للكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. والهدف من المراجعة هو إصدار رأي عن الكشوف المالية **للبرنامج** عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وأُجريت عملية المراجعة أساسا في مقر **البرنامج** في روما على مرحلتين:

- مرحلة مؤقتة في الفترة من 16 إلى 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017؛
- مرحلة نهائية في الفترة من 19 فبراير/شباط إلى 9 مارس/آذار 2018.

2- وعملا بقرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أُسندت المراجعة الخارجية **للبرنامج** إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، وفقا للمادة 14-1 من النظام المالي **للبرنامج**.

3- وولاية مراجع الحسابات الخارجي محدَّدة في المادة 14 من النظام المالي **للبرنامج** وملحقه، وكذلك في الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتشكّل الدعوة إلى تقديم الطلبات، جنبا إلى جنب مع عرض خدمات ديوان المحاسبة – وخاصة عرضه التقني المفصّل الذي وافق عليه المجلس، بيان الصلاحيات الذي يمثّل اختصاصاته.

4- وتتمثّل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة الكشوف المالية **للبرنامج** (المادة 14-1 من النظام المالي)، وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسبا، بشأن كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والرقابة المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن إدارة **البرنامج** وتسييره (المادة 14-4 من النظام المالي).

5- ووفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي، وبموجب المادتين 13-1 و13-3 من النظام المالي **للبرنامج**، يقدم المدير التنفيذي الكشوف المالية إلى المجلس التنفيذي لاعتمادها بعد تقديمها إلى المراجع الخارجي لفحصها وإبداء الرأي بشأنها. وأعدت هذه الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتقع على الإدارة مسؤولية وضع ضوابط داخلية وتنفيذها ومتابعتها فيما يتصل بإعداد الكشوف المالية والعرض الأمين لكشوف مالية خالية من أي أخطاء جوهرية إمّا بسبب التدليس أو الخطأ. وتشمل هذه المسؤولية أيضا إجراء تقديرات محاسبية مقبولة بالنسبة للظروف. ووفقا للمادة 3-1 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولا أيضا أمام المجلس التنفيذي عن الإدارة المالية لأنشطة **البرنامج**.

6- وقد صِيغ خطاب التزام مع المدير التنفيذي لكي يضمن، وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، أن التزامات كل من إدارة **البرنامج** والمراجع الخارجي مفهومة بوضوح. وعلاوة على ذلك، يبلغ مراجع الحسابات الخارجي قبل كل مراجعة الأمانة بالنطاق وعمليات التحقق التي يجريها.

7- ويرد هذا التقرير في إطار خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي التي قدمت إلى المجلس التنفيذي **للبرنامج** أثناء دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، والمتضمنة تفاصيل التحقيقات التي أجريت في الفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018. ووفقا للاختصاصات، يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يضع كل عام تقريرا عن مراجعة الكشوف المالية **للبرنامج** (رهنا بموافقة المجلس) مشفوعا برأي بشأن الحسابات، وتقريرين عن أداء إدارة **البرنامج** وانتظامها، ويُعرفان أيضا باسم "تقريري مراجعة الأداء" (ويُقَدَّمان إلى المجلس للنظر فيهما)، وعشرة خطابات إدارية بعد إجراء زيارات إلى مكاتب ميدانية (بما في ذلك مكاتب إقليمية ومكاتب قطرية ومكاتب فرعية). ويتولّى مراجع الحسابات الخارجي أيضا التصديق على مشروع التقرير السنوي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي الذي تقدّمه الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.

8- وقد رُوجِعت الكشوف المالية وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

9- وكانت الزيارات الميدانية[1]، وخاصة إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، تتعلَّق أساسا بمدى الانتظام في إدارة هذه المكاتب، ولكن عمليات التحقّق التي أُجريت ساهمت أيضا في إعداد هذا التقرير.

10- وكان الهدف من المراجعة هو تقديم تأكيد معقول بشأن ما يلي:

- ما إذا كانت الكشوف المالية تعطي صورة حقيقية ومنصفة من جميع الجوانب الجوهرية للمركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، ولنتائج العمليات المسجّلة خلال السنة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- وما إذا كانت الكشوف المالية قد أُعدّت وفقا للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛
- وما إذا كانت السياسات المحاسبية المطبّقة متسقة مع تلك التي طُبِّقَت في السنة المالية السابقة؛
- وما إذا كانت المعاملات قد أجريت على نحو يمتثل للنظام المالي والسلطة التشريعية.

11- ونُوقِشت كل ملاحظة وكل توصية مع الموظفين المختصين. وعُقد الاجتماع الختامي للمراجعة مع الإدارة العليا **للبرنامج** في شعبة المالية والخزانة يوم 8 مارس/آذار 2018. وتسلّمت الإدارة مشروع تقرير مراجع الحسابات الخارجي وقدّمت تعليقات عليه؛ ووضع هذا التقرير في اعتباره تعليقات الإدارة وردودها بالكامل.

12- وأبدى مراجع الحسابات الخارجي رأيا غير مشفوع بتحفُّظات بشأن الكشوف المالية.

[1] المكتبان الإقليميان في القاهرة وجوهانسبرغ، والمكاتب القطرية في كينيا، وملاوي، ولبنان، ونيبال، ودولة فلسطين، وتركيا، وأوكرانيا، وزمبابوي.

ثانيا- قائمة التوصيات

13- رُتِّبت التوصيات حسب مستوى أولوياتها:

- ***الأولوية 1:*** قضية أساسية تتطلّب اهتماما عاجلا من جانب الإدارة.
- ***الأولوية 2:*** قضية أقل استعجالا تتطلب اهتمام الإدارة.
- ***الأولوية 3:*** قضية استُرعي اهتمام الإدارة إليها ويمكن تحسين الضوابط بشأنها.

المجال	الأولوية	التوصيات
التحويلات القائمة على النقد	1	يوصي المراجع الخارجي بمواصلة تنفيذ التوصيات الصادرة في السنة المالية 2016 بشأن التحويلات القائمة على النقد: 1- عن طريق مواصلة تعميم نظام **البرنامج** المؤسسي الرقمي لإدارة المستفيدين والتحويلات (نظام سكوب) لتتبع المستفيدين وما يتصل به من خاصيات وظيفية متعلقة بالنقل الآمن للبيانات بهدف تغطية 80 في المائة من التحويلات القائمة على النقد في نهاية المطاف؛ 2- ضمان تحديث البيانات المسجلة في نظام سكوب مرة واحدة على الأقل سنويا.
المساهمات المستحقة القبض	3	3- يوصي المراجع الخارجي بأن يواصل **البرنامج** جهوده لتحسين سجلات المراجعة عن طريق وضع إطار رسمي للضوابط الداخلية المعمول بها في تسجيل التبرعات، وكذلك عن طريق توثيق الضوابط المنفذة وتوثيق أي تصويبات تؤثر على الإيرادات المسجلة.
برمجية شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز) لتخطيط الموارد المؤسسية	2	4- يوصي المراجع الخارجي بالانتهاء من تنفيذ توصيات استعراض تكنولوجيا المعلومات لعام 2016 عن طريق استكمال نشر وحدة فصل مهام الحوكمة والمخاطر والامتثال في شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز).
المساهمات المستحقة القبض	3	5- يوصي المراجع الخارجي **البرنامج** بأن يدرج في دليل إدارة الموارد المالية إضافات متعلقة بالمساهمات العينية تبين تفاصيل الوثائق التي يجب تقديمها لقياس قيمة الإيرادات المعترف بها وللتحقق منها (وبخاصة المساهمات المعلَّقة (اتفاقات الشركاء الاحتياطيين) والتبرعات العينية من المنتجات الغذائية والأصول).
نظام كوميت للإبلاغ عن البرامج	1	6- يوصي المراجع الخارجي، من أجل تعزيز نظام الرقابة الداخلية، بأن يكفل البرنامج أن كل مكتب قطري يسجل شهريا جميع المعلومات المطلوبة في نظام المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت). 7- يوصي المراجع الخارجي بأن يُجري **البرنامج** مطابقة شهرية تشمل ما يلي: أ) مبالغ التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة على المستفيدين التي تظهر في نظام ونجز والمبالغ المسجلة في نظام كوميت؛ ب) بيانات نظام كوميت بشأن السلع الواردة إلى الشركاء والمصروف من المخزون في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات لإثبات ما يكتشف عموما من فروق.

ثالثا- الملاحظات والتوصيات

1- متابعة التوصيات السابقة

14- استعرضنا حالة تنفيذ التوصيات التسع التي أصدرها المراجع الخارجي للكشوف المالية **للبرنامج** عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. ويرد ملخص يوجز تقييمنا لمستوى التنفيذ في الجدول الوارد أدناه.

الجدول 1: حالة تنفيذ توصيات المراجع الخارجي المتعلقة بمراجعة الكشوف المالية للبرنامج عن السنة المنتهية في31 ديسمبر/كانون الأول 2016

الموضوع	*نُفذت*	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*المجموع*	*الفقرات المرجعية في تقرير عام 2016*
التحويلات القائمة على النقد		4		4	الفقرات من 33 إلى 36
1- زيادة معدل تعميم نظام سكوب		X			
2- تحديث المعلومات المتعلقة بالمستفيدين		X			
3- إنشاء نظام للنقل الآمن للبيانات		X			
4- توسيع تحليل البيانات		X			
إيرادات المساهمات والمبالغ المستحقة القبض	3	1		4	الفقرات من 37 إلى 44
5- تحليل الشروط المتعلقة بالمساهمات	X				
6- إجراء حصر للمنظمات التي يكفل لها **البرنامج** خدمات إدارية	X				
7- فحص المعالجة المحاسبية للتبرعات العينية	X				
8- تحسين سجلات المراجعة		X			
استعراض تكنولوجيا المعلومات	1			1	الفقرات من 45 إلى 48
9- معالجة جوانب الضعف في الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها	X				
المجموع	4	5	0	9	

15- ويُنفِّذ **البرنامج** حاليا توصيتين متعلقتين بالتحويلات القائمة على النقد[2]، حيث يواصل تعميم نظام سكوب لتتبع المستفيدين (نظام العمليات النقدية). ووفقا للبيانات المقدَّمة من **البرنامج**، غطى نظام سكوب 40.62 في المائة من المبالغ الموزَّعة في عام 2017 (مقابل 30 في المائة في عام 2016)، ويوفر آلية النقل الآمن للبيانات.

16- وأنشأ **البرنامج** أيضا فريقا عاملا لوضع دليل لإجراءات تسجيل بيانات المستفيدين من التحويلات القائمة على النقد في نظام سكوب تنفيذا للتوصية 2. وسعيا إلى ضمان إصدار البطاقات الإلكترونية للمستفيدين الشرعيين، يرى المراجع الخارجي أن من الضروري أن يُدرج هذا الفريق العامل في دليل الإجراءات الجاري إعداده إيقاف[3] كل بطاقة يتم إصدارها مرة واحدة على الأقل في

[2] التوصيتان 1 و3 في الجدول السابق.

[3] يكون الإيقاف مصحوبا بإخطار موجه إلى المستفيدين يطلب منهم الحضور للتحقق من معلوماتهم قبل إعادة تفعيل بطاقتهم.

السنة على غرار ما كان عليه الحال في الماضي كجزء من استعراضات النزاهة الاستباقية في لبنان والأردن لتمكين **البرنامج** من تحديث بيانات المستفيدين والتحقق من صحة بيانات حاملي البطاقات.

17- **وبدأ تنفيذ التوصية التي تدعو البرنامج إلى "أن يتوسّع في تحليل بيانات المبيعات التي يجريها تجار التجزئة، تحت إشراف وثيق من جانب المقر، ويوجهه إلى الاستخدام بحيث يمكّن من الكشف عن الأخطاء أو عمليات التدليس المحتملة، وضمان إمكانية تتبع ما يجري من عمل في هذا المجال".** وأثناء إجراء مراجعة لمكتب **البرنامج** في لبنان في يناير/كانون الثاني 2018، تمكَّن المراجع الخارجي من تقييم الجهود المبذولة في هذا المكتب لتحليل بيانات مبيعات التجزئة. غير أنه لا يمكن إجراء تحليل مباشر إلّا لنحو 45 في المائة من بيانات المبيعات التي حصل عليها مكتب **البرنامج** في لبنان بسبب المشاكل الناشئة عن عدم توافق نظم معلومات تجار التجزئة التي استُخلصت منها البيانات ونظام المعلومات الذي وضع في **البرنامج** بقصد تحليل تلك البيانات. ومن أجل منع حدوث هذه المشكلة مرة أخرى عندما يُنفذ **البرنامج** التوصية المتعلقة بتوسيع تحليلات البيانات لتشمل البلدان الأخرى، ينبغي وضع نظام محوسب موحَّد لتتبع المبيعات يمكن لتجار التجزئة المشاركين في برنامج التحويلات القائمة على النقد استخدامه. وسوف يعتبر المراجع الخارجي أن هذه التوصية نُفذت تماما عندما يكون **البرنامج** قادرا على الإشارة إلى عدد تحليلات البيانات والبلدان المعنية والنتائج المتحققة في سنة معيَّنة.

التوصية 1: يوصي المراجع الخارجي بأن يواصل البرنامج تنفيذ التوصيات الصادرة في السنة المالية 2016 بشأن التحويلات القائمة على النقد عن طريق مواصلة تعميم نظام سكوب لتتبع المستفيدين وما يتصل به من خاصيات وظيفية متعلقة بالنقل الآمن للبيانات بهدف تغطية 80 في المائة من التحويلات القائمة على النقد في البرنامج في نهاية المطاف.

التوصية 2: يوصي المراجع الخارجي بأن يواصل البرنامج تنفيذ التوصيات الصادرة في السنة المالية 2016 بشأن التحويلات القائمة على النقد لضمان تحديث بيانات المستفيدين المسجلة في نظام سكوب مرة واحدة على الأقل سنويا.

18- ونفَّذ **البرنامج** ثلاث توصيات متعلقة بالإيرادات والمبالغ المستحقة القبض عن طريق إجراء تحليلات أخرى لضمان إثبات المساهمات على النحو السليم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يكشف هذا العمل عن أي اختلالات، وحسَّن المعلومات المقدَّمة في المذكرات على الكشوف المالية، بما فيها المذكرة 12 المتعلقة بحصص **البرنامج** في الكيانات الأخرى.

19- غير أنه على الرغم من التحسينات الملحوظة في سجلات المراجعة، لا تزال هناك مجالات في حاجة إلى تحسين كما يتضح من الحالة المبيَّنة أدناه. وبعد إثبات التبرعات في وحدة إدارة المِنح، تُسجَّل برمجية نظام ونجز لتخطيط الموارد المؤسسية تلقائيا الإيرادات التي تقابل تلك التبرعات في وحدة التمويل. وكشفت الأعمال الفنية التي أجراها المراجع الخارجي عن صعوبة بالغة في تتبع سجلات المراجعة في وحدة إدارة المِنح ووحدة التمويل، وبخاصة المعاملات الناشئة عن التصويبات التي أُجريت في نهاية السنة أو إثبات الإيرادات المؤجلة. ومن ذلك على سبيل المثال أن تبرعا في عام 2016 أسفر عن تصويب البيانات في مطلع عام 2017 لما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي بسبب عدم صحة القيد الأوَّلي في عام 2016. ولم يتلق المراجع الخارجي تقرير **البرنامج** عن التحليل الذي أجري في نهاية السنة للتحويلات بين وحدة إدارة المِنح ووحدة التمويل والذي يتضمن قائمة بالتصويبات التي أجريت لإقفال الحسابات، أو التفاصيل الأخرى المتعلقة بالضوابط الداخلية المعمول بها في إدارة الشراكات والحوكمة لضمان تسجيل التبرعات تسجيلا دقيقا وشاملا في وحدة إدارة المِنح. غير أن موثوقية البيانات في وحدة إدارة المِنح أساسية لضمان تتبع المبالغ المستحقة القبض على النحو السليم نظرا لأن **البرنامج** يتوقع من المانحين دفع تبرعاتهم وفقا للمبالغ والجداول الزمنية المسجَّلة في وحدة إدارة المِنح.

التوصية 3: يوصي المراجع الخارجي بأن يواصل البرنامج جهوده لتحسين سجلات المراجعة عن طريق وضع إطار رسمي للضوابط الداخلية المعمول بها في تسجيل التبرعات، وكذلك عن طريق توثيق الضوابط المنفذة وتوثيق أي تصويبات تؤثر على الإيرادات المسجَّلة.

20- وأشارت شُعبة تكنولوجيا المعلومات في **البرنامج** إلى أنها عالجت مجالات التحسين التي حُدِّدت أثناء عملية المراجعة التي أجراها المراجع الخارجي للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات في ديسمبر/كانون الأول 2016 عن طريق تنفيذ خاصية منح الوصول *للإطفائيين*[4] بدلا من منح الدخول للجميع في نظام ساب، وحذف بيانات المستعملين الذين تركوا **البرنامج** في عام 2016. وفيما يتعلق بتطبيق الضوابط، نشر **البرنامج** وحدة فصل مهام الحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام ونجز، وأنشأ نظام ترميز إلزامي لضمان إمكانية تتبع أسباب حذف أي فاتورة من نظام تتبع الفواتير. ومن المتوقع الانتهاء من هذه الإجراءات في عام 2018.

التوصية 4: يوصي المراجع الخارجي بالانتهاء من تنفيذ توصيات استعراض تكنولوجيا المعلومات لعام 2016 عن طريق استكمال نشر وحدة فصل مهام الحوكمة والمخاطر والامتثال في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز).

[4] توفِّر خاصية *الإطفائيين* للموظفين حقوقا موسَّعة لمدة محدودة يعالجون فيها أعطال النظام للحيلولة دون فقد البيانات ولإعادة تشغيل النظام.

2- لمحة عامة عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

2-1 عرض الكشف المبسَّط للمركز المالي

الجدول 2: عرض الكشف المبسَّط للمركز المالي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	31 12 2017	31 12 2016 (أعيد بيانها)	31 12 2016
الأصول الجارية			
النقدية والاستثمارات	2 475	1 954	1 954
المساهمات المستحقة القبض	3 524	2 757	2 757
المخزونات	705	643	643
أخرى	136	127	127
مجموع الأصول الجارية	***6 840***	***5 481***	***5 481***
الأصول غير الجارية			
المساهمات المستحقة القبض	378	488	488
الاستثمارات	627	506	506
الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية	134	146	146
مجموع الأصول غير الجارية	***1 139***	***1 141***	**1 141**
مجموع الأصول (أ)	***7 979***	***6 622***	***6 622***
الخصوم الجارية			
الإيرادات المؤجلة	1 550	487	487
الحسابات المستحقة للبائعين والخصوم الأخرى	704	578	578
مجموع الخصوم الجارية	**2 254**	**1 065**	**1 065**
الخصوم غير الجارية			
الإيرادات المؤجلة	378	499	499
استحقاقات الموظفين	841	695	653
القروض	73	78	78
مجموع الخصوم غير الجارية	***1 292***	***1 272***	***1 230***
مجموع الخصوم (ب)	**3 546**	**2 337**	**2 295**
الأصول الصافية (أ) – (ب)	**4 434**	**4 285**	**4 327**

المصدر: الكشف الأول من الكشوف المالية **للبرنامج** (المبالغ مقرَّبة إلى أقرب رقم).

21- يبين الكشف المبسَّط للمركز المالي **للبرنامج** الوارد أعلاه مركزا ماليا قويا بلغت فيه الأصول الصافية 4.43 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بزيادة قدرها 149 مليون دولار أمريكي مقارنة بالرقم المسجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 كما هو مبيَّن في الكشوف المالية السابقة. ومما يُدل أيضا على قوة المركز المالي تركيبة الأصول في كشف المركز المالي

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 التي تشمل، من أصل 7.98 مليار دولار أمريكي، ما قيمته 3.10 مليار دولار أمريكي من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل، أي 39 في المائة من مجموع كشف المركز المالي.

22- ويشمل الكشف المبسَّط للمركز المالي عمودا بعنوان *"31-12-2016 (أُعيد بيانها)"* بسبب تطبيق المعيار الجديد 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق باستحقاقات الموظفين والذي قرَّر **البرنامج** تطبيقه في مطلع عام 2017. ولم يُعد هذا المعيار المحاسبي الجديد يسمح بالتغاضي عن أثر التغييرات الاكتوارية التي كان يسمح بها نهج الممرات، ويعني ذلك أن هذه التغييرات تُسجِّل الآن تماما في السنة التي تُكتشف فيها. ويجب تنفيذ المعيار بأثر رجعي، أي إعادة إصدار كشف المركز المالي عن السنة السابقة. وفي العمود *"31-12-2016 (أُعيد بيانها)"*، يُسفر هذا التغيير عن زيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المستحقة الدفع، وقدرها 42 مليون دولار أمريكي، وتخفيض يُعادل نفس المبلغ في الأصول الصافية.

23- وتشمل خصوم **البرنامج** غير الجارية الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (يتعلق الجزء الأكبر منها بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) التي بلغ مجموعها 841 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017. وأنشأ **البرنامج** استثمارا طويل الأجل لتمويل هذه الخصوم عملا بالقرار الصادر عن المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2010. وبلغ رصيد هذا الاستثمار 573 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، وتدل المؤشرات على أن آلية التمويل الحالية ستسمح باسترداد الالتزامات بحلول عام 2027 على الأكثر، وفقا للقرار الصادر في عام 2010.

2-2 عرض الكشف المبسّط للأداء المالي **للبرنامج**

الجدول 3: الكشف المبسّط للأداء المالي للبرنامج
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	2017	2016 (أعيد بيانها)	2016
الإيرادات			
المساهمات	6 000	5 771	5 771
إيرادات أخرى	431	138	138
مجموع الإيرادات	***6 431***	***5 909***	***5 909***
المصروفات			
السلع الغذائية الموزَّعة	2 198	2 051	2 051
التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة	1 446	882	882
التوزيع والخدمات المتصلة به	664	641	641
تكاليف الموظفين	884	826	826
مصروفات أخرى	1 027	967	967
مجموع المصروفات	***6 219***	***5 367***	***5 367***
الفائض/(العجز) للسنة	***212***	**542**	**542**

المصدر: الكشف الثاني من الكشوف المالية **للبرنامج**.

24- ويشمل الكشف المبسَّط للأداء المالي عمودا عنوانه "2016 (أعيد بيانه)" بسبب تطبيق المعيار المحاسبي الجديد 39 بأثر رجعي على استحقاقات الموظفين. غير أن تنفيذ هذا المعيار الجديد لا يخلِّف سوى تأثير ثانوي (0.3 مليون دولار أمريكي من تكاليف الموظفين) على كشف الأداء المالي لعام 2016، ذلك أن معظم التغيير في رصيد الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في كشف المركز المالي يعوض في بند الأصول الصافية وليس في كشف الأداء المالي.

25- وتميَّز عام 2017 بارتفاع كبير في مستوى المساهمات التي بلغت في مجموعها 6 مليارات دولار أمريكي، بزيادة قدرها 229 مليون دولار أمريكي عن أرقام عام 2016 التي كانت بدورها أعلى من أرقام عام 2015 بما قدره 1.1 مليار دولار أمريكي.

26- وأسفر الفرق بين الإيرادات والمصروفات عن فائض بلغ 212 مليون دولار أمريكي، وهو لا يزال أقل من الفائض في عام 2016. والسبب في ذلك ليس عدم قدرة **البرنامج** على استخدام المساهمات الواردة إليه في عملياته، ولكنه راجع إلى أثر موسمي، وهو

أن مستوى المساهمات المسجلة في الفصل الأخير من عام 2017 كان مرتفعا ولكن المساهمات وصلت متأخرة أكثر من اللازم بحيث بات من الصعب الالتزام بالأموال قبل نهاية السنة.

27- ولا يمكن في ظل طريقة عرض المصروفات أن يُحدَّد بدقة جزء المصروفات المرتبط مباشرة بالمستفيدين من المساعدة الغذائية المقدَّمة من **البرنامج**. ويمكن التمييز بين المصروفات المتعلقة بعمليات توزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد، ولكن كشف الأداء المالي لا يتيح فصل ذلك الجزء من تكاليف الموظفين وتكاليف اللوجستيات المتعلقة مباشرة بعمليات التوزيع عن المصروفات العامة، وبعبارة أخرى، التكاليف التي لا تتغيَّر تبعا للإنتاج. وبلغ مجموع ما وزِّع على المستفيدين من أغذية وتحويلات قائمة على النقد 3.64 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 711 مليون دولار أمريكي عن عام 2016، وبما نسبته 58 في المائة من مجموع المصروفات (مقابل 55 في المائة في عام 2016).

28- وفيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، عُقدت التزامات بمبلغ 769 مليون دولار أمريكي (53 في المائة من المجموع) من بين ما مجموعه 1.45 مليار دولار أمريكي، للأزمة السورية، واعتُبرت تلك الوسيلة مناسبة بصفة خاصة للاحتياجات المرتبطة بتلك الأزمة. وترجع الزيادة الكبيرة الحادة في المصروفات المرتبطة بهذا النشاط الابتكاري (564 مليون دولار أمريكي فيما بين عامي 2016 و2017) إلى زيادة قدرها 435 مليون دولار أمريكي في التحويلات القائمة على النقد في عملية "سوريا بعد خمس سنوات"، والصومال. غير أن التركيز الرئيسي **للبرنامج** لا يزال منصبا على عمليات توزيع الأغذية التي استأثرت بمبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017، بزيادة قدرها 147 مليون دولار أمريكي عن عام 2016.

29- وازدادت تكاليف الموظفين فيما بين عامي 2016 و2017 أساسا بسبب الزيادة في ملاك موظفي **البرنامج**: 218 16 موظفا في نهاية عام 2017، أي بزيادة قدرها 593 موظفا مقارنة بأعداد الموظفين في نهاية عام 2016. ويشمل هذا الرقم 442 3 موظفا معيَّنا دوليا (بزيادة قدرها 148 عن نهاية عام 2016) و776 12 موظفا معيَّنا محليا (بزيادة قدرها 445 عن نهاية عام 2016).

3- النقاط الرئيسية المتعلقة بالكشوف المالية

3-1 اعتماد المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

30- قرَّر **البرنامج** التبكير بتطبيق المعيار الجديد 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق باستحقاقات الموظفين وحلَّل آثار ذلك على الكشوف المالية، بالاشتراك مع مكتب الخبير الاكتواري، AON Hewitt. ويتمثَّل التغيير الرئيسي في وقف العمل بنهج الممرات الذي كان يُتيح إرجاء أثر الفروق الاكتوارية. وتُسجِّل حاليا جميع الفروق الاكتوارية الصافية في السنة التي تكتشف فيها تلك الفروق، وهو ما أفضى إلى إعادة صياغة كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون 2016 لتزداد بذلك الخصوم المستحقة الدفع للموظفين بمبلغ 42 مليون دولار أمريكي. ومن التغييرات الهامة الأخرى إثبات الخصوم الصافية المتعلقة بالاستحقاقات المحددة كمعاوضة للأصول الصافية وليس في كشف الأداء المالي.

31- **وتبين المذكرة 1 على الكشوف المالية (الفقرات من 24 إلى 27) بوضوح تغييرات الطريقة المحاسبية المرتبطة باعتماد المعيار المحاسبي 39. ويتفق المراجع الخارجي مع الطريقة التي نُفذ بها ذلك المعيار.**

3-2 اعتماد المعايير المحاسبية 34 و35 و36 و37 و38 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

32- بات إلزاميا في عام 2017 تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة للقطاع العام 34 و35 و36 و37 و38 المتعلقة بالكشوف المالية المنفصلة، والاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة، والترتيبات المشتركة، والتوحيد والإفصاح، التي ستصدر في المذكرات. وامتثالا لهذا الالتزام، أجرى **البرنامج** تحليلا لأثر هذه المعايير الجديدة على كشوفه المالية. ويقتصر الأثر على إضافة معلومات إلى المذكرات: المذكرة 12 بشأن معالجة حصص **البرنامج** في المركز الدولي للحساب الإلكتروني وفي وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر وفقا للمعيار 38 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق بالإفصاح عن الحصص في الكيانات الأخرى. ولا يتأثر **البرنامج** بالمعيار المحاسبي 34 المعني بالكشوف المالية المنفصلة، والمعيار 36 بشأن الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة، والمعيار 37 المتعلق بالترتيبات المشتركة، نظرا لعدم تحديد أي بنود مندرجة ضمن نطاق هذه المعايير. كما لا ينطوي المعيار 35 المتعلق بالكشوف المالية الموحَّدة على أي أثر نظرا لأن الكيانات الواقعة في نطاقه، مثل وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر، موحدة بالفعل في الكشوف المالية **للبرنامج**. **ويتفق المراجع الخارجي مع الطريقة التي نُفذت بها المعايير الجديدة 34 و35 و36 و37 و38.**

4- النقاط الرئيسية المتعلقة بالرقابة الداخلية

4-1 ملاحظات من عمليات المراجعة التي أُجريت في المكاتب القطرية

33- يُجري المراجع الخارجي سنويا 10 عمليات مراجعة للامتثال في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية التابعة **للبرنامج**، ويتيح ذلك فرصة لاستعراض جوانب معيَّنة من جوانب الرقابة الداخلية المفيدة للمراجعة المالية. ولا يترتَّب على النقاط المذكورة أدناه أي أثر ملموس ولا تُشكِّل أي قصور خطير في الرقابة الداخلية، غير أنها توضح صعوبة الحفاظ على مستوى عالٍ من الرقابة الداخلية المالية في منظمة يسودها قدر كبير من اللامركزية، مثل **البرنامج** الذي يعمل في بيئات شديدة المخاطر.

34- وتبيّن أثناء عمليات مراجعة الامتثال أن الرقابة الداخلية على الأصول الرأسمالية يمكن تحسينها عن طريق إجراء عمليات الجرد المادي على فترات أقصر. ويمكن عن طريق إجراء ذلك الجرد المادي اكتشاف أي حالات تضارب مع السجلات المحاسبية ينبغي تحليلها (مثل الجرد المادي الذي أجراه المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017، والجرد المادي الذي أجراه المكتب الإقليمي في القاهرة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2017، واكتُشفت فيهما أصول مفقودة أو تالفة). وفي حال عدم إجراء جرد مادي أو في حال تأخر إجرائه، سيكون من الصعب عندما يبحث المراجع الخارجي عن أصول معيَّنة مثبتة في السجلات المحاسبية العثور على تلك الأصول، وستظهر حالات تضارب (في حالة المكتب القطري في كينيا). وفي بعض الحالات، يمكن أن ينشأ خطر تلف الأصول عن الظروف السيئة للغاية في المباني (حالة مكتب نيبالغونج الفرعي في نيبال).

35- ويمكن أن تفقد الضوابط الأساسية فعاليتها من آن إلى آخر بسبب عدم كفاية تدريب الموظفين. وقد كشفت عملية المراجعة التي أُجريت في المكتب الإقليمي في القاهرة عدم إجراء حساب يومي للنفقات النقدية النثرية والمصروفات التي تزيد على الحد الأقصى المسموح به. وتبيَّن أيضا من عملية مراجعة مكتب نيبال أن صندوقا نقديا كان يديره شخص غير مكلف رسميا بهذا الدور.

36- وينبغي أن تكون الزيادة في الاستعانة بجهات خارجية لتقديم خدمات إدارة المستودعات مصحوبة بوسائل رقابة كافية من جانب **البرنامج**، ولا سيما للتأكد من أن ظروف التخزين لن تفضي على الأرجح إلى تدهور منتجات غذائية معيَّنة. وربما يرجع هذا الخطر إلى درجات الحرارة غير المناسبة (لا يوجد مقياس حرارة في مستودع هراري في زمبابوي) وتخزينها مع مخزونات غير غذائية يمكن أن تؤدي إلى حدوث تلوث (تخزين الكروميت في مستودع ديربان في جنوب أفريقيا على الرغم من أن الفحص المختبري أكد في تلك الحالة عدم حدوث أي تلوث).

4-2 المساهمات المستحقة القبض وإثبات الإيرادات

4-2-1 تتبع المساهمات المستحقة القبض

37- كشف عمل المراجع الخارجي الذي يشمل إجراءات التأكيد المباشر للمساهمات المستحقة القبض **للبرنامج** من جهات مانحة معيَّنة، أن معدل استجابة المانحين كان مُرضيا (ورد 14 ردا من أصل 21 تأكيدا مباشرا أُرسل أثناء مراجعة الكشوف المالية لعام 2017) وتمكَّن **البرنامج** بفضل ذلك من إجراء عمليات تحقق مفيدة.

38- ويتتبع **البرنامج** المبالغ المستحقة القبض طوال دورة عمر المساهمات، ولا سيما لمتابعة المانحين المتأخرين عن الدفع. غير أن المراجع الخارجي حصل على إثبات يؤكد عدم إجراء متابعة إلّا في 32 مساهمة فقط من بين 91 مساهمة تقابل مستحقات متأخرة الدفع في عام 2017.

39- وفي ظل اتساع نشاط **البرنامج** (3.9 مليار دولار أمريكي من المساهمات المستحقة القبض في نهاية عام 2017 مقابل 3.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016)، باتت إجراءات التأكيد المباشر للمبالغ المستحقة القبض على النحو المنفذ في سياق عمل

المراجع الخارجي، هامة لأنها تتيح **للبرنامج** تحديد أي تضارب بين المبالغ المستحقة المثبتة، والمبالغ المثبتة لدى المانحين، وهو ما يمكن أن يفضي، في حال عدم تحليله في الوقت المناسب، إلى تأخير في السداد يضر بالتدفقات النقدية أو حتى عمليات الشطب[5].

40- **ويقترح المراجع الخارجي أن يضع البرنامج إجراء نصف سنوي من التأكيد المباشر للمبالغ المستحقة القبض من أكبر 20 جهة مانحة لاكتشاف أي تضارب بين المبالغ المستحقة المعترف بها والمبالغ المثبتة لدى المانحين وتحري تلك الحالات مبكرا. ولا يعتزم البرنامج تنفيذ هذا الإجراء لأنه يرى أن التكاليف التي ينطوي عليها ستتجاوز المنافع المتوقعة. وبالتالي، لم يضع المراجع الخارجي توصية بشأن هذه النقطة.**

4-2-2 جودة المعلومات المالية

41- تتضمَّن المذكرة 2-3 على الكشوف المالية جدولا يبين تفاصيل المساهمات المستحقة القبض حسب السنة المحاسبية التي تُسجَّل فيها تلك المساهمات. ويظهر في الجدول 286.1 3 مليون دولار أمريكي من المبالغ المستحقة القبض عن عام 2017 في الكشوف المالية لعام 2017 مقابل 760.3 2 مليون دولار أمريكي عن عام 2016 في الكشوف المالية لعام 2016، أي بزيادة نسبتها 19 في المائة فيما بين عامي 2016 و2017. ويعرض السطر المتعلق بعام 2017 في هذا الجدول المبالغ المستحقة القبض المثبتة في بند الإيرادات في عام 2017، وكذلك المبالغ المستحقة القبض المثبتة في بند الإيرادات المؤجلة. ولذلك لا تكفي المعلومات المقدَّمة إلى القرَّاء عن مخاطر الائتمان التي يتحملها **البرنامج** لأنها لا تعرض المبالغ المستحقة القبض حسب سنة الدفع المتوقع في المذكرة 2-3 لإظهار المبالغ المستحقة القبض التي لم يحن بعد أجل سدادها والتي لن تكون واجبة السداد إلّا في سنوات مقبلة. ولم تأخذ شُعبة المالية والخزانة بهذا الاقتراح لتجنب زيادة تعقيد المعلومات المالية الكثيفة بالفعل في الكشوف المالية.

42- ووصل مجموع إيرادات المساهمات المسجلة في عام 2017 إلى 192.8 6 مليون دولار أمريكي[6] بزيادة نسبتها 5.44 في المائة عن عام 2016 عندما بلغ مجموعها 873.5 5 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من عدم وجود شرط رسمي حسب ما هو محدَّد في المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كان هناك 36 مليون دولار أمريكي من مِنح المخصصات المعلقة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 لعدم اتخاذ قرار من الجهة المانحة بشأن كيفية استخدام المساهمة أو لغير ذلك من الأسباب الإدارية. غير أن المعلومات المتعلقة بمِنح المخصصات المعلقة غير واردة في المذكرات على الرغم من أنها يمكن أن تُذكِّر المانحين بمبالغ الإيرادات التي لا تزال مجمَّدة بسبب عدم اتخاذ قرار من جانبها أو لأي أسباب أخرى. واقترح المراجع الخارجي، من أجل تحسين المعلومات المالية بشأن هذه النقطة، أن تُشير المذكرة 3 إلى مبالغ الإيرادات المعترف بها في عام 2017 ولكنها لا تزال مخصصات معلقة لعدم صدور تعليمات من الجهة المانحة بشأن الطريقة التي يجب بها استخدام المساهمة أو لأي أسباب إدارية أخرى. ولم تأخذ شُعبة المالية والخزانة بهذا الاقتراح لتجنب زيادة تعقيد المعلومات المالية الكثيفة بالفعل في الكشوف المالية.

4-2-3 إثبات إيرادات المساهمات العينية

43- مثَّلت المساهمات العينية 384.1 مليون دولار أمريكي في عام 2017، بانخفاض نسبته 19 في المائة عن عام 2016. وينبغي إضافة معلومات أخرى إلى القسم 12-5-13 المتعلق بالمساهمات العينية في دليل إدارة الموارد المالية. ولم تُحدد بالقدر الكافي طريقة قياس المساهمات العينية وإثباتها (تبرعات المنتجات الغذائية والأصول أو توفير الموظفين والمعدات في إطار اتفاقات الشركاء الاحتياطيين). وينبغي أن يستند إثبات المساهمات العينية التي يتم الحصول عليها من خلال اتفاقات الشراكة إلى تقدير مفصَّل لمبالغ تلك المساهمات. وفيما يتعلق بتبرعات المنتجات الغذائية والأصول، يجب إثبات تلك التبرعات بقيمتها العادلة[7]. وينبغي التحقق من قيمة المساهمة العينية، وهو ما لا يقوم به **البرنامج**، وينبغي توثيق هذا التحقق عندما تُسجَّل الإيرادات الناشئة عن تلك المساهمة. ويرى المراجع الخارجي أنه ينبغي إدراج هذه النقاط الرئيسية المتعلقة بالرقابة في دليل إدارة الموارد المالية عندما تضاف معلومات إلى القسم المخصص فيها للمساهمات العينية.

---

[5] يمكن للتبكير بتحديد المدفوعات المتأخرة أن يتيح في بعض الحالات كشف امتناع جهة مانحة عن السداد ويساعد على حل الخلافات عن طريق حمل **البرنامج** على تقديم وثائق داعمه إضافية.

[6] قبل التخفيض ومخصصات رد الأموال.

[7] المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التوصية 5: يوصي المراجع الخارجي البرنامج بأن يُدرج في دليل إدارة الموارد المالية إضافات متعلقة بالمساهمات العينية تبيّن تفاصيل الوثائق التي يجب تقديمها لقياس قيمة الإيرادات المعترف بها وللتحقق منها (وبخاصة المساهمات المقدمة في إطار اتفاقات الشركاء الاحتياطيين المتعلقة بالتبرعات العينية من المنتجات الغذائية والأصول).

3-4 نظام كوميت للإبلاغ الإلكتروني عن البرامج

44- يهدف التوجيه RM2016/004 المؤرخ 12 أبريل/نيسان 2016 إلى جعل تنفيذ نظام الإبلاغ الإلكتروني الشهري عن البرامج إلزاميا في كل المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج**، باستخدام أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت). والغرض من هذه الأداة هو تمكين المديرين في الميدان وفي المقر من الحصول على معلومات مواكبة لآخر المستجدات بشأن أداء البرامج في الوقت الحقيقي.

45- والهدف من ذلك هو توفير أدلة جيدة عن تنفيذ البرامج، وتيسير اتخاذ القرارات بطريقة موحَّدة.

1-3-4 تواتر مدخلات الأداة

46- على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا التوجيه وما يتميز به من طابع إلزامي، لا تسجل بعض المكاتب القطرية، مثل مكتب لبنان ومكتب تركيا، البيانات في نظام كوميت شهريا ولا تُجري ذلك إلّا في نهاية السنة.

47- ونظرا لعدم تحديث نظام كوميت باستمرار في كل شهر، تبيَّن للمراجع الخارجي أن المبالغ الموزَّعة فيما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2018 في المكتب القطري في لبنان تغيرت صعودا وهبوطا دون إجراء أي فحص لها. ويقوِّض هذا الوضع أهداف الشفافية المتوقعة.

التوصية 6: يوصي المراجع الخارجي، من أجل تعزيز نظام الرقابة الداخلية، بأن يكفل البرنامج أن كل مكتب قطري يسجل شهريا جميع المعلومات المطلوبة في نظام المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت).

2-3-4 المطابقة بين البيانات المسجلة في نظام كوميت والبيانات المسجلة في نظام ونجز ونظام دعم تنفيذ اللوجستيات

48- تنص الفقرة 19 من التوجيه RM2016/004 على أنه يجب إدراج البيانات المتعلقة باحتياجات المستفيدين في نظام كوميت في نفس الوقت الذي تُسجّل فيه شروط الشراكات في نظام ونجز. والهدف من ذلك هو التمكين من إجراء تحليل دوري وعمليات مطابقة بين المعلومات المالية واللوجستية والتشغيلية المستمدة من النظامين.

49- وتمثل مطابقة المعلومات المالية واللوجستية والتشغيلية إحدى الضوابط الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية. وتتيح هذه المطابقة إجراء عمليات تحقق من الاتساق بانتظام على أساس مؤشرات موثوقة واكتشاف أي اختلالات مسبقا.

50- ويجب أن تساعد المطابقة بين البيانات المستمدة من المصادر الثلاثة المختلفة – السجلات المحاسبية في نظام ونجز، ونظام كوميت للإبلاغ الإلكتروني، والكشوف المقدَّمة من المؤسسات المالية الشريكة – على تحقيق رقابة داخلية قوية. ومن أجل التمكين من إجراء هذه المطابقة، يرى المراجع الخارجي أن المبالغ المسجلة في نظام كوميت يجب أن تقتصر على المبالغ التي يسحبها المستفيدون شهريا، بينما تُشير الأداة المحاسبية في نظام ونجز إلى المبالغ المحمَّلة على البطاقات الإلكترونية. ويجب أن يكون الفرق بين هذين المبلغين متطابقا من الناحية النظرية مع الأرصدة غير المستخدمة المتبقية في بطاقات المستفيدين. وسوف يسمح إجراء هذه المطابقة الشهرية بتحديد البطاقات التي ربما لا تكون مستخدمة، وتحليل أسباب ذلك.

51- ويجب أن تتطابق نظريا البيانات المسجلة في نظام كوميت بشأن مخزونات الأغذية المتاحة للشركاء المتعاونين مع التدفقات الخارجة من المخزونات المسجلة في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات لتتبع المخزونات. ويتيح نظام كوميت حاليا تقريرين يسمحان بمطابقة بيانات نظام دعم تنفيذ اللوجستيات مع البيانات المسجلة في نظام كوميت. ويجب إجراء هذه المطابقة في كل مكتب قطري للتحقق من تقارير التوزيع الشهرية التي يصدرها الشركاء المتعاونون على النحو المشار إليه في دليل استخدام نظام كوميت. غير أن إجراء هذه المطابقة في المقر بصفة شهرية لكل البلدان سيساعد على ضمان عدم حدوث أي تضارب غير مبرَّر. ويرى المراجع الخارجي أن نظام

كوميت يوفِّر رقابة داخلية قوية وأن دور الإشراف المقدَّم من المقر لا يمكن أن يقتصر من الآن فصاعدا على ضمان الدعم التقني للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وإجراء استعراض كل ثلاثة أشهر بالاستناد إلى البيانات التي تصدرها الشبكة.

التوصية 7: يوصي المراجع الخارجي بإجراء مطابقة شهرية: أ) بين مبالغ التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة على المستفيدين المشار إليها في نظام ونجز والمبالغ المسجلة في نظام كوميت؛ ب) بين بيانات نظام كوميت المتعلقة بالسلع التي يستلمها الشركاء وبيانات اللوجستيات المسجلة في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات ثم بعد ذلك تبرير جميع ما يُكتشف من حالات التضارب.

5- مراسلات البرنامج المتعلقة بالتدليس، والمبالغ المشطوبة، والإكراميات

5-1 منع مخاطر التدليس

52- وفقا لما أكده التقرير الذي أصدره المراجع الخارجي مؤخرا بشأن الخسائر المرتبطة بإمدادات الأغذية، يتعرَّض **البرنامج** لخطر متأصل ناشئ عن التدليس بسبب أنشطته، والمناطق التي يعمل فيها، وطبيعة أصوله، والطابع اللامركزي الذي يُميّز المنظمة، والعدد الكبير من الشركاء الذين يتعامل معهم. وتُكتشف حالات تدليس بانتظام على النحو الذي تبينه التقارير السنوية الصادرة عن المفتش العام. وفي عام 2017، أبلغ المفتش العام المراجع الخارجي أنه على علم بتسع حالات تدليس فعلية أو ظنية بما مجموعه 0.538 مليون دولار أمريكي. وكانت تلك هي حالات التدليس الوحيدة التي تمكَّنت الموارد الحالية **للبرنامج** من كشفها، وأحرزت التحقيقات فيها عند إغلاق الحسابات تقدما كافيا للتوصل إلى نتيجة بشأن الأثر المالي على السنة المالية 2017. ولا يُشار إلى حالات التدليس التي بطبيعتها لا تُسبب خسائر مالية **للبرنامج**. وبالإضافة إلى ذلك، شهد المراجع الخارجي أثناء عملية مراجعة المكتب القطري في كينيا تحويل مسار عدة أكياس من الأغذية باستخدام شاحنة تنتمي إلى شركة من الشركات التي تعاقد معها **البرنامج** منذ مايو/أيار 2017 في مومباسا. ونتيجة لهذه الحادثة، اتخذ **البرنامج** إجراءات علاجية حيال مقدِّم الخدمة الذي فرض تدابير تأديبية ضد السائق المعني واتخذ تدابير لمرافقته للحد من احتمالات تكرار ذلك.

53- وليس من دور المراجع الخارجي التحقيق في عمليات التدليس أو تقديم أي ضمانات بشأن المسألة أيا كانت. ومع ذلك، يعتمد المراجع الخارجي على تقديره لمخاطر التدليس لتحديد استراتيجياته في المراجعة وعمله في تطبيق المعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وفي ضوء ما جاء في الفقرة السابقة، رأى المراجع الخارجي أن مخاطر التدليس المتأصلة كبيرة في **البرنامج**. وعلى هذا النحو، طوَّع المراجع الخارجي إجراءاته بناء على ذلك، وخاصة عن طريق مراعاة عدم إمكانية التنبؤ بجانب من البيانات المحاسبية التي جرى فحصها، وإجراء تحليلات للبيانات الخاصة بالمبالغ النقدية المصروفة في عام 2017 بمساعدة من قانون بنفورد بشأن توزيعات الأرقام الشاذة. ولم يُسفِر ذلك عن اكتشاف حالات تدليس جديدة محتملة.

54- ويلاحظ المراجع الخارجي أن **البرنامج** مزوَّد بموارد هامة للكشف عن التدليس والمعاقبة عليه، ومنها على وجه الخصوص سياسة عدم التسامح مطلقا، والتحقيقات التي يجريها المفتش العام، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة.

55- ومع ذلك، من الضروري تعزيز عناصر الرقابة الداخلية التي يمكن أن تساعد على منع التدليس المحتمل والكشف عنه. ومن المرجح أن يؤدي تنفيذ التوصيات الواردة في الجزء 3-1 من هذا التقرير إلى المساعدة على تقليص مخاطر التدليس، ولا سيما التوصية المتعلقة بمواصلة نشر نظام سكوب لتأمين بيانات الأشخاص المستفيدين من عمليات التوزيع التي يجريها **البرنامج**، والتوصيات المتعلقة بالاستفادة من عمليات مطابقة البيانات التي يتيحها نشر نظام كوميت للإبلاغ الإلكتروني، والتوصية المتعلقة باستكمال تنفيذ وحدة فصل مهام الحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام ونجز.

5-2 المبالغ المشطوبة والإكراميات

56- في 22 مارس/آذار 2018، قدَّم **البرنامج** رسميا مذكرة إلى المراجع الخارجي موقَّعة من المدير التنفيذي تتضمَّن قائمة بجميع مبالغ الإكراميات والمبالغ المشطوبة المتعلقة بالخسائر النقدية ومخزونات السلع الغذائية وغيرها من البنود والأصول الأخرى وفقا للمادة 12-4 من النظام المالي.

57- وبلغ مجموع قيمة السلع المشطوبة 14.2 مليون دولار أمريكي في عام 2017 مقابل 21.1 مليون دولار أمريكي في عام 2016، ووقعت الخسائر الرئيسية في عام 2016 في اليمن والجمهورية العربية السورية.

58- وفي المذكرة المؤرخة 22 مارس/آذار 2018، رخص المدير التنفيذي بشطب هذه المبالغ مسبقا قبل إقفال الحسابات وفقا لأحكام المادة 12-4 من النظام المالي. ويمثل ذلك تحسنا قياسا بالحالة في التقرير السابق المتعلق بالسنة المالية 2016. وفي المقابل، لم يتم إجراء تحليل منهجي مفصَّل للسلع الغذائية المشطوبة في الموعد النهائي، ولم تكن هناك خطة عمل للحد من المخاطر في المستقبل على الرغم من أن المادة 12-4 تنص على أنه "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول". وتجدر الإشارة إلى أن التقرير المتعلق بخسائر ما بعد التسليم لعام 2016، بما في ذلك هذا

التحليل، لم يصدر حتى 25 مايو/أيار 2017، أي بعد أكثر من شهر ونصف الشهر من الموعد النهائي الذي سجلت فيه المبالغ المشطوبة في الحسابات. **وكما أشار المراجع الخارجي من قبل في تقريره عن مراجعة الكشوف المالية لعام 2016، ينبغي عدم إثبات المبالغ المشطوبة إلّا بعد صدور إذن رسمي من المدير التنفيذي، بناء على التقرير السنوي عن خسائر ما بعد التسليم، وبعد التحقيق الشامل، وفقا لأحكام المادة 12-4 من النظام المالي.**

59- وإلى جانب حالات شطب مخزونات الأغذية، بلغت جميع الإكراميات والمبالغ المشطوبة في عام 2017 ما مجموعه 10.9 مليون دولار أمريكي، بزيادة كبيرة من 6.3 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وتتعلق المبالغ الرئيسية المشطوبة بتسوية نزاع مع إحدى الدول بشأن مبلغ قدره 5.6 مليون دولار أمريكي، ومبالغ مستحقة القبض بما قيمته 2.8 مليون دولار أمريكي، وأصول رأسمالية بقيمة صافية قدرها 000 846 دولار أمريكي دُمِّرت أثناء أعمال الشغب التي اندلعت في جنوب السودان.

رابعا- شكر وتقدير

60- يودّ فريق المراجعة أن يُعرِب عن صادق امتنانه لشُعبة المالية والخزانة على دعمها أثناء هذه المراجعة، وخاصة لرئيس فرع الحسابات العامة الذي قام بدور المنسِّق الرئيسي لعملية المراجعة. ويودّ فريق المراجعة أيضا أن يتوجّه بالشكر إلى الشُعب الأخرى في **البرنامج** على مساهمتها في مراجعة الكشوف المالية.

نهاية ملاحظات المراجعة.

التذييل 1: تسويات المراجعة والتعديلات المطلوب إدخالها على الكشوف المالية

61- لم يكشف العمل الذي اضطلع به المراجع الخارجي عن أي تسويات ناشئة عن المراجعة سواء بسبب ارتكاب أخطاء أو اختلاف الأحكام.

62- ولم تقبل شُعبة المالية والخزانة في **البرنامج** اقتراح إدخال إضافات في المذكرة 2-3 على الكشوف المالية للإشارة إلى المبالغ المستحقة القبض الواجبة السداد في سنوات مقبلة، وكذلك المذكرة 3، للإشارة إلى مِنح المخصصات المعلَّقة، تجنبا لزيادة تعقيد المعلومات المالية الكثيفة بالفعل في الكشوف المالية.

الملحق

Address		Name
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	Bartolomeo Migone	المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية
200 East Randolph Chicago, IL 60601 United States of America	AON Consulting, Inc.	الخبراء الاكتواريون
Via Mercanti, 12 20121 Milan, Italy	Citibank N.A.	المصارف الرئيسية
1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, U.K.	Standard Chartered Plc	
13 rue Cambon 75001 Paris, France	First President of the Cour des Comptes (France)	مُراجع الحسابات الخارجي